الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

البعد الأمني للتجربة التكاملية المغاربية
(2021-1989)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية.

إعـداد الطالب:
ماهر بوكلي حسن.

إشـــــراف:
أ.د/ بونوار بن صايم.

مساعد مشرف:
د/ حسين عبد القادر.

لجنة المناقشة			
الاسم واللقب	الجامعة	الدرجة العلمية	الصفة
بومدين طاشمة	جامعة تلمسان	أستاذ	رئيسا
بونوار بن صايم	جامعة تلمسان	أستاذ	مشرفا ومقررا
حسين عبد القادر	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر أ	مشرفا مساعدا
محمد أمين بن جيلالي	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر أ	ممتحنا
مولاي بومجوط	جامعة البليدة 2	أستاذ محاضر أ	ممتحنا
عمر محوز	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية:
1443 هـ - 1444 هـ / 2022 مـ - 2023 مـ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

البعد الأمني للتجربة التكاملية المغاربية
(2021-1989)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية.

إعـداد الطالب:
ماهر بوكلي حسن.

إشـــــراف:
أ.د/ بونوار بن صايم.

مساعد مشرف:
د/ حسين عبد القادر.

لجنة المناقشة			
الاسم واللقب	الجامعة	الدرجة العلمية	الصفة
بومدين طاشمة	جامعة تلمسان	أستاذ	رئيسا
بونوار بن صايم	جامعة تلمسان	أستاذ	مشرفا ومقررا
حسين عبد القادر	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر أ	مشرفا مساعدا
محمد أمين بن جيلالي	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر أ	ممتحنا
مولاي بومجوط	جامعة البليدة 2	أستاذ محاضر أ	ممتحنا
عمر محوز	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية:
1443 هـ - 1444 هـ / 2022 مـ - 2023 مـ

شـكـر وتـقـديـر...

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقني لإنجاز هذا العمل...

كما يشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لأستاذي الكريم "بونوار بن صايم"، الذي أشرف عليّ في هاته الأطروحة، وذلك بكثير من التشجيع والحرص على إتمام العمل وإتقانه، حيث لم يبخل عليّ بنصائحه وتوجيهاته الثمينة طوال مراحل إنجاز هذا البحث...

كما لا أنسى توجيه شكري وعرفاني لأستاذي الكريم "حسين عبد القادر"، الذي ترك بصمة في هذا العمل، بإرشاداته ونصائحه القيّمة.

دون أن أنسى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكبدوا عناء قراءة وتصويب هذا العمل، فلكم مني أساتذتي الكرام جزيل الشكر والتقدير...

كما أتقدم بالشكر الوافر والمليء بالمحبة لأفراد عائلتي كل باسمه نضير صبرهم وتشجيعهم لي طوال فترة إنجاز هذه الدراسة...

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل الأحباب والأصدقاء، وأخص بالذكر الأستاذ "يونس مسعودي"، والذي شجعني على إتمام هذا العمل، دون أن أنسى كل من قدم لي يد العون من أهل الخير في سبيل تشجيعي على العلم والمعرفة، فلكم مني جميعا جميل الشكر والعرفان والتقدير...

ماهر بوكلي حسن

الإهـــداء...

إلى

روح الوالد تغمده الله تعالى برحمته الواسعة...

إلى

الوالدة الكريمة أطال الله بعمرها...

إلى

أخي الصغير خليل...

ماهر بوكلي حسن

مـــقـــدمـــــة

أولا: الإطار العام لموضوع الدراسة:

يعرف الأمن ضمن معطيات النظرية الواقعية تطورا وحركية مستمرين على مستوى الدراسات الأمنية بوصفها ركيزة أساسية لتفسير وتحليل سلوك وتوجهات الوحدات داخل البيئتين الداخلية والخارجية، اذ يشكل الأمن قاعدة مهمة في تفسير، تحليل وتطور الأحداث حيث يعتبر عاملا محركا لها ذلك أنه الغاية الأساسية للوحدات داخل النظام الدولي وتفاعلاته الصراعية والسلمية التعاونية بوصفهالنواة والقاعدة للمضي في أي مشروع داخلي إقليميأو دولي عالمي.

أدت الأوضاع الأمنية العالمية التى سادها التوتر والنزاع بالدول الى تجاوز المفهوم الضيق للأمن وتبني مفهوم موسع يؤسس للتكامل والإندماج بدل توازن القوى كآلية سلمية نحو دعم أطر السلام العالمي والإقليمي، فكانت التجربة التكاملية الأوروبية أبرز مثال للدول حيث تمكنت من إدارة تاريخ دموي من الحروب الدينية والتوسعية ونسج علاقات وحدة على أعلى مستوى مكنتها من التموقع عالميا ضمن القوى الكبرى بفضل ميزات التكامل والاتحاد الذي زاد من درجة أمنها مجتمعة.

في حين تتوفر جميع عوامل التكامل القيمية والمصلحية داخل النطاق المغاربي ذات العلاقة بالمصالح الأمنية المشتركة والتصور المشترك للأمن والتهديد إلا أن التجربة التكاملية المغاربية تبقى حبيسة أدراج النخب الحاكمة إلى أجل غير مسمى، ما دفع فضول الباحث العلمي إلى محاولة تحليل دور الأمن في التكامل وبعث التجربة الاندماجية المغاربية أو تثبيط وتعطيل مشروع الشعوب والغطاء الأمني المشترك المنشود.

ثانيا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتضمن متغيري الأمن والتكامل التي فرضت البيئة الأمنية بعد الحرب الباردة ارتباطا وثيقا بينهما،فيعتبر الأمن القاعدة والأولوية والهدف بالنسبة للوحدات داخل نظام دولي فوضوي تتخلله متغيرات إرباكية ذات طبيعة تماثلية وغير تماثلية، في حين يعتبر التعاون،

التكامل والإندماج آليات إستراتيجية ضرورية لتوفير أعلى درجات الأمان،فلم يعد الأمن مرتبطا بكل دولة على حدا بل أصبح مسؤولية الجميع في إطار الأمن الجماعي.

تحاول الدراسة الكشف عن تأثير البعد الأمني على التجربة التكاملية المغاربية والتي لعبت متغيرات الأمن الداخلي والإقليمي كما الدولي رافدا أساسيا في إعلان التجربة من جهة وجمودها من جهة أخرى.

لم يعد يقتصر التهديد على الدول والوحدات الرسمية داخل المركب الأمني المغاربي بل قد يمتد إلى الأفراد فيما عرفه مفهوم الأمن الموسع.

لعل إلقاء الضوء على أهم الأحداث والأسباب الأمنية التي حالت دون إمكانية إكتمال نموذج التكامل المغاربي قد يوفر على الأقل مادة علمية توصيفية للداء وإذا كشف الداء وجد الدواء، وهو هدف الأطروحة الكشف عن دور كيفية تأثير الأمن على مجريات التكامل.

ثالثا: أسباب إختيار الموضوع:

من ضمن أسباب اختيار الموضوع جملة من العوامل الموضوعية و الذاتية التي تتمثل في التالي:

1/ الأسباب الموضوعية:

فرضت الظروف الدولية والمعطيات الأمنية لكل مرحلة من مراحل التاريخ هيمنة دول معينة بالتالي اختلال توازن النظام الدولي، ما حذا بالدول إلى تبني استراتيجيات وقائية وآليات لضمان الأمن والسلم الدوليين، تمثلت في ميزان القوى التقليدي الذي سرعان ما أثبت فشله خاصة بعد ظهور فواعل مؤثرة وتهديدات جديدة أدت كنتيجة حتمية الى تبني نظام الأمن الجماعي المثمثل في التكامل الإقليمي الذي يعتبر متطلبا قاعديا فرضته مرحلة ما بعد الحرب الباردة بعد إفرازات الصراع بين المعسكرين الشرقي بقيادة الإتحاد السوفياتي والغربي تحت لواء الولايات المتحدة الأمريكية الذي حسم لصالح الأمركيين، الذين سرعان ما حاولوا بسط نفوذهم على العالم بالتالي محاولة فرض نموذج عالمي سياسي واقتصادي لا يراعي خصوصيات الدول الأخرى في إطار الهيمنة بالتالي نالت العداء كضريبة للمكانة، فكان الإرهاب أول تهديد أمني غير تماثلي بعد أحداث 11

سبتمبر _نتيجة العولمة_ يطفو على السطح ما أدى إلى تغير في المفاهيم ومقاربات التحليل الأمني التقليدية للإنتقال إلى مقاربة أمنية أكثر اتساعا تستوعب في طياتها أبعاد ومستويات وفواعل وتهديدات جديدة تؤثر في صنع المشهد الأمني بعد الحرب الباردة وتجنح للإندماج كضرورة أمنية تفرضها خصائص المرحلة الجديدة.

2/ الأسباب الذاتية:

استجابة لفضول الباحث العلمي الذي يعود الى المراحل الأولى من التدرج بدءا من مذكرة الليسانس والتي تناولت البنية المؤسساتية والهيكلية والتعريفية لاتحاد المغرب العربي، فمذكرة الماستر التي تناولت تداعيات التهديدات التماثلية واللاتماثلية على المنطقة المغاربية والتي حاولت أن تكشف عن أهمية المقاربة الأمنية المصلحية كأولوية لاتحاد المغرب العربي.

لم يخبُ ذلك الفضول والتطلع العلمي حتى واتته الفرصة ليعود مجددا بعد مرحلة ما بعد التدرج ليتواصل البحث مجددا مجسدا في هذه الأطروحة.

أما العوامل الأخرى والتي حذت بالباحث إلى ولوج الدراسات المغاربية أنه يعيش ضمن نطاق وواقع أمني مغاربي يؤثر وتأثر بالتغيرات المختلفة التي تجري على هذا المستوى.

رابعا: أدبيات الدراسة:

اعتمدت الأطروحة على مجموعة متنوعة من الدراسات والكتب التي شكلت الأساس الذي ينطلق منه الباحث لتكوين رؤية حول الموضوع محل التحليل والبحث، من بينها التالي:

- **الرسائل الجامعية:**

1- بن صايم بونوار، المشكلة الأمنية في المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم الدراسات الدولية، 2015-2016.

وفرت هذه الرسالة مادة علمية مهمة ومتنوعة استطاعت من خلالها ضبط الأمن مفاهيميا ونظريا وتحديد التهديدات الأمنية المختلفة في البيئة المغاربية واستراتيجيات مواجهتها، ووفقت إلى

حد كبير في توظيف المشكلة الأمنية بدل المأزق الأمني أو المعظلة الأمنية بين وحدات المنطقة المغاربية، خاصة وأن العوامل الإرباكية الجديدة لم تعد تقتصر على التحليل الدولاتي إنما تتجاوزه لتمتد للمشكلات والأزمات المجتمعية التي يلعب متغير الهوية فيها دورا كبيرا في التحليل الأمني.

وفي إطار التوصيات جسدت الرسالة رؤية استشرافية تطرح ثلاثة سيناريوهات محتملة للمسار الأمني المغاربي منها ما هو تفاؤلي ومنها ما يجنح للتشاؤم، وهي حقيقة فعند استقراء سلوك الدول المغاربية خارجيا تتفاعل بصفة أكبر في البحر الأبيض المتوسط خاصة مع الدول الأوروبية والتي يمكن أن تشكل مشروع دمج محتمل غير مرفوض، تأثر الجزائر وليبيا وتونس في نطاقهما الأفريقي أكثر من نطاقها الطبيعي ما يمكن أن يكون بديلا للوحدة المغاربية وقريباً للوحدة الأفريقية، آخر سيناريو هو سيناريو الوحدة والذي يراهن على وحدة القيم الأساسية والمصالح الأمنية البينية بين الدول المغاربية.

تهدف الرسالة إلى توصيف المشكلة الأمنية المغاربية وكيفية تجاوزها وتطرح حل الاندماج في جزئية مهمة كضرورة تفرضها البيئة الأمنية المغاربية، والتي تنطلق منه أطروحتنا التي تتمحور حول مدى تأثير البعد الأمني على مسار التجربة الاندماجية المغاربية بعد الحرب الباردة، كما توفر هذه الأطروحة متابعة للأحداث وتحيين الدراسة ذلك لما يفرضة الإطار الزمني لانتهاء الدراسة 2021 وأهم المستجدات الأمنية التي يمكن أن تحيلنا إلى سيناريو متشائم للتكامل والتثبيط بعد توجهات وسلوكات دول تحاول إقحام جسم غريب لمنظمات إقليمية للمركب الأمني، ما يدفعنا للإقرار بجدارة الأطروحة الأساسية وتوفيقها الكبير في واختيار المفاهيم إذ أن وصفها التفاعلات بالمشكلة الأمنية هو استباق حقيقي تدعمه معطيات الأمن الداخلي والإقليمي للمنطقة المغاربية وتوجهات الدول التي تتمحور جل تفاعلاتها ضمن مقاربة أمنية ضيقة تقليدية تأسس للحلول القطرية .

2- قصري محمد عادل، التكتلات الاقتصادية دراسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع

التحليل والاستشراف الاقتصادي، 13 ماي 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.

تأتي هذه المذكرة على دراسة وتحليل مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي ودور التجارة التكاملية والمعاملات البينية والمؤسسات المشتركة الاقتصادية كعوامل رئيسية لنجاح التجربة التكاملية الأوروبية، وبالمقابل يلقي الضوء على البنية المؤسساتية الاقتصادية والتجارة البينية بين الدول المغاربية ليخلص في الأخير الى مقارنة بين التجربتين التكامليتين المغاربية والأوروبية وبالتالي يبرز أهم أوجه الاختلاف والتشابه والتداخل وعوامل النجاح وأسباب فشل التجربة الاندماجية المغاربية وتوقفها.

يشغل البعد الاقتصادي حيزا كبيرا في التجارب التكاملية وقد يكون عاملا مهما لنجاحها أو فشلها، إلا أن هذه الرسالة أغفلت دور البعد الأمني بمفهومه الحديث والذي يتسع ليشمل عدة أبعاد تؤثر تأثيرا مباشرا على التجارب الاندماجية البعد السياسي الاجتماعي والعسكري،كما أن الدراسة تقوم على الدولة والمنظمات الدولية كوحدات تحليل رئيسية في عمليه التكامل في حين يرتبط نسبيا نجاح التجارب التكاملية بدرجة كبيرة بتقدير الأفراد والجماعات للاندماج ومعدلات الفائدة والرفاه الذي قد يعود على المستوى المعيشي أو يضره.

لذلك تحاول هذه الأطروحة التركيز على البعد الأمني للتجربة التكاملية والذي يلم بالعوامل والأبعاد ووحدات التحليل ومستويات التكامل المختلفة على جميع الأصعدة وتأثيره على تثبيط أو تقدم نجاح التجربة التكاملية المغاربية.

- **الكتب:**

1- عبد الرحيم رحموني، يوسف قدور، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي التعامل والتداعيات، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019، عمان الأردن، ط1

يتكون الكتاب من أربعة محاور رئيسية: يصف المحور الأول: جهود الجزائر وعلاقاتها الأمنية داخل النطاق الإفريقي في مكافحة الإرهاب ومكانته الإستراتيجية، وأبرز التنظيمات الإرهابية في

المنطقة على الأمن الإقليمي والإفريقي على حد سواء، أما المحور الثاني: سيبرز تداعيات الهجرة الغير شرعية على المغرب العربي أسبابها، وأهم المقاربات المفاهيمية والنظرية المفسرة لها، وتداعياتها على الأمن الداخلي والإقليمي في شمال أفريقيا عامة وعلى الجزائر بصفه خاصة،أما المحور الثالث: فيوضح العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والخطاب الأمني الراهن واستغلال الدول المهيمنة على الوضع لصياغة شرعية تدخلاتها لينتهي بتبيان أثر الهجرة الغير شرعية على الهويات الجزائرية،أما المحور الأخير: فيدور محتواه حول الدور الأمني الجزائري في إطار الشراكة الأورومتوسطية ومقاربتها في المتوسط رغم حجم الخطر الذي تشكله الهجرة غير الشرعية على الجزائر والمنطقة المغاربية إلا أنها لا تعتبر التهديد الوحيد حيث تتقاطع طرق الإرهاب والجريمة المنظمة وتتكامل في إطار معطيات إرباكية عابرة للقارات تحتاج كما هائلا من التنسيق والاتصال والتكامل بين الوحدات في المنطقة المغاربية.

2- إدريس بوسكين، أوروبا والهجرة: الاسلام في أوروبا، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013 الأردن :عمان، الطبعة الأولى.

الكتاب من ست فصول يتمحور الفصلين الأول والثاني حول علاقة الهجرة بالإسلام في أوروبا واقعها ومعطايتها، في حين تتصل الفصول 3،4،5 بالهجرة والاسلام في فرنسا خاصة وتغير نظرة المغاربيون إلى تلك الضفة من الاستعمار الى شريك يسعون نحو الإستقرار فيه، كما يبرز الفصل السادس والأخير من الكتاب العلاقة بين الإرهاب والهجرة بين الدعاية والحقيقة وقد استفادت الأطروحة من الشق المتعلق بالهجرة غير الشرعية كتهديد حيث أن تكوين نظرة من هوية إسلامية عامل أساسي يشكل هاجسا لأوربا في إطار الإسلامفوبيا خاصة بعد انتشاره بسرعة في داخل المركب الأمني المتحد ضمن منظومة مسيحية ترى في الإسلام على أنه غزو ثقافي بدل الإضافة والتنوع .

استفادت الأطروحة من الكتاب في الشق المتعلق بالهجرة الغير شرعية كتهديد أمنى خطير يهدد المنطقة المغاربية ويشكل عاملا رئيسيا للتوتر بين الضفتين الغربية والمغاربية.

- **التقارير:**

1- **Fernanda Faria & Alvaro Vasconcelos, SECURITY IN NORTHERN AFRICA: AMBIGUITY AND REALITY, Institute for Security Studies of WEU, 1996, France**

يحتوي التقرير على محورين رئيسيين : يتعلق الأول بضبط مفهوم الأمن القومي وتعدد استعمالاته واختلاف معانية، والخلط بينه وبين أمن الحكومة والتغيرات التي طرأت على المفهوم بعد الحرب الباردة وصعود التيارات الإسلامية إلى سدة الحكم وسبل التعاون والتنسيق المغاربي الأوروبي والإستراتيجية المثلى للتعامل مع التهديد، يوضح المحور الثاني: الإختلافات الجوهرية على مستوى تصور التهديد، علاقة المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية، الخطوط الرئيسية لتحديد سياسات الأمن والدفاع ومحاور التعاون الأمني المحتمل مستقبلا في المنطقة المغاربية كمقارنة تلقي الضوء على الاختلافات بين الدول المغاربية رغم وحدة التهديد ووحدة المفهوم الذي تبدو لأول وهلة، لقد وفر هذا التقرير للأطروحة معلومات تتعلق بضبط المفهوم الأمني التقليدي وارتباطه بالأمن القومي والأمن الداخلي، كما تضمر الاختلافات الجوهرية بين البلدان المغاربية في إطار التكامل رغم التشابه بينها كما حاول أن يوفر النظرة المستقبلية لأطر التعاون الأورومتوسطي.

2- **Ulla Holm, northe Africa: a security problem for themselves for the EU and for the US(danitch institute for international studies, dIIS, 2008, Copenhagen**.

يتناول التقرير الأوتوقراطيات المتحررة في شمال أفريقيا، ودرجة قصرية الحكومات، ومدى تحكمها في الأمن الداخلي ودرجه الحريات والأمن السياسي وعلاقة الحكومة بالاستقرار والنجاح في ضمان الأمن والحفاظ على المؤسسات ،كما يشير المحورين الثاني والثالث الى تطور الأحزاب السياسية الإسلامية وتطور الإرهاب في المغرب العربي، في حين يتناول المحور الرابع نزاع الصحراء الغربية الكامل إلى حد ما هو المجمد، في حين ينتقل المحور الأخير إلى الكشف عن الصراع الأوروبي المغاربي الأمريكي وحركات الهجرة غير الشرعية والإرهاب جنوب الصحراء والذي قد تشكل خطرا وخيما على الأمن الداخلي والإقليمي بل وحتى الدولي، حيث يمكن أن تكون عوامل

إرباكية داخل مركب الأمن المغاربي والعالمي ،وإن كان التقرير يولي أهمية بالغة للعوامل الداخلية على حساب المحددات الخارجية والتي تصنع سلوك الدول داخل النظام العالمي وتحدد توجهاتها واستراتيجياتها الأمنية.

لقد ساهم التقرير في توصيف البيئة الأمنية السياسية في المغرب العربي الذي يعتبر جزءا من الأطروحة التي تحاول أن تصنع توازنا ضمنيا بين جميع عوامل البيئة الأمنية الداخلية والخارجية التي تساهم إسهاما مباشرا في تحليل مفهوم الأمن والتكامل.

3- Lan O. lesser, security in north Africa internal and external challenges, RAND project air force, 1993, 1700-man street Santa Monica

يتناول التقرير تحديات الأمن الداخلي والخارجي في شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة حيث يشمل ستة فصول، أما الفصول الأولى من التقرير:الأول والثاني فتركز بشكل أساسي على الدول المغاربية وطبيعة الأمن الداخلي، والمعطيات الأمنية التي تتحكم فيه وتبرز في نفس الوقت مدى تأثير الحركات الراديكالية للإسلام السياسي داخليا والاهتمام الأمريكي بالمنطقة عبر التاريخ والدور الجديد بعد الهيمنة على المنطقة المغاربية، ولا يغفل التقرير الزيادة الديموغرافية والهجرة ومشاريع الانتشار النووي كمحددات أمنية تفرضها بيئة ما بعد الحرب الباردة، لينتقل بعد ذلك إلى محتوى الفصول ثلاثة وأربعة وخمسة وستة والتي تركز على اختلاف مواقف الدول المغاربية من تأييد وحياد ضمن ما عرف تاريخيا بحرب الخليج، وما بعدها وموقف المغرب الداعم للكويت على خلفية مسايرة الموقف السعودي والأمريكي من الغزو.

وفي نفس الوقت التعامل مع الشعور القومي العربي الرافض للغرب،أما الفصول ثلاثة وأربعة وخمسة وستة فإنها تركز على اختلاف التحديات الداخلية بين بلدان شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة مشيرة الى خصوصية المحددات الأمنية الداخلية لكل دولة خاصة مع ما تعانيه من أزمات الإسلام السياسي كما تحدد أدوار الوحدات درجة تأثيرها في المحيط المغاربي كل حسب ما تخوله له معطيات القوة والمكانة إقليميا ودوليا عبر إبراز موقف الدول المختلفة إزاء التغيرات الدولية الكبرى

على رأسها حرب الخليج ودرجه التعاطي مع وضع الأمن الجديد الذي يفرض الولايات المتحدة الأمريكية كقطب ضامن للسلم والأمن الدوليين وآفاق الاستقرار الداخلي والمخاوف الإقليمية الأمنية المشتركة.

تستفيد الدراسة من التقرير في تقدير مدى تأثير الأحداث الدولية في صياغة المواقف الأمنية لدى الدول المغاربية ومدى تأثير الأحداث الإقليمية والعالمية على استراتيجيات الوحدات داخل المركب الأمني المغاربي بعد الحرب الباردة.

خامسا: المشكلة البحثية:

شكلت معطيات الأمن الدولي الفوضوية دافعا لا بأس به للتكامل المغاربي خاصة بعد ما عانته المنطقة إبان الاستعمار أو الحرب الباردة من ويلات وإنقسامات جعلتها تفكر مليا أن التكامل هو الحل لإحلال التوازن وإعادة التموقع من جديد كقوة مجتمعة يمكنها التأثير وحماية أمنها بعد الحرب الباردة فكان مشروع الوحدة (المغرب العربي) أول طرح على الطاولة، لكن الأمن الذي كان دافعا في نفس الوقت شكل عقبة دون الوصول للآمال خاصة معطيات الأمن الداخلي والإقليمي اللذان برزا بشدة بعد الحرب الباردة لذلك يبذر الإشكال التالي:

ما مدى تأثير البعد الأمني في التجربة التكاملية المغاربية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؟

يمكن أن تتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات، أهمها:

- في أي إطار نظري أو مقارباتي يمكن إدراج التفاعلات الاندماجية المغاربية؟
- ماهي معطيات الأمن الداخلي للدول المغاربية التي أثرت على مشروع الإندماج؟
- ترى سيبقى الأمن الداخلي طاغيا على التحليل والرؤية الأمنية للدول المغاربية؟
- ضمن معطيات الأمن الإقليمي هل ستتفاعل الدول المغاربية إيجابا في إطار مقاربة التعاون؟
- هل حل مفهوم تهديد متبادل بدل إعتماد متبادل داخل مركب الأمن الإقليمي؟
- هل تغير تحديات الأمن الدولي نظرة الدول المغاربية القطرية الضيقة وتدفعها إلى التكامل؟

- أ يمكن أن تؤثر جدية وخطورة التهديدات الأمنية على المستوى العالمي على سلوك الدول المغاربية نحو التكامل أم سيبقى وضع الجمود سيد الموقف؟.

سادسا: فرضية البحث:

وكإجابة مسبقة عن الإشكالية المطروحة، إرتأينا صياغة الفرضية التالية:

ترتبط التجربة التكاملية المغاربية بشكل وثيق بتأثير بالبعد الأمني ما بعد الحرب الباردة.

سابعا: صعوبات الدراسة:

ـ نقص المادة المعرفية التي تناولت موضوع الأمن والتكامل في المنطقة المغاربية كما أن حتى النقاش يخبو على المستوى الإقليمي ليقتصر على مواضيع الأمن الداخلي في إطار طغيان مقاربة دولاتية قطرية صلبة.

ـ الحركية والتطور السريع لمفهومي الأمن والتكامل في ضل تفاعلات البيئتين الداخلية والخارجية.

ـ ركود تجربة التكامل في المغرب العربي واقتصارها على المستوى الهيكلي دون تفاعل يذكر من الدول الأعضاء.

ـ تداعيات أزمة كورونا التي حدت من هامش الحركة ضمن الإجراءات الاحترازية لتفادي الإنتشار للعدوى، بالتالي غلق أبواب المكتبات والجامعات أحيانا أخرى.

ـ المشاغل اليومية والتزامات الباحث تجاه محيطه الأسري.

ثامنا: المناهج المعتمدة في البحث:

هي مجموعة من المناهج الأساسية التي استعان بها الباحث في سبيل البحث وتحري الموضوعية وهي على النحو التالي:

1/ المنهج التاريخي: من أهدافه الرئيسية استكشاف العلاقة بين الأحداث التاريخية بالاعتماد على البيانات الأولية مثل السجلات والكتابات، ليحاول الإجابة على لماذا و كيف وقعت الأحداث، إن الخلفية التاريخية لأي موضوع محل دراسة توفر نظرة أشمل تحيط بمعطيات الماضي الذي يكون قاعدة مفسرة للتفاعلات والمواقف في الحاضر، تستلزم الفترة الزمنية الإستعانة بهذا

المنهج حيث تمتد من 1989 الى 2021 إلى ما بعد الحرب الباردة كحدث مهم أدى إلى تغيرات وتحولات عميقة في النظام الدولي والتي بلغ تأثيراها المنطقة المغاربية باعتبارها جزءا مهما من العالم، كما أن الدول المغاربية تعاملت مع ضروف بيئة داخلية صعبة وتهديدات سياسية، اجتماعية، اقتصادية وأمنية جديدة بعد الحرب الباردة وهو ما يفسر سياسة الانكفاء على الذات والنظرة القطرية لذا معظمها، كما أن المنهج التاريخي لتحديد الرؤية الأمنية وتفسير سلوك الوحدات حيث يوفر بيانات مهمة وأحداث تميزت بأطماع توسعية وصراعات حدود ومكانة في المغرب العربي.

2/ المنهج المقارن: باعتبار هذا النوع من البحث يتيح للباحث مقارنة تجربة بين الماضي والحاضر بالتالي يتيح الدراسة مقارنة التفاعلات البينية وسلوك الوحدات المغاربية ضمن معطيات الأمن الداخلي والإقليمي والدولي ودرجة تأثيرها على التكامل والإندماج عبر جميع مراحل تاريخ العلاقات المغاربية.

3/ المنهج الوصفي: تكمن أهمية المنهج الوصفي في كونه يوفر معلومات كمية رياضية أو نوعية على شكل تعبير لفضي أو كتابي تلم بالإطار العام للموضوع وتحدد تفاصيله بدقة بالاعتماد على الواقع ما يتيح للباحثين سهولة التحليل، التعميم والتنبؤ يخدم هذا المنهج الأطروحة في كونه منهج يصف تفاصيل الواقع الأمني والتكامل المغاربي ويصف طبيعة العلاقات السائدة ما يسهل الى حد ما تكوين نظرة استشرافية تلخصها السيناريوهات الممكنة والمحتملة للاندماج المغاربي.

تاسعا: تقسيم الدراسة:

تناولت الدراسة ثلاثة فصول، ومباحث، ومطالب، وهي على النحو التالي:

الفصل الأول: الأمن والتكامل بعد الحرب الباردة:

المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم الأمن:

المطلب الأول: تعريف الأمن:

المطلب الثاني:التحليل الواقعي للأمن

المطلب الثالث: التأصيل المثالي للأمن (المثالية الأخلاقية والليبرالية):

المطلب الرابع: الإتجاه النقدي للبعد الأمني:

المبحث الثاني: التكامل في إطار الظروف الأمنية الدولية الراهنة:

المطلب الأول: مفهوم التكامل:

المطلب الثاني: ضرورة التكامل في النظام الدولي الجديد:

المطلب الثالث: تطور مرجعيات التحليل الأمني:

المطلب الرابع: التكامل في نظريات العلاقات الدولية:

الفصل الثاني: التكامل ضمن الظروف الأمنية في المنطقة المغاربية:

المبحث الأول: التكامل ضمن متغيرات الأمن الداخلي للدول المغاربية:

المطلب الأول: الأمن السياسي المغاربي 1989 -2021:

المطلب الثاني: الأمن الثقافي والمجتمعي المغاربي:

المطلب الثالث: الأمن الإقتصادي في شمال إفريقيا:

المبحث الثاني: الأمن الإقليمي للمغرب العربي:

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي:

المطلب الثاني: التحديات الإقليمية اللينة للأمن المغاربي:

المطلب الثالث: التهديدات التماثلية في منطقة المغرب العربي:

الفصل الثالث: التجربة التكاملية المغاربية في إطار رهانات الأمن العالمي:

المبحث الأول: تهديدات الأمن العالمي وتداعياتها على الدول المغاربية:

المطلب الأول: تداعيات العولمة على المركب الأمني المغاربي:

المطلب الثاني موقع دول المغرب العربي من الأمن السيبراني:

المطلب الثالث: أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والمغرب العربي:

المبحث الثاني: واقع التعاون الأمني المشترك في إطار التجربة الاندماجية المغاربية:

المطلب الأول: مبادرات فردية وثنائية لتحقيق الأمن المغاربي:

المطلب الثاني: واقع التعاون في إطار التجربة الاندماجية المغاربية:

المطلب الثالث: سيناريوهات التجربة التكاملية المغاربية:

الخاتمة.

الفصل الأول

الأمن والتكامل بعد الحرب الباردة

فرضت طبيعة البيئة الدولية بعد الحرب الباردة متغيرات، فواعل ومرجعيات أمنية وتهديدات جديدة أدت إلى تغير بنية الأمن، الذي لم يعد يقتصر في تحقيقه على دولة بعينها بل أصبح متطلبا إستراتيجيا يستوجب التنسيق والتعاون المشترك بين الوحدات ضمن التكامل الإقليمي كآلية توفر ميزات أمنية ودفاعية أكثر فاعلية في نطاق محدد يخضع لنفس الخصوصيات والأبعاد الأمنية التي تحفز العملية الإندماجية أو تثبطها في نفس الوقت من خلال المعيقات والتهديدات في البيئتين الداخلية والخارجية،تعد التجربة الأوروبية من أهم التجارب التكاملية نجاحا بعد تمكن الدول من تجاوز تاريخ دموي مليئ بالحروب الدينية والتوسعية داخل مركب الأمن الأوروبي،والذي أتاح لها الإتحاد أن تتبوء مكانت مؤثرة في العلاقات الدولية و تتعامل مع الدول الكبرى بمنطق الند إلى حد ما خاصة في فترة الصراع بين المعسكين فيما عرف بالحرب الباردة وبعد تغول الهيمنة الأمريكية، في حين نالت الدول الضعيفة قسطا وفيرا من الظلم والتعسف والإستغلال والتدخل دفع البعض منها إلى محاولت إعلان التكامل،إلاأن هذه التجارب لم ترى الضوء كما هو الحال في التجربة التكاملية المغاربية التى لعب فيها البعد الأمني رافدا مستقلا خاصة بعد ما نزل بالمنطقة من إستعمار وجور ولد تكافلا شعبيا ونضالا مشتركا مهد إلى إعلان إتحاد المغرب العربي كآلية تمكن دول المنطقة من تجاوز الصراعات وضمان غطاء أمني مشترك إلى أن هذه التجربة لم تعرف تقدما كبيرا في الواقع نتيجة تراكمات البيئة الأمنية الداخلية، الإقليمية والدولية خاصة المتعلقة بالإستقرار السياسي وأزمات الحدود والتهديدات والمرجعيات الأمنية التى فرضها نظام ما بعد الحرب الباردة.

لم تنحصر الحوارات المعرفية الى هذا الحد بل تشعبت لتطال أبعاد ومستويات تحليل جديدة تأسس لمفهوم أمني أشمل وأدق يتطلع لتحليل المركبات الأمنية المختلفة جسدته اسهامات التيارات والمدارس الأمنية أبرزها كوبنهاغن وإسهامات "باري بوزان" و"ايبريستويث" الإنجليزية التي تشكل الإضافة من خلال طرح الأمن بمعنى الإنعتاق.

نتيجة للواقع المعقد الذي تفرضه بيئة أمنية تتخللها التحديات والخطر وفي إطار طبيعة تهديدات تتجاوز الحدود لم يعد الأمن مرتبطا بوحدة تحليل معينة بل أصبح لزاما على الوحدات إيجاد حلول

أمنية عالمية وإقليمية تستجيب لضرورات الواقع الأمني عبر إنشاء هياكل وشبكات معقدة من شبكات الإتصال والتنسيق داخل مركبات أمنية ومشاريع تكاملية تتيح لها التكيف والتعامل الجماعي وتكوين رؤية أمنية واستراتيجية وردود فعل مشتركة خاصة بعد الحرب الباردة وتغول والتدخلات المتكررة للدول الكبرى التي يفرضها منطق المهيمن.

وقد مثلت نظريات التكامل والإندماج الإطار النظري الذي يعنى بتفسير وتحليل الوحدة والتعاون والتنسيق من خلال نظريات أسست مبادئ التبادل والإعتماد وأبرزها الوظيفية والإتصالية والنظرية الدستورية التي وفرت إسهامات محترمة في هذا الإطار من التحليل.

لقد أصبح البعد الأمني أكثر تعقيدا مما كان عليه في السابق إذ تطور من مفهومه الضيق البسيط الذي يشمل أنواعا ومصادر تهديد تتعلق بالقوة العسكرية والدولة كوحدة تحليل أساسية إلى نطاق أوسع يستوعب مرجعيات ومتغيرات تحليل جديدة تتعلق إلى جانب القوة والمصلحة في الفكر الواقعي والاقتصاد والفرد في الفكر المثالي والليبرالي كما لم يغيب مفهوم الهوية والأفكار في الفكر البنائي.

المبحث الاول: التأصيل النظري لمفهوم الأمن:

المطلب الأول: تعريف الامن:

لغويا ورد مفهوم الأمن مرادفا لانتفاء للخوف وانتشار الطمئنينة اما اصطلاحا فيرتبط بتأمين الدولة من الاخطار الداخلية (الصراع، الجوسسة ...) والتهديدات الخارجية من مختلف المعطيات الارباكية. [1]

ويرجع المعنى الاشتقاقي للأمن الى كلمة مركبة من (Securus، (Securitas، (sine) وتعني بدون و(cura) التي تعني الخوف والقلق والأمن يعني أمن أو سلم أي إتقى شر فلان وضمنه من الخوف والتهديد.[2]

لكن الأمن من هذا المنطلق يقتصر على الأمن القاعدي المرتبط اساسا بالعوامل الصلبة للتهديد في حين أدى التطور على مستوى التنظير والواقع الى اتساع مقاربة الأمن لتضم في ثناياها أكبر عدد من المتغيرات في إطار النظريات الأمنية المختلفة.

وقد ورد الأمن في القرآن الكريم بعدة معان وابعاد منها ما يتعلق بالأمن العسكري والاستراتيجية بمفهومها الضيق الصلب فيما نصت عليه الآية الكريمة "إِذ يُغَشّيكُمُ النُّعاسَ أَمَنَةً مِنهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيكُم مِنَ السَّماءِ ماءً لِيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذهِبَ عَنكُم رِجزَ الشَّيطانِ وَلِيَربِطَ عَلى قُلوبِكُم وَيُثَبِّتَ بِهِ الأَقدامَ" **[سورة الأنفال، الآية: 11]**، وفي آية أخرى يقول -تعالى-: (ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ"، **[سورة آل عمران، الآية: 154]**، وقد جاءت كلمة أمنة في الآيتين الكريمتين تعبيرا عن حالة المعركة والحرب ومعناها أن الله عز وجل قد ربط على قلوب المسلمين وثبتهم وانزل عليهم السكينة في معركتي (بدر، وأحد) فالأمنة رغم انها قريبة من مفهوم الأمن إلا أنها مرتبطة بالمعارك أما مفهوم الأمن فيعتبر شاملا لكل الحالات.

كما ورد الأمن بمعنى الاكتفاء الغذائي وغياب الخوف والجوع في الآية الكريمة "وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَريَةً كانَت آمِنَةً مُطمَئِنَّةً يَأتيها رِزقُها رَغَدًا مِن كُلِّ مَكانٍ فَكَفَرَت بِأَنعُمِ اللَّهِ فَأَذاقَهَا اللَّهُ لِباسَ الجوعِ وَالخَوفِ بِما كانوا يَصنَعونَ"، **[سورة النحل، الآية: 112]**.

---

[1] وصفي عقيل، أيمن هياجنه، خالد العدوان، "مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001"، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ،48، ع.3، 02، 2021، ص.291.

[2] رضا شوادرة، "تطور مفهوم الأمن الدولي في الدراسات الأمنية بين الاتجاه الحديث والتقليدي"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية - مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، ع. الخامس، جوان 2018، ص.

وجاء الأمن بمعنى الإيمان والتصديقفي الآية الكريمة"الَّذينَ آمَنوا وَلَم يَلبِسوا إيمانَهُم بِظُلمٍ أُولئِكَ لَهُمُ الأَمنُ وَهُم مُهتَدونَ"، **[سورة الأنعام، الآية: 82]**.

وفي مواضع أخرى عبرت آيات الأمن عن المكان الآمن في الآية الكريمة "وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا"، **[سورة البقرة، الآية: 125]**؛ تعبيرا عن المكان الذي يأمن الناس فيه على أنفسهم وأموالهم وأهليهم وفي موضع آخر"وَإِن أَحَدٌ مِنَ المشرِكينَ استَجارَكَ فَأَجِرهُ حَتّى يَسمَعَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبلِغهُ مَأمَنَهُ ذلِكَ بِأَنَّهُم قَومٌ لا يَعلَمونَ"، **[سورة التوبة، الآية: 06]**؛، وفي الآية الكريمة " أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ"، **[سورة القصص، الآية: 57]**؛ فالمكان الآمن ركيزة أساسية للتنمية والتطور والعيش الرغيد.

المطلب الثاني: التحليل الواقعي للأمن:

تنطلق الواقعية والتي تعتبر من أكثر المدارس قدرة على التحليل في تفسيرها للأمن من الواقع فتبرز المصلحة، الفوضى، والمعضلة الأمنية فميزان القوى كمفردات إمبريقية تدور حولها مختلف تفاعلات الدول داخل النظام الدولي.

الفرع الأول: المدرسة الواقعية الكلاسيكة:

- **الارهاصات الأولى للمدرسة:**

يضرب التحليل الواقعي جذورا قديمة في التاريخ يعود إلى القرن الخامس قبل الميلاد على خلفية "الحروب البولينيزية" والتي كانت محصلة زيادة قوة أثينا العسكرية وبالتالي مواجهتها مع إسبرطا، لذلك تعد ملاحظة "**ثيوكليدس**" من أهم المرجعيات والأسس النظرية الواقعية[1] التي تجسد فلسفة القوة "Power" والتي عبر عنها في كتابه "**تاريخ الحرب البولينيزية**" بحيث جاء فيه "**القوي يفعل ما يمكنه والضعيف يعاني ما يجب أن يعانيه**"، فحالة الإنسان هنا نتيجة منطقية لمحصلة مقومات القوة التي يمتاز بها، حيث تدفع الإنسانلإمتلاك القوة وتدفعه للسعي وراء مصالحه

[1]- إياد علي الهاشمي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان:المملكة الأردنية الهاشمية، ط.1، 2013، ص56.

الذاتية بشكل أساسي[1]، في هذا الشأن ركز "هوبر" الذي يعتبر في أهم منظري العقد الإجتماعي على الطبيعة الشريرة للأفراد "الإنسان ذئب لأخيه الإنسان"، إذ أن ما يحكم الأفراد وعلاقاتهم ببعضهم هي قاعدة القوة التي وضعتها الفطرة، وبناءا على هذا تواضع الناس على التنازل بجميع حقوقهم لشخص واحد يضمن لهم الأمن والإستقرار ويخرجهم من حياة الفوضى التي كانت سائدة وسعى بالحاكم وبالتالي إبرام ما سمي بالعقد الإجتماعي، وكان موقف "هوبر" نتاج دفاعه عن العائلة الملكية الحاكمة في إنجلترا في الحقبة 1588-1679 والتي كانت تربطه علاقة قوية بها فأصل للحكم المطلق والملوك والحكام.[2]

إعتبرت أفكار "ميكيافيلي" قاعدة فكرية للواقعيين بحيث أنه كان يقصي الأخلاق في العملية التفسيرية للسياسة، يؤصل لمفهوم الحكم المطلق للأمير ويطرح مفهوم الحرب كسلوك ومنطق أساسي في السياسة فحتى في حالة السلم يدعو "ميكيافيلي" للاستعداد للحرب فهو خيار وارد في أي لحظة في ظل التنافسية والصراع الذين يشوبان الشؤون الدولية لذلك إتخذ الواقعيون من تحليلات ميكافلي كمادة دسمة للتأصيل الفكري لنظريتهم في تفسير فن الحكم وإدارة الشؤون الدولية.[3]

- **القوة والمصلحة في الفكر الواقعي:**

إعتبر جيلبن "Gilpin" القوة والمصلحة بمثابة الهدف الأسمى والضامن للأمن والسمة المركزية للشؤون الدولية، كما أكد على العلاقة الوثيقة بين القوة والمصلحة كمحددات تشكل وتعدد سلوك الدول.[4]

---

[1]- كارين أ. منخست، إيفان م. أروغوين، مبادئ العلاقات الدولية، تر. حسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا: دمشق، ط1، 112،2013.

[2]- عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية (دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الأوروبي)، دار الجامعية للطباعة والنشر، د.ت، بيروت، د.ط، ص75.

[3]- رجب عبد الحميد، مبادئ العلوم السياسية، دار الكتاب الحديث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2011، ص281.

[4]- عامر مصباح، الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، ، الجزائر :بن عكنون، د.ط، 2006، ص119.

وقد أضاف "مورجنتاو"« Hans Joachism Morgenthau » في تحليله حول "الطبيعة البشرية" حيث إعتبر أن السعي لتحصيل القوة طبيعة متأصلة كامنة في الإنسان تتحكم فيها سهوته وميلوه التسلطية الدفينة الكامنة كدافع لإمتلاك القوة « Power Drive » والتي تحدد السلوك الإنساني وقد جسد هذا تعبيره "الرجل الأخير من أجل القوة" « Mans last for power »في إيحائه أن القوة هي أساس تحقيق الهدف الأسمى والمصلحة القومية والمرتبطة بالحفاظ على البقاء.[1]

كما تحتمل القوة ثلاثة معاني حسب "مورجنتاو" في العلاقات الدولية إذ أنها الوسيلة وفي نفس الوقت الهدف والسبب المنتج لأي سلوك سياسي، حيث تبحث الدول على تعظيم قوتها في النظام الدولي فتصبح القوة هنا بمعنى الهدف والوسيلة الضامنة للبقاء وسبب الصراع والتعاون أي المحدد للسلوكات السياسية للوحدات في تفاعلاتها داخل فلك دولي واحد.[2]

وقد أورد "مورجنتاو" مفهوم القوة كهدف أسمى تسعى لتعظيمها الدول إذ أنها تحدد دوزنها وبقائها داخل النظام الدولي وتتيح لها التأثير وتوجيه سلوك الدول الأخرى في إطار نمط التفاعل داخل النظام الدولي ذلك بما يضمن مصالح الدول الأساسية والتي تتمحور حول الأمن والحفاظ على نظام توزيع القوة السائدة بما يخدم سيطرتها، كما تحدد المصالح الفرعية حسب أولويات المحددات الداخلية للدول، كما تعتبر المصالح محددا لأوجه العلاقة إما الصراعية أو التعاونية بين الوحدات إذ أن تضارب أو تقارب المصالح يفصل بين العداوة والصداقة ويمكن أن يغير التوازنات بمقتضى تغير المصالح إذ أن "عدو اليوم قد يصبح صديق الغد والعكس فلا شيء ثابت، ومن هنا نلمس العلاقة الترابطية والتشابك بين القوة والمصلحة في الفكر الواقعي.[3]

---

[1]- صلاح هريدي، العلاقات الدولية (مفهومها وتطورها)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،مصر: الإسكندرية، ط1، 2007، ص20.

[2]- جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، ط1، 2007، ص149.

[3]- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، ط1، 2005، ص. ص 78-216.

- **ميزان القوى هانس مورجنتاو (السياسة بين الأمم):**

أ. **التكافؤ الإجتماعي** "ميزان القوى الطبيعي": إن جسم الإنسان يسعى دائما للتكافؤ وهذا المصطلح يستعمل في العلوم الطبيعية عادة بحيث لا يقوم الجسم باستحداث أي حالة إذا إنعدم التهديد واكتمال التركيب الفزيولوجي للإنسان العادي بل يسعى للحفاظ على الوضع القائم، لكن الجسم يقوم بردة فعل عكسية تجاه أي تغيرات خارجية تطرأ عليه لإعادة التكافؤ وتوازن الإنسان فمجرد فقدانه لأي عضو أو نقص يبدأ الجسم بمحاولة تعويض الخلل وإعادة التوازن الطبيعي.

ب. **ميزان القوى الإقتصادي:** ويستعمل المصطلح كمرادف للتساوي بين العرض والطلب، والصادرات والواردات، التكلفة والسعر، التوازن بين الشمال والجنوب، والطبقات الإجتماعية المختلفة، فإن أي إختلال يؤدي لتغليب مصالح طرف على طرف، ضار بالطرف المغلوب مما يؤدي إلى النزاعات.

ج. **ميزان القوى في السياسية الداخلية:** حسب مورجنتو فإن أهم صورة للتكافؤ والتوازن هي تلك التي تخلقها الأحزاب المختلفة من خلال تفاعلاتها فيما بينها إما عن طريق نظام المكابح الضامن لتحقيق التوازن أو عن طريق نظام الأحلاف الذي يتيح لمجموعة أحزاب ضعيفة من خلق رابط فيما بينها (التوحيد) لتعديل تفاوت الموازين بينها وبين الأحزاب القوية وبالتالي تعديل كفة الميزان.

د. **ميزان القوى الدولي:** لعل أبرز مثال يجسد الصورة المثلى للصراع بين القوى وتوازنها هي: الأحلاف الدولية التي تفرض نظام حماية مشترك لأعضائها ضد خطر محتمل بالتالي فإن كل حلف يقع على عاتقه الدفاع عن مصالح أعضائه وحمايتهم في التهديدات التوسعية

وأطماع الحلف الآخر، كما أن هنالك دول تلعب دور الحافظ أي تقع وسط الميزان لتتأرجح نحو الكفة التي تعلو لتعيد التوازن والتكافؤ الدولي الطبيعي.[1]

- **مبدأ توازن القوى:** تعتبر الواقعية السياسية أو التقليدية نظام توازن القوى الآلية المثلى لتحقيق الأمن والسلم الدوليين في ظل السمة الفوضوية الراسخة في النظام الدولي، والذي يهب الدول حق تشكيل أو الانضمام لأحلاف لضمان توزيع القوة بين الوحدات اِسْتِتْبَاب التوازن، حيث يعرف على أنه: "**ذلك الإقتناع الذي يتولد لدى الدولة، أنه في حالة ما أرادت الطغيان ستجابه بحلف أو مجموعة من الدول لإعادة ميزان القوى إلى حالته الطبيعية**"، على الرغم من أن توازن القوى ليس ثابتا فقد تتغير موازين القوى من مرحلة إلى أخرى حسب التجاذبات والتفاعلات إلا أنه يبقى الإطار الذي يحمي ويحافظ على درجة من مصالح الدول ذات السيادة المستقلة داخل النظام الدولي.[2]

وقد تضمنت بنود معاهدة "واستفاليا" التالي: "**إذا حاولت دولة أن تنمو وتتوسع على حساب غيرها من الدول، فإنه يسنح لهذه الدولة بالتحالف لكبح هذا التوسع ليظل ميزان القوى في حالته الطبيعية وبالتالي تحقيق الأمن والسلم العالميين**" في محاولة تنظيمها لفكرة الحرب بعد تاريخ الحروب الطويلة الذي عاشه العالم، خاصة الحروب الفرنسية الألمانية والحروب اليونانية التركية والإسبانية الأمريكية 1798 وحروب انجلترا والبلقان والحرب العالمية الأولى 1914.[3]

– المعضلة الأمنية «The security dilemma»

يعتبر "**باترفيلد**" **Alexander Butterfiel** المعضلة الأمنية على أنها التصور الأمثل للصراعات الدولية بحيث يعتبر متغيرا حاسما في التفكير الواقعي القديم والمعاصر على حد سواء، بحيث يعرف "**باترفيلد**" المعضلة الأمنية على أنها "**إختيار صعب بين البدائل المتساوية والحصرية**

[1]- هانز. جي، مرجنتاو، السياسة بين الأمم (الصراع من أجل السلطان والسلام)، ت. خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، د.ط، ج الأول، 5 نوفمبر 1964، ص ص 238-241.
[2]- محمد سعد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الأزاريطة: الإسكندرية، ط1، 2007، ص9.
[3]- السيد أبو عيطة، سياسات الأمن الدولي في عالم متغير نحو مجتمع دولي آمن، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط1، 2013، ص64.

والغير أكيدة" ويدعم طرحه بالمثال التالي: تعني المعضلة الأمنية بعض النظر عن موقف الدولة A الذي تتخذه على أسلحة الدولة B (أي تفسيرها على أنه عمل عدواني أو دفاعي صرف التدبير)، فلا يزال الخطأ، إذا كانت الدولةB عدوانية، لكن الدولة A ظنت أنها ليست كذلك يمكن التغلب على جيشB .

وإذا لم تكن الدولة B عدوانية لكن الدولة A نفسها مسلحة تفكر على العكس من ذلك يمكن للدولتين الوقوع في سباق نحو التسلح أو الحرب، خلاصة القول إن المعضلة الأمنية نتاج تفسيرات حول النوايا والدوافع وقدرات الآخرين في المقام الأول.[1]

وتشير المعضلة الأمنية في العلاقات الدولية إلى صعوبة زيادة أمن الدولة دون تقليل أمن الآخرين بشكل متزامن (أو عن غير قصد)، إذ أن الدول المجاورة لدولة تسعى لزيادة أمنها وردع الأخطار الخارجية عبر بناء الأسلحة، قد تسيء تفسير الخطوة الوقائية للتحضير للعدوان في المستقبل بالتالي ستسعى هذه الدول لزيادة المنظومة الهجومية من خلال زيادة الأسلحة نتاج الشك وعدم اليقين حول عداء جارتها مما يؤدي الى زيادة التوتر بالتالي الحرب أو الصراع الذي تكرسه سوء الإتصالات أو تشوه المعلومة التي تصل لصانعي القراربالتالي صعوبة بناء نوايا سليمة أثناء بناء الأسلحة.

كما يشير "**روبرت جيرفيس،Robert Jervs**" يمكن للدول السعي لزيادة أمنهم من دون وضع خيار الصراع في مقال تأسيسي 1978.[2]

كما أن معضلة الأمن "The security dilemma " تنتج من خلال الضعف التي تشعر به الدول والذي يقودها نحو دوامة لا نهائية للبحث عن القوة وزيادتها للدفاع مما يؤدي للصراعات والإصطدامات بين هذه الوحدات وهذا ما أقره جون جاك روسو والذي ذكر أيضا

[1] -Andras szalai, (coping with the security delemma: afandament al ambiguity of state bihaviour) , skepsi conference ambiguities : destablising preconceptions, central european university of kent, 22 and 23rd may 2009, center bury : England.
[2]-keith dowding, ency clopedia of power (security dilemma) , publishing company : SAGE publication, 2011, p2.

الفوضى "Amarchism" هي نتيجة حتمية لهذه الدوامة المفرغة لتحصيل القوة، ومن بين الحلول التقليدية نظام الأمن الجماعي لتحقيق الأمن والسلم الدوليين بصورة متطورة في ميزان القوى المعهود.[1]

الفرع الثاني: الواقعية الجديدة (الواقعية البنائية) «Structralrealisme»

– الواقعية الدفاعية:

هو ذلك الإتجاه الذي ركز على المحددات الخارجية والبنيوية للنظام الدولي كمحددات لسلوك الدول، وقد أسس لها "كنيث وولتز" "kenneth waltz" 1979 في كتابه مطلع السبعينات "نظرية السياسة الدولية" « Theory of international politics » ، حيث أشار "وولتز" إلى أن فوضوية النظام الدولي وحالة الريبة والشك المتفشين بين الدول هي المحدد أو الدافع لصياغة سياسات وإستراتيجيات داخلية معينة، كما اعتبر "وولتز" أن الدولة في سعيها الدائم لتعظيم قوتها فوق اللازم في بيئتها الخارجية، تدفع الوحدات الأخرى لحشد قوتها ضدها في وسط يشوبه إنعدام الثقة والتفسيرات المتشائمة والشك الدائم، وأشار " Stephen van evera, Robert jervis" و"وولتز"، إلى فكرة أن أحسن وسيلة للهجوم هي الدفاع بحد ذاته، إذ أن الدفاع يمكن الدولة من الحفاظ على ما لديها بسهولة كما لا يكلفها خسارة نسبة في قوتها الكامنة في محاولة إخضاع أو تهديد وحدة أخرى وبالتالي يصبح الدفاع عاملا مهما في تلاقي الحروب في الطرح الدفاعي للواقعيين.[2]

ومن بين أبرز النظريات التي تناولت بالتحليل العلاقات الدولية من منظور هيكلي للنظام الدولي: "نظريات التنافس عن الهيمنة" "Theories of hegemonic rivalry" روبرت جبلين "Robert Gelpins " حول حرب الهيمنة « Hegemonic war » ومفادها أن وضوح التسلسل الهرمي للسلطة والقوة كفيل لتحقيق الإستقرار في النظام الدولي في ظل

[1]- مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية (مفاهيم مختارة)، دار الجماهيرية لنشر والتوزيع والإعلان،الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمي، ط2، 2004، ص31.

[2]- عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية (الحوارات النظرية الكبرى، دار كتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص-ص.35-37.

التغيرات والديناميكية المؤدية إلى الصراع، إذ أن بنية النظام تبقى مستقرة طالما كانت التغيرات التكنولوجية والنمو الغير متناسب للقوة لا تهدد المصالح الرئيسية للمهيمن، فالصراع حول الهيمنة قد ينتج من خلال محاولات الأقوياء تقويض نظام الهيمنة القائم إثر زيادة قوة هذه الوحدات وبالتالي يدخل النظام في دوامة حرب حول الهيمنة.[1]

- **نظرة الواقعية الدفاعية للأمن:**

يحافظ الواقعيون الدفاعيون والهجوميون على حد سواء على المنطق الذي يقر أن المعضلة الأمنية نتاج تفسيرات خاطئة لسلوكيات الدول في إطار تفاعلها مع بعضها البعض، لكن طريقة التعامل والحلول مع المعضلة الأمنية يختلف.

بحيث يرى الواقعيون الدفاعيون أن التقليل من المعضلة الأمنية يتجسد من خلال إظهار الدول لدوافعها ونواياها الحميدة، فلا يجب أن تشعر الدولة التي تسعى إلى الأمن بالقلق ما إذا كان خصمها يفهم أن دوافعها حميدة لذلك يجب على الدول أن تكون مهتمة أكثر بإظهار أن دوافعها حميدة فهذا من شانه أن ينفي حالة عدم اليقين وطمأنة الخصوم المحتملين وتجنب التصورات الغير ضرورية، كما أن الحل الآخر يتمثل في إظهار العواقب الغير حميدة للفواعل الجشعة المفترضة، عبر إشارات باهضة الثمن حول الإجراءات التي لن يرغب الفاعلون الجشعون في إتخاذها، ويمكن تجسيد هذا عبر المشاركة في إتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة وتخفيض القوة وتبني موقف عسكري دفاعي أكثر يحافظ على الوضع الراهن بدل تحديه.

لكن هذه الإستراتيجية أثبتت فشلها السباق نحو التسلح بين المعسكرين الشرقي والغربي في إطار الحرب الباردة بعد أن فشلت الإتفاقيات في كبح جماح المنافسة بينهما بالتالي أثبتت هذه

[1]-Jack wieclawski, contemporary riealism and the foreign policy of the russian federation, international journal of business and social science, january 2011, No1, Vol2, p6-175.

الطريقة قصورها في إدارة التنافس بين القوى العظمى بأي طريقة، كما أن الدول لا يمكنها ضمان أي ارتداد عسكري في كثير من الأحيان.[1]

- **الواقعية الهجومية (جون ميرشهايمر)**

إذا كانت الواقعية الدفاعية تفرض على الدول محاولة إكتساب قدر مناسب من القوة أو من الطاقة اللازمة لنمائها وذلك لتحقيق حجم معين من القوة النسبية لتحقيق هيمنتها، فإن الواقعيون الهجوميون يرون أنه على الدول زيادة حجم قوتها النسبية إلى الحد الأقصى إذا أتيحت لها الفرصة لتصبح المهيمن لأن القوة الغالبة حسبهم هي أفضل ضمان لبقاء الدولة وفي هذا المنطلق يقدم "جون مير شهايمر" إفتراضات أساسية للواقعية الهجومية:

1. تختلف السياسة الدولية بهيكل النظام الذي تتفاعل داخله الدولة العظمى بصفتها الفواعل المقررة والمتحكمة بدرجات متفاوتة.
2. الفوضى معطى مسبق في النظام الدولي بحيث أن الحفاظ على البقاء هو السعي والهدف الرئيسي للدول.
3. تملك الدول دائما الإمكانية الهجومية والتي تمكنها فعليا من إحداث الضرر ويحتمل أن تدمر بعضها البعض.
4. إجراء تقييم لنوايا الآخرين أمر غير وارد في نظام يشوبه الشك وإنعدام الثقة بحيث لا يمكن أن تأمن الدول أن منافسيها لن يحولوا قوتهم العسكرية في أي وقت.
5. الدول فواعل تتحرك في النظام الدولي وفق حسابات الربح والخسارة.
6. تطمح الدول العظمى للوصول إلى قمة السلطة (الهيمنة العالمية).
7. إذا حققت دولة واحدة الهيمنة فإن النظام لم يعد فوضويا.[2]

[1]-Evan Braden montgomery, breaking out of the security dilemma: realisme, reassurance and the probleme of uncertainty (international security, vol3, No 2, 2006) , Harverd college and the massachusetts institute of technology, p p 2-12.

[2]-David orsi and others, realism in practice, E-internationak relations publishing, Bristol: england, 2018, p p 29-35.

8. سمة الفوضى في النظام الدولي وتوزيع السلطة من شأنه أن يفسر النتائج الدولية وسلوك الدول وتفاعلاتها.[1]

9. إن أغلب التغيرات الهيكلية العميقة تحددها القوة النسبية للدول وأحيانا جغرافيتها.[2]

- الواقعيون الهجوميون والأمن:

يقول "جون ميرشهايمر" : "**أن أفضل طريقة لضمان الأمن هي تحقيق الهيمنة الآن**" عبر إستهداف تحقيق فائض في السلطة لتغطية أوجه عدم اليقين مستقبلا والتجهز للأسوء في واقع تسوده التنافسية الطاقوية بين الوحدات[3]، في حالة عدم اليقين التي تعرفها الواقعية الهيكلية الهجومية على أنه "**القيد الحاسم لسلوك الدول العضمى الغير قادرة على معرفة أي من النوايا الحالية أو المستقبلية**" بالتالي إفتراض حالة الخطر الدائم والشك الدائم التي تنفي إستراتيجية الدول المحافظة على الوضع الراهن التي تستهدف زيادة قوتها بدرجات نسبية وتقدم تنازلات غير مضمونة بالتالي يرى الواقعيون الهجوميون أنه على الدول تعظيم قوتها النسبية ما أمكن لدرجات غير محدودة تتيح لها مستقبلا الخروج من قيود الدول الأخرى وتضمن لها درجات عالية من الأمن إذ أن الأمن حسب التيار الهجومي يتحقق بمجرد وجود دولة مهيمنة تقود عربة النظام الدولي، كما أن الدول تتلافى المساس بمصالح الدول المهيمنة بالتالي تتناقص مستويات الصراع لكي لا ينتفي بحيث يجادل الواقعيون الهجوميون بأنه في فوضى السياسة العالمية، مخاوف بشأن نوايا الدول المتنافسة التي قد تدفع حتى دولتين تسعيان للأمن بعيدا عن التعاون[4].

[1]-Annette Fraberg-Inan and others, rethin king realism in international relation, the jhons hopking universety press, united state of america, 2009, p159.
[2]- Sten Rynning, realism and the common security and defrence policy, jornal of common mar ket studies, 2011, v 49, No 1, p37.
[3]-Glenn H. snyder, Mearcheimer s world offonsive realism and the straggle for security, (international security, vol27, No1, 2002) , Harverd college and the massach usetts institute of the technologiy, New york, p7-155.
[4]-Colin Elmam and Michael A. Jensen, realism reader published by routhedge, New york, first edition, 2014, p167.

وبعد نقاش مركزي في العلاقات الدولية يتعلق بمدى موازنة السلوك، أكد "**كنيت والتز**" أن الهيمنة وحدها تؤدي الى التوازن كما فعلت في جميع القرون الآنفة ولعل أهم مثال قدمه لنجاعة استراتيجية الإستقرار بالهيمنة هي و.م.أ بحيث أدى عدم وجود توازن واضح ضدها بعد الحرب الباردة إلى حالة الإستقرار والأمن بحيث كانت تعتبر دركيا للعالم.[1]

تفترض الواقعية الهيكلية الهجومية عدم اليقين على أنه القيد الحاسم لسلوك الدول، لأن القوى العظمى غير قادرة على معرفة أي من النوايا الحالية أو المستقبلية بالتالي فإن الحل هو تعظيم قوتها النسبية ما أمكنها ذلك على حد تعبير مرشهايمر، بحيث يجادل أنه في فوضى السياسة العالمية مخاوف بشأن نوايا الدول المتنافسة التي قد تدفع حتى دولتين تسعيان للأمن بعيدا عن التعاون.

تفترض الواقعية الهيكلية الهجومية خمسة إفتراضات في تفسيرها للأمن والصراع والحروب تتمثل: الفرضية الأولى في: أن النظام الدولي فوضوي، لكن ذلك لا يعني أنه مضطرب لأن الفوضى حسب الهجوميين هي مبدأ تنظيمي بين الدول المستقلة نتيجة عدم وجود هيئة عليا منها لذلك تصور الواقعية الهجومية حالة التنافس الأمني والحروب على أنها إطار تنظيمي منطقي في السياسة الدولية.

الإفتراض الثاني: تتفاوت قوة الدول بتفاوت قدراتها الهجومية العسكرية التي تمكنها من إلحاق الأذى بخصومها المحتملين، وتتحدد القوة العسكرية بالدرجة الأولى عند الواقعيين الهجوميين بنوعية الأسلحة التي تمتلكها الدولة، وحتى إن لم تكن في حوزة الواقعيين الهجوميين بنوعية الأسلحة التي تمتلكها الدولة، وحتى إن لم تكن في حوزة الدولة أي أسلحة يمكن لأفرادها أن يستعينوا بأجسادهم لمهاجمة خصومهم في الدول الأخرى وممارسة القوة عليهم.

[1]- David C. Kang, the balance of power and state interestsin international relations: South korea between china and the U.S EAT (Working paper series 5), government department tuck School of bisiness at partmouth, East asia institute, January 27, 2007.

الإفتراض الثالث: لا يوجد يقين قطعي في نوايا الدول كذلك فإن هذا اليقين يمكن أن يتغير بسهولة فتستعمل الدول القوة العسكرية لمهاجمة خصومها بأي لحظة، لذلك لا يهم ما إذا كانت نوايا حميدة أو عدائية في إطار إستعدادية الدول الهجومية.

الإفتراض الرابع: الحفاظ على البقاء يعتبر الهدف الأسمى والقاعدي للدول العظمى، بحيث تسعى الدول للحفاظ على نظامها السياسي الداخلي ووجودها على المستوى الخارجي ولا يتحقق هذا الهدف إلا في إطار الهيمنة المطلقة.

الإفتراض الخامس: الدول فواعل عقلانية تتحرك وفق حسابات الربح والخسارة والتفضيلات، وترسم إستراتيجيات تراعي محددات الحفاظ على البقاء.[1]

- **طرق حل المعضلة الأمنية عند الواقعيين الجدد**

يحافظ الواقعيون الهجوميون والدفاعيون على حد سواء على المعنى الذي يقر أن المعضلة الأمنية نتاج تفسيرات خاطئة لسلوكيات الدول في إطار تفاعلها مع بعضها البعض، لكن طريقة التعامل مع المعضلة الأمنية والحل يختلف: فالواقعيون الدفاعيون يرون أن التقليل من المعضلة الأمنية يتجسد من خلال إظهار الدول لدوافعها ونواياها الحميدة، فلا يجب أن تشعر الدولة التي تسعى الى الأمن بالقلق ما إذا كان خصمها يفهم أن دوافعها حميدة لذلك يجب على الدول أن تكون مهتمة بإظهار أن دوافعها حميدة وهذا من شأنه أن ينفي حالة عدم اليقين، وطمأنة الخصوم المحتملين وتجنب التصورات الغير ضرورية، كما أن الحل الآخر هو إظهار العواقب الغير حميدة للفواعل الجشعة المفترضة عبر إشارات باهضة الثمن حول الإجراءات التي لن يرغب الفاعلون الجشعون في إتخاذها ومن بين أهم سلوكيات الفواعل التي تثبت حسن النية هي المشاركة والتوقيع على إتفاقية الحد من الأسلحة النووية وانتشارها وتخفيض القوة وتبني موقف عسكري دفاعي أكثر يحافظ على الوضع الراهن بدل تحديه.

[1]- جون ميرشهايمر، مأساة سياسة القوى العظمى (تر: مصطفى محمد قاسم)، جامعة الملك سعود للنشر والطباعة، الرياض، المملكة العربية السعودية، د.ط، 2012، ص ص 38-39.

لكن هذه الإستراتيجية أثبتت فشلها في إطار السباق نحو التسلح بين المعسكرين الشرقي والغربي في ما سمي بالحرب الباردة بعد أن فشلت الإتفاقيات في كبح جماح المنافسة بينهما بالتالي أثبتت هذه الطريقة قصورها في إدارة التنافس بين الدول العظمى حسب المحللين، كما أن الدول لا يمكنها ضمان أي إرتداد عسكري في الكثير من الأحيان، لأن العالم يعيش خطرا دائما لا يمكن نفيه أو ركنه وهو ما أدلى به الطرح الهجومي في تفسيره وإدارته للمعضلة الأمنية.[1]

لا تزال الواقعية من أكبر المدارس في العلاقات الدولية تحليلا لميكانيزمات عمل النظام الدولي وتفاعلاته لكن من منطلق التطور المعرفي وخصوصية العلاقات الدولية الديناميكية يتطلب التحليل متغيرات جديدة ويسع وحدات يعتمدها التطور المعرفي وهذا ما يمثله التيار المثالي في العلاقات الدولية (المثالية الاخلاقية والليبرالية) التي أثرت مجال التحليل بالاعتماد على الفرد، المنظمات والقانون الدولي والديمقراطية في تفسيرها لجملة التفاعلات الامنية بين الوحدات.

المطلب الثالث: التأصيل المثالي اللأمن (المثالية الاخلاقية والليبرالية للأمن):

الفرع الاول: المثالية التقليدية:

نشأت هذه المدرسة نتاج تراكمات فكرية ومادية جسدتها طبيعة الواقع الدولي إبان الحرب العالمية الأولى، مثلت المدرسة الاتجاهالذي دعى للإبتعاد عن الطروحات الفلسفة المعقدةللسياسات الدولية في القرون الوسط والتي تعتبر اللبنات الاولى والإرهاصات التي شكلت المقاربات التقليدية مثل اسهامات سقراط **Socrates** وأفلاطون Plato والفلسفات العقلية "**لإمنوال كانط Immanuel Kant**

والتي كان موضوعها المنظمات الدولية و القانون الدولي والنظرة الأخلاقية.

إن الإتفاقيات السرية والأحلاف أدت كنتيجة حتمية الى الحرب العالمية الأولى بالتالي تداعيات مادية في الأبنية والأرواح وقطع لأوصال الحوار بالتالي ظهور اتجاه يدعوا الى إعتماد آلايات سلمية

[1] - Evan Braden Montgomery, Breaking out of the security dilemma: realism, reassurance ans the problem of uncertainty, (international security vol3, No2, 2006), harverd college and the massachusetts institute of technology, p p 2-12.

ترتكز على الحرية وتمكين الشعب من الحكم كإسهامات **جيرميبنتهام** Jeremy Bentham و**آدام سميث** .

ولعل أبرز التراكمات المادية لنشأة التيار المثالي تلك التي خلفتها ويلات الحرب العالمية الاولى على البنية[1].

- **أهم إفتراضات المثالية في مجال الأمن :**

تفترض هذه المدرسة أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا من خلال الدبلوماسية القائمة على معايير إعتبارات حسن السلوك والأخلاق.

كما تولي هذه المدرسة أهمية كبيرة للقانون الدولي في إدارة وتلافي الحروب إذ تعتبره ناضم الحركة لسلوك الوحدات داخل النظام الدولي وعليها الإلتزام بأحكامه حتى في حالة الحرب ذلك من أجل معاقبة المعتدي.[2] يمكن تعريف المثالية في العلاقات الدولية حسب هذا الإتجاه من خلال وصفها بالروح التي تدفع الفرد أوالمجموعة إلى مستوى أعلى من السلوك، فالمثالية في المجال الدولي تعتبر الروح التي تجسد في علاقات الدول نحو التقدم الأخلاقي بصفتها النابض الرئيسي للسلوك الدولي أو الإنساني على حد سواء.[3]

يعتقد المثاليون أن الصراع الدولي ماهو إلا حصيلة الجهل وعدم الحوار، فلابد من تطوير العقل للتمكن من فهم الإجراءات الدولية بطريقة سلسة وسليمة تعزز من تشخيص الأزمات وتلافي الحروب، فالعلم يتيح إمكانية الكبح والتحكم في الرغبات والضعف الذي يعتري الطبيعة الإنسانية أحيانا.[4]

---

[1]- ناصيف يوسف حني، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت، ط1، 1985، ص20-21.

[2]-Victor Ramon fernandes, Idealism and realism in international relations: Anontological debate, universidade automa de (isboa, journal of international relations, november 2016-April 2017) , No2, Vol7, p21.

[3]-The RT. Hon, The Earl of Brikenhead, Idealism in international politics, The peter borough press november 3rd , 1923, Moss strsst peter borough, p1.

[4]- تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية (التخصص والتنوع)، (تر: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث والدرايات السياسية، ت.ط1، الدوحة، قطر)، 2016، ص125.

- **الديمقراطية والسلام:**

تطرح المثالية هذه الآلية لتحقيق السلام في النظام الدولي وحجتها في ذلك أن الديمقراطية ترسخ لسلطة الأخلاق في العلاقات والتفاعلات بين الوحدات ذلك لما تحمله من الفضائل الأخلاقية التي تؤصل لإحترام حقوق الإنسان وإقرار الحريات والحقوق وسيادة القانون والشفافية، لذلك حسب الإفتراض المثالي فإن الدول الديمقراطية يقل إحتمال شنها لحروب ضد بعضها البعض لدرجات كبيرة.[1]

والكثيرون يرون أن الرئيس **وودرو ولسن**"، **woodrow wilson 1856–1924**" من الأوائل الذين أقرو المبدأ الأمريكي الديمقراطي ذلك لإقتناعه أن الحرب ماهي إلا إنعكاس لحالة إنعدام الديمقراطية لذلك يجب إقرار حزمة إجراءات ديمقراطية مؤسساتية لتسوية والتعامل مع النزاعات الدولية وتحقيق الامن والسلم العالميين.[2]

- **سيادة القانون:**

تولي المدرسة المثالية أهمية بالغة للقانون في تنظيم سلوك الدول ليكون المحكم بينها بحيث تعتبره السلطة العليا في إدراك العلاقات بين الوحدات داخل النظام الدولي.

فمن بين أسس المدرسة المثالية أن السياسة الخارجية للدولة ماهي إلا تعبير مستمد من السياسات الداخلية المحلية التي تخضع لسيادة القانون المحلي وهذا ما يسمى بالديمقراطيات لأنها الأكثر عرضة للمساءلة والمراقبة من طرق القانون الدولي في سلوكياتهم وتفاعلاتهم وشؤونهم الخارجية، لذلك يعتبر المثاليون أن الأنظمة القمعية تكون قوانين إدارتها غير محمية لذلك تكون هادئة نسبيا خارجيا لكنها أكثر عدائيا في الداخل.

[1] -Nibal Attia, the democratic peace theory (validity in relation to the european union and peaceful cooperation between united states and china, international journal of peace and development studies, 15 may 2016, No2, Vol7, p1.

[2]- وصفي محمد عقيل، (العلوم الإنسانية والإجتماعية: التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة)،المجلد 42، العدد1، 2005، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، ص105.

لذلك ذكر مساعد "ولسن" أن حفلة السلام ثابتة يمكن أن تكون لكن لا يمكن الحفاظ عليها إلا من خلال الشراكة بين الدول الديمقراطية، وبهذا تشدد على دور القانون الدولي والمؤسسات الوطنية في تنظيم قواعد السلوك بين الوحدات لتسوية وحل النزاعات.[1]

فوفقا للتصور المثالي فإن على الدول الخضوع لحكم القانون وسلطة التنظيم في كل ما يمس شؤون المجتمع الدولي، وتبدو ديباجة ميثاق الأمم مثالا يجسد المثل والقيم الأخلاقية لحل النزاعات الدولية لطرق سلمية تأصل لمبدأ نبذ العنف والعدوان للإرتقاء بالتنظيم الدولي وبالتالي مرحلة جديدة خالية من الدمار.

نشأت هذه المدرسة نتيجة تراكمات فكرية ومادية رسخها لسان حال الواقع الدولي الذي ساد قبل الحرب العالمية الأولى:

- **التراكمات المادية والفكرية للمثاليين:**

أ. **تراكمات فكرية:** لقد ركبت هذه المدرسة موجة التيار الداعي لتبسيط السياسات الدولية لتسخيرها في متناول مدارك الشعوب بعدما إعتبرت الطروحات التي سادت في القرون الوسطى أنها معقدة فلسفيا وصعبة التفسير لظواهر السياسة الدولية والتي تمثلت فيما أتى به أفلاطون وسقراط والفلسفات العقلية لإمنوال كانط والإرادة العامة لروسو، لكنها لم تقصها بصفة مطلقة وإنما بقية اللمسة المعيارية الأخلاقية طاغية على النظرية المثالية مع الميل لدراسة القانون والمنظمات الدولية التي استحوذت على أغلب إهتمامات المفكرين أمثال: **جيمس برايدلي، كلايد إيفلتون، شارلز فانويك، بيتمن بوتر ولاسا أوبنهايم** والتي لم يتوقف محور دراستهم عند هذا الحد ليشمل مواضيع نزع السلاح والحرب والسلم.

ب. **تراكمات مادية:** لعل أبرزها ويلات الحرب العالمية الأولى التي خلفت دمارا هائلا في البنية البشرية والمادية للعالم نتيجة الإتفاقيات السرية والأحلاف الغير معلنة وغياب آليات

[1] - Errol A. Henderson, Neoidealism and the democratic peace, (journal of peace research, No2, Vol 36, 1999) , department of political science, university of florida, p205.

الحوار السلمي والتواصل بين الدول بحيث دعى هذا الإتجاه للتحلي بالعقلانية وإحترام القانون الدولي والمنظمات من بين أبرز الكتابات حول العقلانية الأخلاقية التي طرحها **جيرمي بينتام** والذي إعتبر الخير مرادفا لإعطاء السيادة لأكبر عدد من الناس منوها لأهمية الرأي العام في تحليل أي قضية تحليلا عقلانيا منطقيا صائبا، دون أن ننسى إسهامات **أدم سميث** ترسيخ الحرية الإقتصادية الفردية التي تساهم بالضرورة في المصلحة العامة فيما سماه باليد الخفية تحت شعاره الشهير "دعه يعمل اتركه يمر".

الفرع الثاني:التنظير الليبرالي للأمن:

– الأسس النظرية لليبرالية:

صنفت الليبرالية على أنها من أهم مدارس التحليل في الإقتصاد السياسي منذ ظهورها في القرن التاسع عشر، بحيث بررت لوجودها المنطقي أفكار الإقتصاد كدعامة مركزية لامتصاص أهم أسباب الصراعات بين الدول، وحرية السوق وتحجيم دور الدولة داخليا بإيلائها مهمة الإدارة والتحكيم والحماية وضمان السير الحسن لمختلف المؤسسات الإقتصادية والنشاطات بالإستناد للقانون، وإقتصار دورها الخارجي على توفير الحماية من العدوان.[1]

بحيث ظهرت كوجهة نظر متماسكة في عصر التنوير لبيان الإصلاح الدولي مع النقاط الأربع عشر لوودرو ويلسون التي حاولت تشكيل السلام في الحرب العالمية الأولى عبر إقامة سلام ليبرالي يرتكز تقرير المصير والتسوية السلمية للنزاعات وإنشاء منظمة أمنية دولية (عصبة الأمم).[2]

ركز كل من كانط وروسو، كوبدن، ودويل، شومبيتر أن الحروب في صنع طبقة المحاربين العازمة على توسيع قوتهم وثروتهم من خلالها وأن السلام فرضته قوانين الطبيعة والإنسجام بين الشعوب من أجل نظام يسعى لوضع أسس أممية ليبرالية يؤسس لغلبة الديمقراطية على الأرستقراطية.[3]

---

[1]- غرهام إيفانز، جيفري نوينهام، قاموس بتعريف العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، 2004، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004، ص193.

[2]- Martin oriffiths, international relations theory for the twenty- first century (an introdection) , publiched by routhedge, london and new york, 2007, p21.

[3] -Scott berchill and others, theorics of international relations, published vy palgraue macmillan, new york, third edition, 2005, p58.

بحيث إقترح كانط مجموعة مبادئ من شأنها تلافي إحتمال الحروب في بحث سماه "الإسم الدائم" والتي كانت كالتالي:

1. منع إستخدام أي وسائل غير مشروعة من شأنها أن تعصف بالثقة عند توقيع إتفاقية السلام.
2. ممنوع على أي دولة تملك إقليم من أقاليم دولة ما خارج قوانين الهبة أو الشراء أو التبادل.
3. إلغاء جميع المعاهدات والإتفاقيات التي تنص على تنازلات معينة من شأنها إقامة حرب محتملة.
4. منع القروض بين الدول وتحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.[1]

- **الأمن والسلم عندالليبراليين:**

دور المؤسسات:

لقد أولت الليبرالية الجديدة (المؤسساتية) إهتماما جما لدور المؤسسات إرساء أسس الأمن الجماعي في إطار توازن مؤسساتي منظم للدول وغيرها من الفواعل الذي يفضي لتوسيع المصلحة الجماعية وخروجها في إطارها القطري الضيق والذي يدفع الفواعل لتبني إطار مؤسساتي يعتمد على تسوية المنازعات سلميا تحت طائلة مؤسسات راعية للأمن الجماعي ومشجعة ومنظمة لتحلي التعاون والاعتماد المتبادل[2] وإرساء أطر سلمية تركز على ضبط التسلح وبناء منظومة مؤسسية قائمة على إجراءات وقوانين وقواعد منظمة ترصد مصادر مالية لبرامج تنمية الدول الفقيرة بحيث يخضع السياسة العالمية لإطار مؤسسي لقيادة العالم نحو الإعتدال والتعاون والإعتماد المشترك[3]، فما

[1]- عمر عبد العزيز عمر، جمال محمود حجر، صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004، ص21.
[2]- وصفي محمد عقبلة، مرجع سبق ذكره، ص108.
[3]- اماني صالح، عبد الخبير عطا محروس، العلاقات الدولية (البعد الديني والحضاري)، دار الفكر آفاق ومعرفة متجددة، دمشق: برامكة، 2008، ص133.

دامت المؤسسات وقنوات الإتصال تعمل بفعالية لتوفير معطيات وتوقعات ثابتة بالسلام الدائم يكون من السهل الخروج من المعضلة الأمنية.[1]

من خلال الدور الذي تلعبه المؤسسات السياسية المحلية التي تقوم باختيار أفضل طرق للتعاون بدل حسابات مادية صلبة (عسكرية للأمن)، فالدول حسب هذا الإتجاه تنفي أن الفوضى معطى مسبق أصيل في النظام الدولي، لأن الدول ستتجه نحو التعاون في النقطة التي تدرك فيها أنه السبيل الوحيد لتعظيم مكاسبها لكن داخل نظام دستوري محكم يحدد واجبات وحقوق الأطراف إضافة إلى الدور المحكم المنوط بفعالية المنظمات الدولية التي تضمن النزاهة والرقابة في إدارة النزاعات وإيجاد سبل التسوية أو الحلول قبل أن تخرج عن سياقها السلمي القانوني نحو إستعمال القوة الذي من شأنه أن يفاقم الأمور بدل تسويتها، كما أن للمؤسسات والقوانين سلطة شرعية في المكافئة أو العقاب إذا كان هنالك سبب وجيه مثبت في حالة ما إذا حاولت قوى صاعدة تحدي نظام القوة الموجود.[2]

- **السلام الديمقراطي:**

في أعقاب نهاية الحرب الباردة صرح "**Francis Fukuyama**" أن البشرية لم يعد لديها بديل غير الديمقراطية الليبرالية لتبنيها وذلك للترابطية بينها وبين التنمية الإقتصادية التي تحتم على الدول العمل سويا من أجل السلام، فوجود نظم حكم ليبرالية ديمقراطية والإتصال وإزالة الأسباب الإقتصادية للصراع من النظام بحيث تشكل التكاملية بين رافدين الديمقراطية والحرية الإقتصادية بمثابة الترسيخ للأمن والسلم الدوليين[3].

[1]- جوزيف ناي الإبن، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ت: د. أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ط1، 1997، ص69.

[2]- هاري أر ياغر، الإستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي (التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين)، تر: راجح محرز علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة :أبو ظبي، ط1، 2011، ص108.

[3]- نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في عالم متغير منظورات ومداخل مقارنة، مركز الحضارات للدراسات السياسية للنشر، القاهرة، ط1، ج1، 2012، ص506.

كما علق مايكل دويل" **Mickel Doyle**" حول فكرة السلام الديمقراطية " The Democratic Peace Thesis" بحيث قال: "شكلت إتفاقيات الإحترام المتبادل أساسا تعاونيا للعلاقات الديمقراطية الليبرالية من النوع الفعال بشكل ملحوظ، على الرغم من أن الدول الليبرالية قد أصبحت متورطة في حروب متعددة مع الدول غير الليبرالية، فإن الدول الليبرالية الأمنية دستوريا كان عليها أن تشتبك في حرب فيما بينها"، وقد وردت نفس الفكرة في كتاب "السلام الدائم" "لكانط" بحيث إعتبرت أن الديمقراطيات أكثر جنوحا للسلم من الحرب لأنها تشترك في مبادئ واحدة لا تحولها لإعتبار دولة ديمقراطية أخرى دولة مهددة أو عدو محتمل، كما أن الطبيعة الليبرالية "داخليا تفرض إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتستجيب لإرادة المواطنين في إعلان الحرب".[1]

في نفس السياق أورد السياسي الأمريكي "جورج كينان" «**George F. Kennan**" أن الدول الديمقراطية أكثر جنوحا للسلم ذلك أنها تحاول دائما تحقيق الرفاه للمواطنين فالديمقراطيات بطبيعتها محبة للسلام، لكنه لم يستبعد فكرة الحرب فقد أكد على أن الديمقراطيات إذا تم إستفزازها وجرها إلى الحرب فإنها ستستميت في القتال بشراسة ولا تتسامح بسرعة كما أنه إعتبرها ظاهرة صحية بحيث أن المعتدي إذا تم هزيمته يمكن ترويضه من جديد ليصبح أكثر سلمية كخطوة تأديبية سماها "بحرب الديمقراطيات".[2]

مع ذلك يرى "روسيت" أن الديمقراطيات صممت سلاما منفردا يعتمد بالأساس على المؤسسات العالمية والإقتصاد الحر الذي يستبعد فكرة الحرب ذلك أنها مكلفة من جهة وهي قرار في متناول المواطنين عبر التمثيلية القائمة على الإتفاق الشعبي، كما أنها (المجتمعات الليبرالية) حسب "رولز" أقل ميلا للحرب حتى ضد الدول المارقة إلا في حالة الدفاع الشرعي.[3]

---

[1]- بيتر سوتش، جوانيتا إلياس، أسس العلاقات الدولية، تر: أ.د. منير محمود بدوي السيد، دار النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودي، الرياض،2013، ص83.

[2]- جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية، دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، ط1،2013، ص117.

[3]- سكوت بورتشيل، أندرو ولينكليتر، نظريات العلاقات الدولية، ت. محمد صفار، سلسلة العلوم الإجتماعية للباحثين، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، ع.2202، 2014، ص ص 97-98.

وقد إعتبر "**ريتشارد كوبدن Richard Cobden**" أن التجارة الحرة ضمانة لتحقيق السلام لأنه يخلق نوع من شبكة مصالح مشتركة وإعتماد متبادل بمنطق تقسيم العمل الذي يجعل من العودة للحرب إحتمالا باهتا ذلك أن الديمقراطيات تبتعد قد المستطاع عن المغامرات العسكرية وتحاول صرف ما أمكن على التنمية والرفاه وإزدهار المجتمعات الداخلية.[1]

لا تولي الليبرالية القدر الكبير كمسألة الفوضى كما يفعل الواقعيون لأنهم يؤمنون أن الضامن الوحيد لإحلال السلم والأمن ينبع من الإعتماد على القانون الدولي وقواعده التنظيمية لعلاقة الوحدات البينية، كما ترتكز على المنظمات الدولية والمجتمع المدني كقوى للتغيير.

كما تركز على مقاربة أكثر أخلاقية في إطار التفاعل الدولي المبنية على الإحترام والإعتماد المتبادل والمصالح المشتركة التي تحجم من العنف والحرب بين الدول.[2]

تبحث الليبرالية سبل السلام عبر دمج المجتمعات والوحدات ضمن منظومات سياسية (ديمقراطية) وأخرى (إقتصادية) تتيح للجميع من خلالها بأن يخرجوا بفائدة محاولة بذلك صهر وتهذيب العلاقات البيئية في جعلها تصب في بوثقة مصالح واحدة أكثر إنسجاما ذات طابع تعاوني أكثر منه طابع صراعي.[3]

يميزه حسن التنظيم والتوزيع والإنسجام والمساواة وإتفاق ورضا الأطراف لتتحقق بذلك قيم التعاون والتبادل والرضا الذي اعتبرها "رولز" أصلا في المجتمعات الديمقراطية.[4]

تميز التحليل اليبراليبالسلمية في العلاقات الدولية من خلال تأسيس القانون الدولي والديمقراطية والتعاون والتبادل الاقتصادي بين الوحدات في إطار المصالح المشتركة يغلب عليها طابع الحريات والتنافسية الايجابية.

---

[1]- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، د. وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ط1، 1980، ص169.

[2]- نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية، وعي للدراسات والأبحاث للنشر والطبع، قطر، الدوحة، ط1، 2016، ص48.

[3]- باسكال سلان، الليبرالية، تر: مالدو محمد، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص136.

[4]- محمد عثمان محمود، العدالة الإجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، (بحث نموذج رولز)، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، ط1، مايو 2014، ص194.

في حين يرتكز التحليل البنائي على منظومة الأفكار والتصورات، الهوايات التي تتكون بفعل التجارب التاريخية ونمط التفاعلات وتطلعات المجتمعات والأقليات المختلفة ومصالحها والتي تكون رؤية وردود فعل أمنية مشتركة تراعي وتتماشى والقيم الأساسية للمجتمع فالتهديد والأمن تابعين في تحديدهما للعوامل المعيارية التي تمثلها الأفكار والتجارب في نفس الوقت.

المطلب الرابع: الاتجاه النقدي للبعد الأمني:

الفرع الاول: الأمن والسلم عندالبنائية:

- تشكل الثقافة والقيم والهوية محور التفاعل بين الوحدات والبناء مشكلة بذلك ثقافة أمنية تنشأ تراكميا بتداول القضايا الأمنية وتصدرها الأجندات في الإطار الاجتماعي (البناء) خاصة إذا كانت هذه الدول تعاني من الأزمات والمشاكل فتشكل رؤية أمنية لذا الدول لتكون الركيزة الأساسية في تعاملها مع الفواعل الأخرى وكذا الإطار المساعد لرسم سياستها العامة.
- يمكن أن تنشأ تجمعات أمنية مشتركة تجمع بينها رؤى وتصورات وتتقارب في الهوية والمصالح بالرغم من إحتفاظ هذه الفواعل بسيادتها إلا أنها تشعر بالإنتماء لهذا المجتمع (البناء).
- أن محور دراسة الأمن لا يقتصر على الدولة فقط وإنما الإنسان وعلاقته بالمجتمع والبناء، فالأمن محصلة مراعات القيم السائدة والمصالح والفواعل والقطاعات المختلفة التي تنظم وتسهل حياة الإنسان وهذا ما نادى به "**أونوف**" في محاولة لتوسيع مفهوم الأمن.

كما يرى البنائيون أن الأمن ليس معطى مسبق وإنما هو حصيلة تفاعل بين الوحدات والبناء والتي تفرز أفكارا وصورا نمطية عما يشكل تهديدا أو لا، وقد أورد "**ألكسندر واندتAlexander Wendt**" هذا في كتابه عالم من صنعنا " **World of our making** "[1].

[1]-خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد الثاني، مجلد 30، 2004)، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة دمشق، ص328.

توفر معطيات التفاعل بين الدول على مدار عقود مادة خام من الأفكار والتجارب والمعارف والخبرات التي ترتكز عليهذا الوحدات لمعرفة طموحات وشكاوى ونقاط ضعف ومصالح بعضهما البعض رغم أن هذه المعلومات والترسبات المتراكمة عبر تجارب تاريخية تتسم بأنها إحتمالات وليست نوايا أكيدة إلا أنه لا يمكن إقصاؤها بحيث أنها تطلع الدول حول ما تريده الوحدات تجاه بعضها البعض وتقدم استنتاجات لتصنف النوايا التشاؤمية والتفاعلية وتفرق ما بين الخطر والتهديد والسلم، ذلك أن الأفكار التراكمية تشكل قاعدة لسلوك الدول إضافة إلى الهوية والثقافة والمصالح،[1] التي تعتبر حسب البنائين مرتبطة ارتباطا وثيقا بحيث أن المصالح استجابة تعبر عمّا يريده الفواعل داخل البناء على إملاءات هواياتهم بحيث أن الهوية لها أسبقية وجودية حسب "**واندت**" على المصالح سواء ما تعلق منها بالمصالح الموضوعية أو تلك الذاتية منها، فتعاون الدول ذات الهوية المشتركة هو تجاوز لنظرية فطرية ضيقة تحدد مصالحها داخل بنية النظام الدولي كما يمكن للاختلاف أن يشكل قاعدة ومدعات للصراع، يقول ونت: "أن بدون المصالح لن تكون للهويات قوة دافعة، وبدون الهويات فإن المصالح لن تكون لها وجهة"، والتفاعل أو عملية التفاعل بين المصالح والهويات أي رغبات الفواعل الذاتية والموضوعية المبنية على هويات تسمى حسب البنائيين "بالتاذاتانية أو بالبيتاذاتانية" "**Intersebjective** " بصفتها تفاعل إجتماعي[2] أكثر عمقا يستند تحليله لقاعدة معايير وأفكار لتفسير الأحداث والتطورات الحاصلة داخل النظام المجتمعي التي من شأنها تصنيف الإتجاهات والتكيف بغية تفادي الصراعات،[3]بحيث تعمد الفواعل إلى الخيار السلوكي الصحيح بدلا من الخيار الكفء.[4]

---

[1]- ألكسندر ونت، النظريات الإجتماعية للسياسة الدولية، تر: عبد الله جبير صالح العتيبي، النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية،2006، ص164.

[2]- محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لخضر، باتنة، الجزائر، 2014-2015، ص ص 371-372.

[3]- خالد حامد، شنيكات وغالب عبد غريبات، العلوم الإنسانية والإجتماعية، التنبؤ في العلاقات الدولية، دراسة في الأدبيات النظرية، العدد3، مجلد 39، 2012، قسم العلوم الإنسانية، كلية التسلط للعلوم الإنسانية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، ص612.

[4]- فاطمة أبو زيد، إسلاميات المعرفة، نماذج العلاقات الدولية في العالم الإسلامي بين ملاءمة المنظورات الغربية وإمكانات المنظور الحضاري، العدد 91، 2017، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص21.

الفرع الثاني مدارس التحليل الأمني:

تعتبر هذه المدرسة من أهم مدارس التحليل النقدية والتي أعادت صياغة مفهوم الأمن ليشمل أبعادا ودلالات تستوعب في طياتها متغيرات، وحدات تحليل ومستويات أمنية مختلفة أحدثت ثورة في التحليل والتفسير الأمني.

أ. مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية:

مدرسة كوبنهاغن أهم التيارات والمفكرين النقديين في إطار مشروع علمي مشترك ضم نخبة محللي الظاهرة الأمنية، فكانت إسهاماتها عصارة بحث حثيث جمع كلا من "**باري بوزان Barry Buzan**" و "**أولي ويفر Ole Wæver**" و "**بيل ماك ماكسويني Mac Sweeney**" الذي يعتبر أول من أطل تسمية "مدرسة كوبنهاغن للسلام" في الدنمارك عام 1985، فكانت من بين أهم المؤلفات التأسيسية لتوسيع مفهوم الأمن الطبعة الأولى 1983 من كتاب باري بوزان "الناس، الدول، والخوف، مشكلة الأمن في العلاقات الدولية"، تلتها الطبعة الثانية المنقحة من الكتاب نفسه عام 1991، والتي اعتبرت أساس ومرجعية جديدة لتحليل مفهوم الأمن من خلال إدراج قطاعات جديدة (سياسية، إقتصادية، إجتماعية، عسكرية، ثقافية) وفواعل ما تحت دولية في تحديد مفهوم واسع للأمن يحيط بمتغيرات جديدة ليكون تحليلا أكثر ثراء من سابقيه، لكن بوازن رغم هذا ظل وفيا لمبدأ "الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية" رغم إعترافه بوجود فواعل أخرى إلا أنه يرى أنها لا يمكن أن تتحرك خارج إطار الدولة[1].

وأما فيما يخص أبعاد الأمن من خلال مقاربة الأمن الإنساني فقد ميز بوزان بين 5 أبعاد للأمن:

ب. أبعاد الأمن عند بوزان:

1) الأمن العسكري: ويمثل الصورة الصلبة للأمن في التعامل مع مختلف التفاعلات المهددة لضمان الحد الأدنى للأمن عبر الدفاع المباشر، بحيث يقول"**والتر ليبمان Walter**

[1]- فوزية قاسي، أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 09/11: إسهامات مدرسة كوبنهاغن (مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع1، مجلد 10، أفريل 2019)، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، الجزائر، ص1507.

Lipman" أن: "الأمة في وضع آمن مادامت بإمكانها صون قيمها الأساسية وأحسن أدات للدفاع هي إنتصارها في الحرب"، وقد نوه لورنس فريدمان أن نوع التهديد هو من يحدد طريقة التصدي له بقوله: ".. الدفاع عن الأمة ضد داء معد مشكلة مختلفة تختلف تمام عن مواجهتها لهجوم بالصواريخ البالستية".

2) الأمن السياسي: ويرتبط برافدين أساسيين أولهما يتعلق بإدارة المجتمع ومصادر الشرعية للدولة وثانيهما تفاعل الدول وتأثيرها خارجيا عبر ممارستها القوة وإستثمارها لتحقيق مصالحها.

3) الأمن المجتمعي: بحيث يرى "ويفر" أن الأمن المجتمعي هو إمكانية المجتمع على الدفاع على قيمه الأساسية مع إمكانية إنتاج قيم جديدة تواكب التطورات وتستجيب لها عبر تطوير أنماط جديدة للتكيف مع مختلف الظواهر مع الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع التي صاغتها اللغة، والهوية، الأعراف...)

4) الأمن الإقتصادي: ويتعلق بكل ما يخص توزيع الثروة وضمان مصادر الطاقة وتحقيق الرفاه الإجتماعي كما أنه يتعداها ليكون ممولا أساسيا لتطبيق برامج واستراتيجيات الدولة ويعد مصدر للتكامل بين مصالح الدول الإقتصادية يمكن أن يكون مدعاة للصراع.

5) الأمن البيئي: ويقصد به كل ما يتعلق بتآكل البيئة والتغيرات المناخية وتدخل الإنسان في الطبيعة (بعد التطور التكنولوجي) وهي القضايا التي ينظر إليها على أنها تأثر على الأمن القومي.[1]

ت. المأزق الأمني عند بوزان:

المأزق الأمني حسب باري بوزان: إعتبر "بوزان" من بين الأوائل الرواد الذين فسروا المعضلة الأمنية من منطلقات إثنية عرقية تؤسس للصراع من بدايات 1993 بحيث فسر الفوضى الداخلية

[1]- حنان بن عبد الرزاق، تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة، دراسة للنماذج الإسباني منذ عام 1936، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتروراه، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 26-29.

على أنها نتاج سعي كل مجموعة عرقية إلى الأمن للحماية من هجومات الآخرين جمعت الكيانات المتنافسة نفوذا أكبر مما هو مطلوب من أجل السلامة بالتالي بدأت في تهديد الآخرين بتسليح نفسها وإظهار ميول هجومية تساهم في تصعيد النزاعات العرقية التي تختلف عن النزاعات التي تنسب بين الولايات، حيث تنتج عنها تحالفات وغزو مناطق نفوذ وإقتناء أسلحة، وعادة ما تمتد هذه التداعيات إلى بلدان الحدود وقد تؤدي إلى الحروب بين الدول بحيث تخضع النزاعات العرقية لنظرية "الدومينو" ، كما أن إختلاف البصمات العرقية واللغة والثقافة يزيد من حدة الصراع احتداما لأن الآخر يصنف كل إختلاف على أنه تهديد بالتالي يقوم بردود فعل عكسية "عنيفة" قد تدفع الجماعات حد المطالبة بالإنفصال سواء بصفة سلمية أو بصور عنيفة، بحيث يصبح الإنقسام مدعات للعنف المستمر لمجموعة صغيرة يتشاركون في نفس القيم أو نفس الهويات لفرض رغباتهم على مجموعات أخرى للسيطرة.[1]

ث.مركبات الأمن عند بوزان:

تم تطوير نظرية مجتمع الأمن الإقليمي "**Regional Security**" لأول مرة من طرف ويفر و بوزانعام 1983 ثم تم تعديله ما بين عامي 1998 و 2003 والذي يتم اعتباره (مركب الأمن) كنقطة إنطلاق لتحليل جديد للحرب الباردة الإقليمية، تمثل المركبات الأمنية تعاكسا جغرافيا من الإعتماد المتبادل الأمني المبني وفق تصورات متشابهة (للأمن وإنعدام الأمن، للصداقة والعداء) ينشأ في خضم العلاقات المبنية اجتماعيا بين البنى الإقليمية،[2] القريبة فيما بينهما فمعظم التهديدات العسكرية والسياسية تنتقل بسهولة أكبر ضمن المسافات الجغرافية القصيرة غالبا يكون العنصر الأساسي في تعريف المركبات الأمنية: "المستوى المرتفع من التهديد أو الخوف يتم الشعور

[1]-Abdourahman Ali Omar, les états faillis une menace pour la sécurité internationale: le cas de la somalies (thèse présentée en vu de l'obtention du grade de docteur en sciences politiques) , faculté des sciences economiqques sociales politiques et de communication, Belgique, 2019-2020, p p 65-66.

[2]- Ruth Hanan Santimi, A new regional cold war in the middele fast and north africa regional security complex theory revisited, the international spectator, vol 52, No 4.93-11, 2017) , p97.

بهما بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر" إضافة إلى الإرتباط الذي تفرضه البنى التاريخية والهيكلية والجغرافية بين الوحدات.[1]

بحيث تعتبر المجتمعات الأمنية الإقليمية بناء إجتماعي إذ أنها تعتمد على الممارسات الأمنية المحلية، فالمجمعات ليست سبب سلوك الدول ولكنها الهيكل الذي له تأثير قوي على تعريف المخاوف الأمنية.[2]

تستخدم البنائية والتيارات النقدية العامل الفكري لتحليل الأمن وهو تصور شيدته الوحدات المختلفة في مختلف المناطق عبر عملية الأمنية التي يستدعي تعريف كل مجتمع أمني حسب قطاعات وفواعل والأولويات الأمنية السائدة في الخطاب الأمني داخل رقعة جغرافية معينة بالتالي تفرد كل مجمع أمني بخصائص أمنية تشكل قاعدة للتكافل الأمني الإقليمي.[3]

- **الأمننة «Securitisationtheory» "أولي ويفر" "ole waever"**:

الأمننة أو كما يطلق عليها "ويفر" مقال نشر عام 1989 بفعل الكلام "الأمن، فعل الكلام: تحليل سياسة الكلمة"، بحيث تعني الأمننة عند ويفر "إستخدام ممثل الدولة لمصطلح الأمن لنقل قضية معينة إلى ساحة محددة مدعيا حقا خاص في إستخدام الوسائل اللازمة لمنع تطور التهديد"، أما بالنسبة "لبوزان" تعني الأمننة: "تلك الخطوات المتخذة لتأمين قضية ما ووضعها في مجال حيث تكون خطوات الطوارئ إتخذت لضمان بقاء الكائن المرجعي"، بمعنى إستخدام الفعل الخطابي من طرف شخص نافذ في الدولة. لحشد تأييد الجمهور لتسويغ إستغلال الموارد واستخدام إجراءات إستثنائية عبر إقناع المتلقي بالضرورة الأمنية لحماية الكائن أو الهدف المرجعي (الدولة،

[1]-Total Mohammed at khalifa, the gulf and southeast ASIA: regional security complex and regional security community: a comparative study, degree of doctora of philosophy, in the institute of arab ans islamic studies, university of exter, march 2012, p p 90-100.
[2]-Maria Laura Moreno-sainz, new trends in 2 regional security conr plexes: adapting to the new security challanges, (geneva center for security policy) , Hal archives-ouvertes publication, geneva switzerland, april 28-2016, p4.
[3]-Caroline putri pratma, central asia as a regional security complex from the perspectives of realism, (liberalism and constructivism, alumni departement Ilmu Hubungan internasional universitar indonesia, global vol 15, No1, Desember 2012, mai 2013, p6.

الفرد أو المجتمع)، ويمكن لمن يقوم بالفعل الخطابي أن يتذرع بالظروف التاريخية أو من خلال الإعتراف الصريح بالتهديد.

من خلال ما ورد سابقا فان عملية الأمننة حسب "أولي ويفر" تحوي 4 عناصر رئيسية:

أ. الفعل الخطابي:

ويمكن تصنيف أفعال الكلام إلى: أفعال كلام إخطارية، بحيث تشير إلى ما يحدث بقول شيء ما، وأفعال كلام إعلامية، وتشير إلى نتائج الفعل الخطابي، ويتميز الفعل الخطابي بأنه كلام ذو مغزى ويرتهن الإقناع بالقوة الأدائية إما بالإنذار أو التحذير.

ب. الملقي المخاطب (النخبة، الدولة):

من حق الدولة المطالبة دائما بتحويلقضية ما من صفتها العادية إلى صفة أمنية تتطلب السيطرة عليها وإستغلال الظروف الإستثنائية عبر إستخدام أداة الأمن.

ت. الجمهور:

حسب "ويفر" هو فئة معينة من السكان أو المواطنين والتي تتباين حسب طبيعة العدد وحسب طبيعة النظام السياسي وظيفته في عملية الأمننة إضفاء الشرعية بالسماح للدولة بفرض إجراءات غير إعتيادية وقبولها.

ث. الكائن المرجعي:

ويدخل ضمن نطاق الكائن المرجعي مفهوم الأمن الشامل الذي طرحه "باري بوزان" بجميع أبعاده، إضافة إلى وحدات أخرى وهي الفرد والمنطقة (القطرية، الحدود)، والنظام الدولي (المكانة، والمصالح) من هذا المنطلق يمكن تعريف الكائن المرجعي على أنه أي شيء يمكن تهديد بقائه.

ج. الأمننة والسياسات العامة:

يرتهن نجاح عملية الأمننة بالقوة الأدائية ومكانة المخاطب وجودة الخطاب ورسميته كلها عوامل تحدد ردة فعل الجمهور ودرجة إقتناعه وتقبله للإجراءات الغير إعتيادية لحماية وجود الكائن المرجعي[1]، لأنه لمجرد اعلان فاعل مؤمن على أن كيانا مرجعيا ما يشكل تهديدا وجوديا على أمن الدولة أو الأفراد تتغير أولويات السياسات العامة لتحتل الضاهرة المؤمنة الأولوية في التعامل في سلم المصالح والسياسات العامة ذات الطابع العادي، لأن الخطاب قد نقلها من طابعها العادي الى طابع أمني يستوجب التدخل ويبرر للإجراءات الإستثنائية والتغير في أولويات السياسات العامة لمعالجة التهديد، يقول **باريبوزان: "إذ لم تعالج المشكلة فكل شيء سيكون غير معني، لأننا لن نكون موجودين أو لن نكون أحرارا للتعامل معها بطريقتنا الخاصة"**[2]، فبطريقة تلقائية تشغل القضايا التي يتم تسييسها أو أمننتها حيزا كبيرا من السياسات العامة للحكومة لأنها تصبح مطالبة بتخصيص موارد مادية وبشرية للتعامل مع القضايا ذات الطابع الأمني والتي تعتبر ضمن أولوياتها وجزءا من إطارها العام وسياستها العامة الطارئة التي تلغي التعامل البيروقراطي أو الديمقراطي العادي في حالات إنتشار الأوبئة والفيروسات والإرهاب إذ لا يعقل تمرير القرارات للمصاقة عليها أو مناقشة مسائل أمنية حساسة ضمن البرلمان لأن الفاعل المؤمن يعي جيدا أهمية الوقت في هذه الأزمات الأمنية وفي نفس الوقت قد يزيد الأمر هولا ليوسع دائرة سلطاته وصلاحياته ليتجاوز القواعد العادية المعمول بها عادة[3]

[1]-Marcos Cardoso dos Santos: idenlity and discourse in securitisation theory, (contexto international, vol 40 (2) may/aug 2011, brazillian war college, rio de janiro, Rj, Brazil, p p 5-7.

[2]- فراس إلياس، الدفاع عن المقدسات وسياسات الأمن القومي الإيراني، مجلة الدراسات الإيرانية: ع. العاشر، مجلة علمية نصف سنوية محكمة، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية Rasanah، أكتوبر 2019، ص75.

[3]عادل زقاع، المعظلة الامنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة،مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة باتنة الجزائر، ع.05، 05 جوان 2011، ص.ص. 110-111.

- **مدرسة أبريستويث للدراسات الأمنية «Aberystwyth»**

تطرح هذه المدرسة مفهوما جديدا للأمن بحيث يرادف (الإنعتاق)، أخذت إبريستويث تسميتها نسبة لبلدة تقع على الساحل الغربي من "ويلز"، صطع نجمها مع بداية التسعينات على يد مجموعة من رواد التيار النقدي أمثال "ريتشارد واين جونز و كين بوث" " Ken Booth, Richard wayn jones" الذين حاولوا تجاوز الإطار الموضوعي للأمن بالدفع والتأصيل النظري لموضوعات الإنعتاق من الفقر والمجاعات والأمية والتمييز الجنسي والعنصري والإستبداد[1]، وتجاوز المرجعيات التقليدية للأمن ومصادر تهديده لما فرضته طبيعة اللا أمن في النظام العالمي الجديد وتنامي الفواعل الجديدة المؤثرة على الصعيد العالمي،[2] والتي أبدى **"كين بوث"** تخوفه من تراكم جميع هذه المتغيرات وتطورها وتداعياتها على الأمن بمفهومه الجديد (الإنعتاق) وهو تحرير الناس من القيود المادية والإنسانية على نحو يصبح الإنسان فيه محور الأمن[3]، بدلا من التحليل الدولاتي الضيق (العسكري) بحيث يصبح العامل الإقتصادي ركيزة مهمة لخدمة مساعي الانعتاق "**émancipation**" عبر توفير مناخ التنمية المستدامة للبشر ويقول« **K.booth**" في هذا الصدد: "أن القوة لم تعد حصيلة الإحصائيات العسكرية فقط بل محصلة لمدى تطور البعد الإقتصادي" لما يوفر هذا العامل من موارد مالية تدعم وتضمن تطبيق وتحقيق المشاريع في مختلف القطاعات على أرض الواقع وكله من أجل بناء منظومة تحمي الإنسان كمحور للأمن وتحرره من مظاهر الخوف والتهديد[4]، بل وتحاول أن توفر له أكثر من حاجياته القاعدية والتي تتمثل في الحفاظ على البقاء، وإنما تركز جهودها على مراعاة حقوق الإنسان والعدالة والرفاه الإجتماعي،

---

[1]- سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2012، ص30.

[2]- بهاء عدنان السعبري، عماد عبد خضير الزرفي، إنتقال التهديدات من الواقع الى العالم الإفتراضي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، ع4، 2019، مجلد 27، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، العراق، ص3-474.

[3]- سيد أحمد قوجيلي، التعريف بالتجريد: حل مشكلة المفاهيم المتنازع عليها في العلوم الإجتماعية (مفهوم الأمن مثلا)، الدوحة، مجلة عمران، ع09/33، صيف 2020، ص30.

[4]- قنوفي وسيلة، حق الإنسان في الأمن: بين مقاربة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم في القانون العام، قسم القسم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر، 2016-2017.

هذا ما جعل تعريف الأمن يوصف بأنه تعريف ما فوق البقاء Survival-plus حسب "**بوث كين**".[1]

وقد اقترح "**ريتشارد وبن جونز**" توسيع مفهوم الأمن على نحو يشمل أجندات القضايا البيئية، حقوق الإنسان، الهجرة ...، والإنسان كمرجعية للتحليل الأمني بخلاف الدولة، وطبيعة الصراع ودور السياسة في خدمة أمن الإنسان على الصعيد العالمي لمعالجة إنعدام ودعم التحولات التحررية في شتى المجالات.[2]

إن مفهوم الإنعتاق يعتبر من أرقى مستويات الأمن لأنه يجمع بين مفاهيم الأمن القاعدية الأمن من الخوف والتهديد والخطر وتلك التي تتعلق بمستوى رفاه وكرامة الأفراد ما يجعلها من مدارس تحليل الواقع الأمني

لم يقتصر تطور مفهوم الأمن على الحوارات المعرفية فقط بل لعبت مجريات النظام الدولي دورا حاسما في تغير وتحول الامن وآليات تحقيقه فقد رسمت الأحداث الدولية معالم ومرجعيات أمنية وتهديدات جديدة كما فرضت التعاون والتكامل كضرورة أمنية تستجيب لواقع النظام الدولي الذي تسوده حالة عدم اليقين والسباق نحو التسلح وتطور تكنولوجيا السلاح وطبيعة التهديدات الأمنية العابرة للقارات.

تحكمت مجريات الساحة الدولية والأحداث الى حد كبير في تطور البعد الأمني على غرار الجانب النظري والحوارات المعرفية في العلاقات الدولية بين النظريات خاصة بعد التغيرات العميقة التي عرفها النظام الدولي وسعي القوى المهيمنة الى عولمة نماذج ومفاهيم عالمية تتجاوز خصوصيات المركبات الأمنية المختلفة، دفع الصراع بين القوى العالية بالدول الأضعف الى تبني مقاربة تعاونية لزيادة درجة أمنها بالتالي الانتقال من نظام توازن القوى التقليدي الى مفهوم جديدة نظام الأمن

[1]- كنزة فني، منظمة حلف الشمال الأطلسي ودورها في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه: إدارة دولية)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2017-2018.

[2]- Laura j. Shepherd,critical Approaches to security: an introduction to theories and method, published by routhedge, london and new york, 2013,p65.

الجماعي والدولة الحامية أو دركي العالم.مما دفع بالدول الى الإقتناع بضرورة التكامل في ضل المعطيات الأمنية الجديدة حسب نظريات العلاقات الدولية ومدارس التحليل الأمني المختلفة.

نتيجة لتاريخ الصراع وحالة غياب الأمنالتي سادت في فترة قبل إنتهاء الحرب الباردة وظهور فواعل جديدة وتهديدات عابرة للقارات كان لزاما الدعوة الى عقلنة العلاقات الدولية والتحول نحو الاليات الديمقراطية السلمية على صعيد التفاعلات الدولية كما أفرزات المراحل المختلفة اختلالا صارخا في التوازن جعل الدول تركن للتكامل لإعادة التموقع ضمن مركبات أمنية تتفاعل بصفة جماعية داخل النظام الدولي التي تخولها الى التاثير وتوفير درجات أمنية مرتفعة بفعل التعاون والتنسيق.

المبحث الثاني: التكامل في إطار الظروف الأمنية التي فرضها النظام الدولي الجديد:

يعد مفهوم التكامل من أرقى درجات الوحدة حيث يتطلب جانبا رسميا يقوم على هياكل ومؤسسات تنظيمية تفرض كيانا جديدا أعلى من الوحدات عكس ما يعنيه التعاون والتنسيق والمشاريع المشتركة والتي لا تتطلب شخصية اعتبارية جديدة.

المطلب الاول: مفهوم التكامل:

الفرع الاول: تعريف التكامل:

التكامل حسب كارل دويتش: هو "إنجاز على مستوى التنسيق للمؤوسسات وخلق تطبيقات قوية بشكل كاف داخل الأقليم لضمان الإستمرار لوقت طويل اعتماداً على توقعات ومعطيات التغيير السلمي بين وحدات الإقليم"،وقد ورد عند رائد الوضيفية أميتاي ايتزيوني مرادفا لقدرة الوحدة على تحقيق وفرض ذاتها في مواجهت وإدارة التحديات الداخلية والخارجية".

ويذهب **ارنيست هاس** الى أنالتكامل هو: "عملية الإقتناع التي تتولد عند الشعوب أن الوحدة توفر إمتيازات معيشية أحسن بالتالي يغيرون ولاءاتهم إلى مركز جديد أكبر من الدولة.

ويربط **اميتاي اتزيوني** نجاح تكامل المجتمع إذا أحسن إستعمال أدوات الإكراه المادية المشروعة حيث يوفر نخبة أو مركزا يحدد الحقوق والواجبات ومنظومات الجزاء والعقاب حسب الهوية السياسية للشعب نفسه.

ويعرف فيليب جاكوب التكامل السياسي بأنه:" يحتوي بشكل عام على إحساس جماعية بين أفراد الشعب داخل كيان سياسي واحد ويعني وجود قاعدة قيم أساسية مشتركة بين الأفراد تجعل لهم هوية واحدة وإنتماء".[1]

وورد التكامل عند **جون غالتونغ JohnGaltung** بأنه: "العملية التي ينصهر فيها طرفان في وحدة واحدة وبالتالي فإنه عكس انشطار طرفان والذي نكون هنا بصدد التفكك والإنقسام.

[1]- عامر مصباح،نظريات التكامل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر:بن عكنون، 2008، ص.15-17.

أما الاقتصادي بيلا بلاسا فيعتمد على تعريفه للتكامل الاقتصادي على مناقشة درجة حمائية الدولة وتدخلها في الإقتصاد وحرية التجارة الدولية فيرى أن تحجيم دور الحكومة يعد شرطا أساسيا في دفع التبادلات التجارية والتكامل بين الدول عبر تسهيل حرية السلع والبظائع والعمالة والعوائق الإدارية أمام حرية تدفق رؤوس الأموال.

أما "جون ميغدال" فيرى أن التكامل عملية تحرير التجارة الدولية بين الوحدات داخل التكامل لتحقيق تساوي في أسعار عناصر الإنتاج والقضاء على التفاوت والإختلال الإقتصادي بالتالي التكامل والوحدة.[1]

يعرف ليبنر التكامل بصفته العملية التي تجد الوحدات فيها نفسها مطره لنقل إدارتها الداخلية والخارجية الى كيان أو مؤسسة فوق وطنية نتيجة التداخل والترابط المعقد بينها بالتالي تدفعها إلى التكامل والوحدة تحت مركزية إدارية داخلية وخارجية أو خارجية فقط.[2]

الفرع الثاني:شروط التكامل:

شروط التكامل حسب جوزيف ناي:

1/ تسييس القضايا: ويقصد ناي بتسييس القضايا داخل التكامل بتولية نخبة تتكون من الراجحين عقولهم والذين يتحرون المضوعية في عملية صنع القرار عبر حسابات الربح والخسارة بالتالي يدركون أهمية التكامل ويتجاوزون جشع السيادة والقومية ويشترط ناي توافق أغلبية الأطياف والإرادات السياسية على عملية الإندماج حتى لا يترك المجال لتيار الرفض الذي يمثله أنصار السيادة المقدسة.

2/ إعادة توزيع الفوائد الناتجة عن التكامل:

[1]- محمد غربي، التكامل المغاربي بين دوافع التنمية المستدامة وظغوط العولمة، ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت: لبنان، ط. الاولى،2014، ص. 16.

[2]- عبد الوهاب بن خليفة، الدور الفرنسي- الألماني في التكامل الاقليمي الاوروبي بين ظغوطات الداخل وتحديات الخارج، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط. الاولى، 2018، ص. 40.

في خضم تطور عملية التكامل التي تمس مباشرة القدرة المعيشية لأجزاء ووحدات التكامل والرفاه الإقتصادي يمكن أن يحدث الإختلال في المكاسب حيث تستفيد طبقات معينة مثل البيروقراطيين والسياسيين أكثر من غيرها في عملية التكامل كما يمكن أن تتضرر القوى الصغيرة مثل المزارعين وأصحاب المشاريع في القرى النائية من التكامل بالتالي تنطوي وتتخلف داخليا داخل الإتحاد، هنا يأتي دور إعادة توزيع الفوائد بما يتناسب ومقاربة رابح رابح التي من المفروض أن تكون هدف التكامل.

3/ تقلص الإختيارات:

وتعني أنه كلما تطورت العملية التكاملية شملت مجموعات ووحدات أكثر وكان لزاما على صناع القرار التنازل عن جزئ من السيادة أو الصلاحيات وكلما توسعت العملية الإندماجية زادت الهوايات والإديولوجيات التي تطالب بوجودها وحقوقها وتقلصت خيارات النخبة الصانعة للقرار بالتالي زاد إحتمال عدم إستجابتها للمطالب بالتالي تهديد العملية التكاملية بالتفكك.

4/تأثير الفاعل الخارجي على مسار التكامل:

تعتبر درجة تنسيق الوحدات داخل التكامل وإمكانيتها تكوين رؤية وإستراتيجة مشتركة للسياسة الخارجية وضبط مواقف خارجية موحدة تجاه القضايا والمعطيات الدولية معيارا مهما يخدم عملية التكامل و التطور والتكيف مع التغيرات.[1]

أثرت تبعات التحولات الدولية الكبرى بعد الحرب الباردة على مستوى شكل النظام الدولي الجديد على البعد الأمني، ذلك تبعا لواقع العلاقات الدولية الديناميكي نتاج التفاعل بين الوحدات وتغير ميزان القوى ما طرح مفهوما أوسع للأمن يشمل عدة أبعاد أخرى مهمة، يسرد هذا المبحث أهم الأحداث التي كان لها الأثر المباشر والتي مهدت لعالم الأحادية القطبية لنظام دولي جديد يحكمه منطق المهيمن ويؤسس لمفهوم وأبعاد جديدة للأمن.

[1]- عمر ابراهيم العفاس، نظريات تحليل التكامل الاقليمي، دار الكتاب الوطنية، ليبيا، ط. الاولى،2008، ص.ص.224-232.

المطلب الثاني: ضرورة التكامل في النظام الدولي الجديد:

لعل أبرز سمات تغير شكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة على الساحة الدولية إنهيار المعسكر الشرقي وظهور الولايات المتحدة بمكانة القطب الواحد والمهيمن وهو ما خول لها إعادة ترتيب خارطة النظام الدولي الجديد وطرح نماذج جديدة تخدم مصالحها عبر تدخلاتها في جميع أنحاء العالم.

أدَّنت الصراعات القومية والإيديولوجية وفشل الإشتراكية بسقوط الإتحاد السوفياتي سابقا وذلك لعدة أسباب مختلفة ما سمح باعادة توزيع القوة وتوسع نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية وسعيها لعولمة مفاهيم ونماذج سياسية وإقتصادية وأمنية تخدم مصالحها الخاصة.

الفرع الاول: إنهيار الإتحاد السوفياتي:

1- الصراعات القومية:

خلق إنهيار الإتحاد السفياتي إضطرابا في الجمهوريات التي كانت تابعة له، بحيث خلق فراغا أمنيا في وسط، وشرق أوروبا إستفادت منه قوى أخرى في فرض سطوتها خصوصا أنه[1] حوى مجموعة متنوعة في القوميات والأجناس واللغات وكذا الثقافات الفرعية التي يختلف تاريخها، أوضاعها الإجتماعية والتي طالبت بتغليب لغتها وقسطها في الحكم في بداية الأمر إلى أن نالت تدريجيا سيادتها وإستقلالها[2]، حيث فقد تبعا أوكرانيا وبيلاروسيا وملدوفا إضافة إلى دولة القوقاز ودول البلطيق.[3]

أ. الإنهيار الإديولوجي:

شهدت مرحلة التسعينات في القرن الماضي في روسيا إنقلابا إيديولوجيا عميقا تمثل أساسا في التخلي عن المبادئ الماركسية اللينينية التي سيطرت على الإتحاد السفياتي، إذ حرص المسؤولون على

[1]- نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف الشمال الأطلسي بعد إنتهاء الحرب الباردة،الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط1، 2003، ص12.
[2]- نظمي أبو ليدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي، دار الكندي، الأردن، 2001، ، ط1، ص12.
[3]- عاطف معتمد عبد الحميد، إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي (أزمة الفترة الإنتقالية)، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، 2009، ط1، ص20.

إلغاء القسم الرابع في الدستور السفياتي المخصص للسياسة الخارجية الذي نص على "**العمل من أجل دعم ونصرة الإشتراكية الدولية**"، كما تبنى الدستور الجديد مبادئ المنافسة على الأسواق العالمية[1]، وتبنى وطور كل أشكال التعاون وفق المنظور الأمريكي الديمقراطي والذي أسست له فترة حكم "**غروباتشوف**" الذي إمتاز بالإعتدال حيث سعى لإحلال نظام توازن المصالح بدل نظام توازن القوى، وإعلانه نظامي "**البروسترويكا**" و "**الغلاسنوست**" في سبيل تحقيق التعايش السلمي بين المعسكرين[2]، ما شكل تراجعا واضحا للأفكار الشيوعية في العالم خاصة دول أسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، ومعقد لإنتصار مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي أصبحت مبادئ عالمية ومثال يحتدى به.[3]

ب. العوامل الإقتصادية للتفكك:

لقد إستنزف السباق نحو التسلح موارد ضخمة تخص أعباء الصناعات الحربية وتكاليف البرامج الفضائية إضافة إلى الحرب في أفغانستان والتي دامت تسع سنوات ما أثر سلبا وبصورة مباشرة على مستوى المعيشة والدخل للمواطنين السفياتي فأنتج كحتمية للوضع المتردي غليان مجتمعيا كبيرا شاب جميع أرجاء الإتحاد.[4]

وقد زاد الوضع تأزما وتفاقما بعد أن أصبح الإقتصاد عسكريا بصورة مفرطة ليصبح السعي إلى إكتساب القوة أولوية تسمو على جميع القيم الأخرى فإنحصر دور الفرد في التضحية من أجل ضمان هيبة الدولة على حساب حرية وطموحاته وتطلعاته مما عجل لتفكك هذه الإمبراطورية الكبيرة.[5]

---

[1]- غازي فيصل حسين، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي (قضايا الأمن والتنمية والتعاون والبيئة)، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1 ،2017، ص42.

[2]- عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد الثابت.. والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط3، 2006، ص 42-43.

[3]- خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، دار المنهل للنشر، لبنان، ط1، 2007، ص38.

[4]- رسلان حسبولاتوف، المواجهة الدامية (شهادة للتاريخ عن انهيار الإتحاد السفياتي)، تر. أبو بكر يوسف، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر: القاهرة،ط1، 1996، ص11-12.

[5]- حقي توفيق، الإستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ، ط1، 2011، ص42.

2_ إنهيار جدار برلين 1989:

في 12 عشر من يونيو عام 1987 ألقى "**ريغن**" خطابا عرف بإسم جدار برلين حيث أبدى آنذاك "**ميخائيل غروباتشوف**" إستعدادا لتخليص الماضي في محاولة لإنهاء الحرب الباردة وتوحيد الألمانيتين الشرقية والغربية التي إنقسمتا على إمتداد التجاذبات الإديولوجية بين المعسكرين.

وقد أدى الإنهيار التاريخي لجدار برلين في 1989 إلى ظهور آمال جديدة مما أدى في وقت لاحق إلى عقد قمة مالطا في 2 و 3 ديسمبر 1989 حيث أكد "**غروباتشوف**" إنتهاء عداء الإتحاد السوفياتي للولايات المتحدة الأمريكية في إشارة منه لإنهاء الحرب الباردة[1]، بعد التحولات التي مست جوهر الكثير من النظم السياسية والإجتماعية في السباق العالمي خاصة تلك التي كانت تحت طائلة الشيوعية السابقة من أبرزها دول أوروبا الشرقية والوسطى إضافة الى الجمهوريات السفياتية والتي عرفت إختراقات صارخة للحريات، والتي حاولت تطوير منظومة أكثر تفتحا وديمقراطية تتوافق إلى حد ما وأفكار المعسكر الغربي، بعد أن كانت تعتبر القومية الشيوعية مفروضة عليها من الخارج، فقامت هذه الدول بإنشاء قيم مستقلة والإنخراط في هيكل أوروبي هدفه بناء وسائط إعلام وحكومات والإقتصاد سوق مستقلة للتكيف وواقع التحولات والمتغيرات التي أصبح يفرضها النظام الدولي الجديد.[2]

الفرع الثاني: حرب الخليج 1990-1991 وإرهاصات نظام دولي جديد:

بعد أن كانت قضايا الشرق الأوسط تقع في هوامش أولويات المعسكرين الشرقي والغربي على حد سواء في فترة عرفت بثنائية القيادة للنظام الدولي، تحولت السياسة الأمريكية تجاه محاولات لحل الصراعات الشرق الأوسطية تأكيدا منها على تغير ملامح النظام الدولي الجديد وتأصيلا لمرحلة التأثير المطلق والهيمنة بعد إنهيار الإتحاد السفياتي، أجابت عملية عاصفة الصحراء

[1]-Victor chibuike obikoeze and others, «post cold war world and contemporary security challanges-Re- Visiting new theats to global peace» , international journal of research in arts and social sciences, vol9, No1, 2016, p230.

[2]-Natalia Bubnova, 20 years with out the berlin wall (abreak througth to freedom) , morcow center carnegie, carnegie en document for international peace, 2011, p10.

"**Operationdesertstorm**" إبان إحتلال العراق للكويت على أسئلة حول القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية واستخدام الجيش كأداة للقوة، وتركزت النقاشات حول سلوك الدول في النظام الدولي الجديد والقيادة الأمريكية خاصة وأن السوفيات بذلك الولايات المتحدة في قرار التدخل العسكري.[1]

فكان قرار غزو العراق للكويت نتيجة لتطلع هذا البلد لاحتلال مكانة الدولة القائدة في المشرق العربي بعد إكتسابه مزيدا في مقومات القوة وهذا ما هدد إختلال ميزان القوى في المنطقة ما كان مبررا لتدخل الولايات المتحدة لإعادته لحالته الطبيعية من ناحية معلنة، والتدخل لإثبات تغير النظام الدولي نحو الهيمنة من ناحية غير معلنة[2]، وهو ما أكد إختفاء عمود رئيسي من النظام الدولي الجديد وهو الإتحاد السفياتي بعد أن شهد العالم العدواني الأمريكي الغير مقيد على العراق، ترسيخا للهيمنة على حلفائها.[3]

أثرت هذه التحولات على مفهوم الأمن في إطار توازن القوى التقليدي الذي يعتمد على توزيع القوة وانتشارها ونظام الكبح وساد ما يسمى بنظام الدولة الحامية أو دركي العالم والتي مهمتها ضمان الأمن والسلم الدوليين وعولمة مفهوم أمني يتعلق بالدمقراطية والتي على أساسها قادت حروبا طاحنة أدت الى تدخلها في الشأن الداخلي للدول الأخرى باعتبارها دولا مارقة تشكل تهديدا عل الأمن والسلم الدوليين.

الفرع الثالث: هيمنة الولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي الجديد:

رسمت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها كوصي وحامي للأمن والسلم الدوليين ما دفع بها للتدخل في الشؤون الداخلية للكثير من الدول باعتبارها تهديدا مباشرا على الأمن العالمي أبرز هذه التدخلات:

---

[1]- Richard H. shultz and others, the future of air power in the aftermath of the golf war, library of congress publication, united states, july, 1992, p9.

[2]- مروان قبلان، "صعود تنظيم الدولة الإسلامية وتحولات النظام الإقليمي في المشرق العربي"، دورية سياسات عربية محكمة، العدد 12، كانون الثاني يناير 2010، ص10.

[3] -Holliday fred, the gulf war 1990-1991 and the study of international relation (review of international staties) , university press, 1994, p111.

- **تدخل الولايات المتحدة في العراق:**

من أبرز أهداف إدارة بوش التي حققت بعد التدخل في العراق وهي:

1. تغيير الخارطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط عبر كسر شوكة النظام العربي بضرب وإضعاف القوى المؤثرة العسكرية والإقتصادية في المنطقة بإخراج العراق ومصر في معادلة التوازن في المنطقة وتموقع إسرائيل كقوة موالية لأمريكا في المنطقة.
2. إحتواء منطقة الخليج العربي وفق معادلة النفط مقابل الأمن لتثبيت الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وبالتالي ضمان المصالح الإقتصادية الطاقوية الخليجية.
3. خدمة إسرائيل في صراعها الفلسطيني العربي ودعمها استراتيجيا وتثبيتها في منطقة الشرق أوسطية في مشروع لإعادة التصميم والتموقع لضمان حلفاء استراتيجيين سياسيين وإقتصاديين دائمين في المنطقة.[1]

إن السعي الحثيث للو.م. أ للعب دور محوري مهيمن على مجريات الأمور في الشرق الأوسط تجاوزت دوافعه كسر شوكة (العراق) في المنطقة، تستهدف (النفط) الخليجي وإحتواء التنافس الأوروبي، الصيني، الروسي في المنطقة وإثبات هيمنتها وتحقيق نفوذها التجاري الجغرافي الإقتصادي يقول مايكل أ. بالمر: "**لقد كان رد الفعل في و.م.أ يعكس الميراث الطويل للمصالح الأمريكية في الخليج العربي وللدور الأمريكي هناك**".[2]

- **التدخل الأمريكي في إفريقيا:**

لطالما اعتبرت المنطقة الإفريقية محل تجاذبات منحنى سياسة الإحتواء التي انتهجها الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية فترة الحرب الباردة، لكن مع تغير معالم النظام الدولي الجديد تزايد التهم حول تحصيل الموارد الأولية والطاقة وتصدر المسائل الأمنية واجهة أولوية السياسة الخارجية الأمريكية، أعطى هذا الوضع إلى زيادة الدور الأمريكي في إفريقيا عبر تقديم المساعدات

[1]- خالد علي أحمد الشرابي، أ.د. كاظم موسى محمد الطائي، الإستراتيجية الإمبريالية الأمريكية بعد الحرب الباردة وأثرها على الوطن العربي، دار السواقي العلمية للنشر والتوزيع، ط1،2010، ص345.
[2]- جمال مصطفى عبد الله السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، دار وائل للنشر، عمان، الأدرن، ط1، 2002، ص158.

والدورات التكوينية العسكرية للكثير في قيادات الجيوش في إفريقيا، كذلك لتمكينها في التعامل والتهديدات الأمنية المختلفة العابرة للقارات من بين أهم مظاهر التدخل في المنطقة:[1]

- ✓ يعد الجانب الأمني جانبا مهما في جوانب تركيز للولايات م.أ على المنطقة الإفريقية التي تعتبر أرضا خصبة لتنامي التهديدات وخاصة الإرهاب من بين أبرز انجازات الخارجية الأمريكية هو تطوير القيادة العسكرية الإفريقية عبر إنشاء (الأفريكوم) .
- ✓ إنشاء قواة البحرية الأمريكية لمنطقة إفريقيا (NAVAF).
- ✓ القوات الجوية الأمريكية في أفريقيا (AFAFRIKA)
- ✓ قوات سلاح المارينز الامريكية في إفريقيا (MARFORAF)
- ✓ قيادة العمليات الخاصة الأمريكية في المنطقة الإفريقية (SOKAFRIKA)
- ✓ قوى العمليات المشتركة في القرن الإفريقي (CJTFHOA).[2]

– الإهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة:

وقد تعدى النفوذ الأمريكي في إفريقيا لتأمين مصادر الطاقة في الخليج ليشمل الحيز الجغرافي يشمل مصر، السودان، إثيوبيا وإيريتيريا والصومال وجيبوتي وليبيا بعد الحرب الباردة وشمال إفريقيا خاصة، ومن بين الأزمات التي سجلت تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة: الأزمة الأهلية في الجزائر، وحادثة لوكربي (ليبيا) ومشكلة الصحراء الغربية.[3]

- **أزمة لوكربي (ليبيا)**:تم إتهام ليبيا بتورطها في تفجير طائرة "**بانام 103**" فوق لوكربي الإسكتلندية وصنفت ضمن الدول الراعية للإرهاب في القائمة الأمريكية وعلى إثر هذا أمر الرئيس "رونلد ريغن" بشن غارة على طرابلس عام 1986 (كرد فعل على تفجير ديسكو

[1]- سامي السيد أحمد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة الدور والإستجابة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ، ط1، 2010، ص128.

[2]- عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرون، دار القضية العربية للنشر، القاهرة، 2011 ، ط1، ص112.

[3]- عبد القادر رزيق المخادمي، قيادة "أفريكوم" الأمريكية (حرب باردة أم سباق للتسلح؟)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2011، ص56.

في برلين أدى إلى مقتل ثلاث جنود أمريكيين).[1] وقد دخلت ليبيا مغامرات دولية تمس مصالح أمريكا مطلع الثمانينات والتسعينات بعد تأميم نظام القذافي للنفط وقد سلكت الأزمة منحى تصاعدي بعد توجيه أصابع الإتهام للنظام الليبي بعد ثلاث سنوات من الحادث الفعلي في إطار تصفية الحسابات وإعتبار ليبيا دولة مارقة داعمة للإرهاب فصدرت ضدها جملة من العقوبات الدولية منها فرض حصار إقتصادي ما دفعها لتخفيف لهجتها القوية في محاولة للإصلاح الداخلي، وكان تلخيصها عن برنامج أسلحة الدمار الشامل 2003 وإنخراطها في الحرب ضد الإرهاب بادرة للحد من العقوبات السلبية الدولية، وقد تم تقييم العلاقة بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية من طرف إدارة "بوش" إدراكا منها بأهمية الأمن الطاقوي وظروف العودة إلى السوق الليبية ثم إستعادة العلاقة الدبلوماسية ودمج ليبيا تدريجيا في مجتمع الأمم في النظام الدولي.[2]

- **العشرية السوداء (الجزائر)**: كانت بدايتها إثر إلغاء المسار الإنتخابي في الجزائر بعد فوز الإسلاميين وتحور الأزمة من طابعها السياسي إلى الطابع الأمني العنيف فيما عرف بعد ذلك بالحرب الأهلية أو العشرية السوداء في الجزائر.

وقد تأرجح الموقف الأمريكي في أول الأمر أملا في إلتزام الإسلاميين بقواعد اللعبة الديمقراطية فأبدوا بوادر الحوار للوهلة الأولى لكن سرعان ما تغير هذا الموقف بعد اتهام إسلاميين جزائريين في الضلوع للتخطيط لعملية التفجيرات التي هزت باريس 1995 ما جعل الأمريكيين يحذرون من إحتمال وصول نظام معادي للغرب إلى السلطة وبالتالي إلغاء فكرة التعايش السلمي مع نظام إسلامي في الجزائر.[3]

---

[1]- باراج خانا، السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، دار العربية للعلوم، بيروت، 2009، ط1، ص276.

[2] -Youssef M Sadani, the united state and libya (the contradictions of intervention and disengagement, international relation and diplomacy, december 2014, vol2, No 12, ravid poblishing, p4.

[3]- عمار بالة، المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوروبي الأمريكي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، العدد5، 2016، ص276.

- **الولايات المتحدة وقضية الصحراء:** على الرغم من المساندة المغربية ودعم الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا التعاون الثنائي خلال فترة حكم "**جورش دبليو بوش**" ظل الموقف الأمريكي المحايد مستقرًا وحتى قبل ذلك حيث دعم وأيد المغرب التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت وسعى للتأثير من خلال طرح نفسه كوسيط لإنجاح عملية السلام بين العرب وإسرائيل، فقد أصرت الولايات المتحدة على تحري الحياد والتأكيد على ضرورة الحلول السلمية للنزاع وإلقاء القضية على عبء الأمم المتحدة ما أكده لقاء "**جورش بوش 1991**" بالحسن الثاني الذي أكد على أن الصحراء الغربية تنطوي تحت مسؤوليات الأمم المتحدة، ما فتح المجال للتأويل في مطلع التسعينات أن الولايات المتحدة تسعى لتثبيت موقفها الداعم للشرعية الدولية ومن جهة أخرى الحد من النفوذ الأوروبي في المنطقة، إلى جانب توضيح معالم السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة بعد الحرب الباردة والحافظة على المغرب كحليف دون أن يظر ذلك بمصالحها الإقتصادية مع الجزائر.[1]

تحملت الدول الضعيفة أو ما يصطلح عليها بدول الهامش تبعات الصراع ابان الحرب الباردة بين المعسكرين في إطار سياسة الإحتواء المزدوجة التي تبنتها الدولتين لبسط سيطرتهما على مناطق النفوذ لكن بعد الانهيار أدركت الدول أهمية التكتلات لزيادة درجة أمنها خاصة الدول المغاربية ما حذا بها لتجاوز رواسب الحدود والتاريخ والمصالح والصراع واعلان التجربة التكاملية المغاربية.

ولت فترة توزيع القوة بين المعسكرين وتركزت الى حد كبير في الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد أصبح يستاثر بمقاليد القوة في النظام الدولي ويحاول تعزيز وتبرير إمكانته الجديدة

كان لابد للولايات المتحدة الامريكية استغلال الفراغ الذي خلفه تفكك الاتحاد السفياتي سابقا عبر بناء صورة المهيمن وترسيخها

[1]- عبد الرحيم المنار سليمي، الولايات المتحدة وقضية اصحراء: جدلية الدعم والتخلي عن الحليف المغربي بحجة الشرعية الدولية، مركز كارنغي للشرق الأوسط لمؤسسة كارنفي للسلام الدولي، بيروت، 16 حزيران يوليو 2009، ص3.

- **الولايات المتحدة المهيمن الجديد عل العالم:**

خرج "جورش بوش الأب" في خطاب له أعقب إنهيار الإتحاد السفياتي منتشيا بفرحة الإنتصار، ومبشرا بحقبة جديدة ونظام عالمي جديد يؤصل للعقلانية في التعامل مع الأزمات الدولية ويستند للتعاون والسلام ونظم القانون العادلة كوسيلة سلمية تحول دون إحتدام وتيرة الصراعات والأزمات.

وفي إطار تصدير الصورة النمطية القيادية للعالم، أعدت وزارة الدفاع الأمريكية مشروعا إستراتيجيا شاملا هدفه الأساسي تثبيط أي ندية محتملة أو منافسة عالمية في سبيل الحفاض على الأحادية القطبية،[1] بحيث تكون المهيمنة التي تلعب دور "دركي العالم" لإحتكارها الموقع الأعلى على الصعيد العالمي بعد الحرب الباردة والوصي بصفتها تملك صلاحيات "لويس الرابع عشر" المطلقة[2]، وهذا ما جاء على لسان مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس "**جيميكارتر**" "**زبيغينوبريجنسكي**" حول الهيمنة الأمريكية "**إن العقد الأخير في القرن العشرين شهد تحولا بنيويا في الشؤون الدولية، فلأول مرة في التاريخ تبرز قوة غير أوراسية بصفة المتحكم الرئيسي ليس في علاقات القوة الاوراسية فحسب، وإنما بصفة القوة العالمية العليا.. القوة العالمية الوحيدة**".[3]

- **منتقذي الهيمنة الأمريكية على العالم:**

لما كانت خاصية الديناميكية في العلاقات الدولية ترفض الثبات، فإن النظام الدولي دائما في شكل متذبذب بين الصعود والسيطرة والهبوط والضعف، بين تبدل في ميزان القوى العالمي والهيمنة على مر العصور، لم يعد الكثير من المفكرين يؤمنون بالهيمنة الامريكية ذلك أنها كانت فترة إنتقالية ومدة معينة سرعان ما أفلت نسبيا، ذلك لما تشهده الساحة الدولية من صعود لقوى تملك

[1]- نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، دار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ط1، 2013، ص ص 200-201.
[2]- محمد محمود العزة، النظام العالمي الجديد والعرب، الأردن، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2010، ط1، ص128.
[3]- صدام مريم الجميلي، الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني،لبنان: بيروت، 2009، ، ط1، ص200.

مقومات تخولها بسط رؤيتها الخاصة لشكل النظام الدولي وتحتكر قسط من القوة تمكنها من مزاحمة الولايات المتحدة حول مناطق نفوذها مثل الصين وروسيا كأبرز مثالين.[1]

من المنطق أن القوة لم تعد مطلقة فميزتها الأساسية النسبية في النظام الدولي تعتبر أمريكا أكبر قوة إقتصادية لكنها إلى جانب مراكز قوى أخرى أبرزها الإتحاد الأوروبي ومنطقة التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، كما أن من ركائز منتقدي هيمنة الولايات المتحدة إصرارها على تقاسم تكاليف العمليات مع القوى الكبرى في إطار العمليات العسكرية التي قامت بها في الكويت والعراق وأفغانستان، هذا ما أعطى الإنطباع أن النظام الدولي متعدد الأقطاب تسيطر عليه خمسة قوى على الأقل: الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، الصين، اليابان، وروسيا.[2]

ويتأكد من ما سبق ما ورد في التقرير الرابع عن استشراف المستقبل الصادر عن مجلس المخابرات الوطني في أمريكا عن تراجع الدور العالمي وتراجع الدولار مقابل اليورو ويضيف التقرير: "**سيتحول مركز القوى والثروة لأول مرة في التاريخ الحديث إلى آسيا وستكون الهند والصين أكبر القوى المؤثرة في آسيا، تليها روسيا باعتبارها قوة أوراسية ثم البرازيل وأوروبا الغربية فأمريكا الشمالية واليابان، وستبرز قوى إقليمية آسيوية أخرى سواء في الشرق (كوريا الجنوبية وتايوان وسنغفورة) وفي الجنوب الشرقي وغرب آسيا (تركيا، إيران، وأندونيسيا).**[3]

أ. الإتجاه التركيبي حول مكانة أمريكا بعد الحرب الباردة:

في أبرز رواد هذا الإتجاه "كارل دويتش" حيث رأى أن: "نظام أحادي القطبية يشكل خطرا بحد ذاته إذ أنه يفرض قوة قطبية واحدة تتحكم في تسيير شؤون النظام، وهذا ما يشكل عائقا لتحقيق السلم، لأن المنطق الغالب يسود فإن هذه القوة أي الولايات المتحدة ستحاول فرض نموذج وثقافة قومية عالمية لا تراعي خصوصيات الوحدات الأخرى المشكلة للنظام الدولي فتنشأ

[1]- عبد القادر دندن، الأدوات الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية (دراسة ميدانية الصين)، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ط1، 2015، ص8.

[2]- Muzaffer Ercan yilmaz, the new world order an outline of rhe post cold war era, turkish journal of international relation, vol7, No 4, 2008, p46.

[3]- أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، حال الأزمة العربية 2008-2009 أمة في خطر، نشر من طرف مركز الوحدة العربية للدراسات، لبنان:بيروت، أبريل 2009، ط1، ص41.

الصراعات بدل تحقيق التعايش والسلام، وليس نظام تعدد الأقطاب أحسن في الأحادي إذ أنه يجعل القوى ذات السيادة تسعى لبسط سياستها القومية على الوحدات الأخرى.[1]

وإنكب رأي "جوزيف ناي" أساسا على التفوق الأمريكي بطرح عناصر جاذبة أخرى إلى جانب العناصر المادية وهي التفوق التاريخي وجاذبية قيم وثقافة الولايات المتحدة مما يعزز من شرعيتها لقيادة النظام العالمي وقد أورد ما سبق في مقال له: "**القوة الناعمة**" والذي يؤكد من خلاله أيضا أن الصراع في المرحلة القادمة سيتمحور أساسا حول "الجيو إقتصاد"، ليعود لاحقا محذرا خطورة فقدان هذا التفوق نتيجة نزاعات الهيمنة والتفكير الإمبراطوري في الإستراتيجية الأمريكية، وهذا يعني الأعباء الإضافية الإقتصادية والسياسية والأمنية التي قد تتكبدها الدولة في سبيل التأثير والحفاظ على أعلى مرتبة في السلم الهرمي في الترتيب الدولي.[2]

كنتيجة لتغول الولايات المتحدة الأمريكية وتدخلاتها العنيفة في جميع أنحاء العالم كان لزاما القوى الأخرى التكامل لإعادة ميزان القوى نسبيا وإعادة التموقع في ظل مركبات أمنية ومشاريع وحدوية تضمن لها نسبة من الأمن الاقتصادي والسياسي والأمني والإجتماعي خاصة بعد ظهور العولمة والإختراقات التي قد تهدد القيم القاعدية للأفراد ،والوحدات داخل النظام الدولي الجديد.

لقد اعتبرت أحداث 11 سبتمبر أول مخلفات التدخل الأمريكي في شؤون منطقة الشرق الأوسط الإقتصادية والعسكرية والسياسية وبمثابة الثمن الحقيقي للهيمنة، كما أوضحت أن مشروع السلم الأمريكي في المنطقة يستدعي دفع تكاليف ضخمة، إذ أن الهيمنة الأمريكية لم تعد مجانية كما كانت في سنوات التسعينات من القرن الماضي.[3]

---

[1]- هادي برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، 1991-2010، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الهاشمية الأردنية، ، ط1، 2015، ص79.

[2]- علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الإستراتيجية، مصر، 2019، د.ط ، ص13.

[3]- ليون هادار، عاصفة الصحراء (فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط)، ت: سعد الحسنية)، دار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص40-41.

الفرع الرابع: تداعيات أحداث 11 سبتمبر على الأمن:

_الحرب ضد الإرهاب (الإستراتيجية الجديدة):

دفعت أحداث 11 سبتمبر الولايات المتحدة لإعادة قراءة كل شيء مرتبط بالأمن والحروب الوقائية خاصة وأن الضربات جاءت من الداخل، فإعتمدت منطق الشك والإرتياب من الآخر وتقسيم العالم إلى محاور الشر والخير وإثر هذا بادر "بوش" لإطلاق لفظ "**الحرب العالمية ضد الإرهاب**" في خطابه أمام الكونغرس "**إن حربنا تبدأ بالقاعدة ولكنها لا تنتهي عندها بل ولا تنتهي حتى يتم القبض على كل مجموعة إرهابية دولية وتحطيمها**".

تدخل الدول في دائرة الحرب ضد الإرهاب إذا كانت وحدات تدعم هذه الظاهرة حيث خير بوش هذه الدول إما أن تكون مع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب وإما أن تكون العكس (العدو).[1]

أثبتت أحداث 11 سبتمبر أن الإرهاب من بين أهم وأعقد العناصر الإرباكية في النظام الدولي خاصة بعد الطفرة التكنولوجية التي خولت له قدرا من عوامل القوة ليصبح مؤثرا رئيسيا في العلاقات الدولية، وما يثبت هذه الحجية أنه تمكن من إختراق أكبر دولة تملك أنظمة دفاعية متطورة صعبة الإختراق وتمكن من تخطيط وتنفيذ العملية من الداخل والتي كانت نتيجتها تفجيرات برجي التجارة العالميين بمدينة منهاتن وقد خلف الحادث أضرارا جسيمة في البنية المادية والمعنوية للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

– تأثير أحداث 11 سبتمبر على العلاقات الأمريكية بالدول الصاعدة:

إن هذه الأحداث لم تصب مركزي التجارة العالميين بقدر ما أصابت علاقة الولايات المتحدة بالفتور تجاه نظرائها وحلفائها الاستراتجيين الأوربيين، فبلغ الأمر حد إعتبارهم من طرف فصيل

[1]- شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أبريل 2001، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، دمشق، ب.ط، 2005، ص ص 94-95.

[2]- عيسى أحمد شلبي، إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج في العلاقات الدولية، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد8، 2017، مركز جيل للبحث العلمي، لبنان، ص18.

المحافظين في الولايات المتحدة وتصنيفهم ضمن محور الشر وفرض عقوبات صريحة عليهم[1]، خاصة بعد تجاهل إدارة بوش لمصالح الشركاء الأوروبيين وتهميشهم في الكثير من القرارات الدولية لذلك فولد الإدراك لديهم بضرورة بوصلة توجهاتهم والبحث عن شريك جديد والخروج من المعضلة النووية الأمريكية بعد زوال الخطر (الإتحاد السوفياتي) خاصة بعد إعتراضها على توريط حلف الناتو في العدوان على العراق فقط لخدمة مصالح ضيقة (تأمين الطاقة النفطية) للولايات المتحدة خارج قواعد الشرعية القانونية.[2]

- **أمريكا وروسيا بعد 11 سبتمبر:**

ورد عن لسان "أرنست ماي":" **أن أحداث 11 سبتمبر تجاوز مدلولها الكارثة لتأصل لنظام عالمي جديد متعدد الأقطاب يعيد تشكيل خارطة دولية جديدة تضم الولايات المتحدة وروسيا**" في فيلق واحد بعد أن كانت روسيا سباقة بإعلان دعمها للحرب ضد الإرهاب والأكثر إستكانة لمتطلبات التعاون الأمني باستعدادها للمشاركة في قيادة حلف "الناتو" والمساعدات المباشرة مثل إتاحة الأجواء وقواعدها العسكرية للاستخدام الأمريكي بعد أن كانت هذه الأخيرة متوجسة من محاولة روسيا إسترجاع مكانتها العالمية القديمة.[3]

لكن روسيا لم تبد هذه الإستكانة فقط لتعاطفها مع الولايات المتحدة وإنما لإضفاء شرعية دولية على صراعها في الشيشان بالحرب ضد الإرهاب وبالتالي التحرك بحرية أكثر وبمعية حلف "الناتو".

وقد وضعت هذه العلاقة محل الإختبار في كثير من الأحيان خاصة أزمة "جورجيا" 2008 والأزمة "الأوكرانية 2014" وتدخل حلف الشمال الأطلسي في مناطق تقع تحت نفوذ روسيا،

[1]- عز الدين اللواج، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، جريدة القدس العربي، الخميس 1 يوليو 2006، العدد 5290.
[2]- بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، الدار العربية ناشرون، لبنان: بيروت ، ط1، 2010، ص ص 21-22.
[3]- هلال الحارثي، أحداث سبتمبر خريطة العلاقات الدولية، جريدة الرياض، 11 سبتمبر 2006، العدد 13958، ب.ص.

لكن روسيا لم تترك للحلف المجال حيث تحركت وتدخلت عسكريا في مجال نفوذها لكن لم يكن للتدخل تداعيات كبرى في النظام الدولي.[1]

- **تدبدب العلاقات الصينية الأمريكية بعد 11 سبتمبر:**

ركزت الصين خلال العقدين الأخيرين على "إقتصاديات مرنة" التي تعتمد على صناعات تحويلية وخدماتية معلوماتية، ما أنشأ داخليا طبقة وسطى كبيرة ونشطة إيجابا على مستوى التنمية الإجتماعية.

إن نسبة النمو الصيني الذي قدر ب 9% يرشحها خلال العقود الثلاثة القادمة للتربع على القطب الإقتصادي الأول في العالم حسب تصنيف المنظمة العالمية للتجارة ما جعل اتجاه المحافظين في الولايات المتحدة الأمريكية يحذر من التطور الصيني المهدد لهيمنتها، رغم تأكيد الصين عبر دبلوماسيتها في العديد من المناسبات على سلمية مساعيها ونأيها عن التركيز على تطوير منظومتها العسكرية من منطلق أن للإقتصاد الأولوية ما جعل الخيار الإستراتيجي المحدود الحذر بصفتها منافسا محتملا من جهة وخيارا إستراتيجيا شريكا في حربها ضد الإرهاب في مرحلة القرن الجديد، حسب عبارة "كسنجر" ما جعل الولايات المتحدة تتعامل مع الصين بمعايير تشبه إلى حد ما "الحرب الباردة" مع الإتحاد السفياتي سابقا لكن ليس بنفس الحدة بعد أحداث 11 سبتمبر.[2]

- **أمريكا والشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر:**

إن ما تم تداوله حول تراجع إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضايا الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فنده غزو العراق والصراع الإسرائيلي العربي وأخيرا أحداث 11 سبتمبر، إذ تعاظم الدور الأمريكي في المنطقة بعد إعلانها الحرب على الإرهاب خاصة وأن أغلب العناصر المتهمة

[1]- مؤسسة "راند" للبحوث والدراسات (برايان فريديريك، "تقييم ردود الفعل الروسية على تعزيزات وضع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الشمال الأطلسي)، منشورات مؤسسة "Rand"، كاليفورنيا، 2017، ص ص 84-92.

[2]- السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، دار العربية للعلوم للنشر، بيروت:لبنان، ط1، 2004، ص ص 62-63.

المنفذة لعملية التفجير والهجوم عناصر إرهابية تنتمي لهذا المركب الإقليمي، وإعتبار وتصنيف أغلب الدول في الشرق الأوسط كوحدات "مارقة" وجب التعامل معها بحزم.[1]

- 11 سبتمبر والعولمة:

وقد تناول بعض المفكرين أحداث 11 سبتمبر من زاوية أخرى مخالفة لتلك التي تفترض أن علة الصراع هو صدام الحضارات، والولايات المتحدة والإسلام هما مركزي هذا الصراع.

إن التجديد في تناول طرح وتفسير أحداث 11 سبتمبر يكمن دفع متغير العولمة إلى الساحة، بحيث أن المفكرين هذه الأحداث بمثابة رد فعل عنيف عكسي رافض للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة الشرق أوسطية، والتي حاولت نشر نموذج ثقافي وسياسي وإقتصادي معولم لا يراعي خصوصيات هذه الدول.

حيث يرى المفكر الفرنسي: "**جون بودريان**" أن حركة الرأس مالية تنتج قوى مضادة لها، فيقول: "**أن الصراع شبه أنتزولوجي بين ثقافة كونية موحدة وكل ما لا يزال يحافظ على شيء من التمايز والخصوصية غير القابلة للإختراق والإنصهار في الثقافة العالمية ... وبالتالي فإن الأصولية العالمية مثلها مثل الأصولية الدينية**".

كما أكد "**مارك وورلد**" بإعتباره لأحداث 11 سبتمبر قد فتحت عيون الأمريكيين على آثار العولمة السلبية والإعتماد المتبادل عليها، حيث أن الفاعلين إستعملوا تكنولوجيا متطورة في القيام بالفعل العنيف وفي نفس الوقت حملوا فكرا جهاديا رافضا للولايات المتحدة، فأصبحت العولمة حمالة أوجه سلبية وأخرى إيجابية في كلا الحالتين.

التكامل في هذه المرحلة كان نتيجة تراكمات أمنية ومراحل مخاض مر بها النظام الدولي تكبدت فيها الدول القطرية خسائر مادية وبشرية ومعنوية كبيرة كما همشت الدول الضعيفة ونالها من الاستغلال الشيء الوفير فكانت عرضة الاستنزاف من جهة وعرضة للعولمة التي تتجاوز

[1]- مثنى فائق العبيدي، العلاقات الأمريكية التركية بعد أحداث 11 أيلول 2001 وأثرها على القضايا العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016، ص ص 25-26.

خصوصيات الدول الداخلية عبر فرض نماذج عالمية عليها، دون أن نغفل تطور طبيعة التهديد التي فرضت التعاون والتنسيق والتكامل التي هي في نفس الوقت مميزات توفر لدول الهامش التموقع في العملية التفاوضية خاصة بعد تغول دول المحور.

فرض انتشار القوة حد تعبير جوزيف ناي في كتابها مستقبل القوة نسبة منها الى صالح الفواعل الغير رسمية والتي تمثلها الجماعات والشركات والأفراد والتهديدات هذا ما أدى الى تجاوز التحليل الدولاتي الذي يعتبر الدولة وحدة التحليل الأساسية والوحيدة في العلاقات الدولية ضمن مقاربة تقليدية لمفهوم الأمن الضيق.

العلاقات الأورومغاربية بعد الحرب الباردة:

إن أهمية المنطقة المغاربية من حيث الموقع والموارد المادية والبشرية جعل منها نقطة تقاطع مصالح دول كبرى خاصة دول أوروبا التي تحاول بناء علاقات اجتماعية واقتصادية وثقافية مع دول المتوسط التي تتباين ثقافتها ودينها ولغتها، إلا أنها تشكل مصدرا متنوعا من الطاقة وتعتبر في نفس الوقت سوقا لتصريف السلع الأوروبية، مع بداية الستينات إلى 1972 سعت أوروبا إلى ترسيخ تبعية الدول المغاربية الاقتصادية عبر المبادلات الثنائية، في 1981 أعلنت الدول الأوروبية على ما يسمى "بالسياسة المتوسطية الشاملة" والتي تمثلت أساسا في رصد أغلفة مالية لتنمية الدول خاصة الجزائر ،تونس، والمغرب في إطار حوارات الثمانينيات حوار 3 + 3 (الجزائر، تونس والمغرب،(فرنسا إسبانيا وإيطاليا) وحوار (4 + 5 فرنسا، إيطاليا إسبانيا، والبرتغال)+ ا(لجزائر، تونس، والمغرب، وموريتانيا، وليبيا).[1] إثرا نهيار جدار برلين وبداية التسعينات دعا المجلس الأوروبي إلى إعادة النظر في العلاقات الأورومتوسطية ليعلن عن الشراكة الأورومتوسطية عبر مؤتمر برشلونة كصيغة جديدة للتعاون تعتمد على إنشاء منطقة تبادل حر، لكن لم تعرف هذه المبادرات تطورا على أرض الواقع رغم إعلان الاتحاد الأوروبي عن السياسة المتوسطية للحوار منذ 2004 ثم

[1]- ليليا بن منصور ، العلاقات الأوروبية المغاربية من شراكة إلى سياسة أوروبية للجوار، مجلة الاقتصاد الصناعي جامعة عباس الغرور، ع. 08، جوان 2015 ، ص.ص. 216-222.

مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، إلا أن هذه المبادرات لم تكن كافية ذلك أنها اقتصرت على الجانب الأمني في العلاقات الأورو مغاربية خاصة.

أدى تغير بنية النظام الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي إلى عودة المتوسط إلى منطقة نفوذ أوروبية بعد أن كانت منطقة صراع للقوتين في إطار الثنائية القطبية وأثر هذا التطور في بروز نظريات جديدة ما عرف بالدولة الحاجز أو الدولة المحورية على حد تعبير كل من "**جون كريستوفر و بول كندي**" وهي: دولة متاخمة مهمتها إضعاف التهديدات قبل وصولها للدول المتطورة وهي في نفس الوقت تندرج ضمن الاستراتيجيات الاستباقية التي تنتهجها أوروبا مع الدول المغاربية التي تستفيد من أغلفة مالية مقابل إدماج المهاجرين في سبيل وضع التدابير اللازمة التي تحول دون وصول الأخطار إلى تلك الضفة، بالتالي فإن مشاريع الشراكة والحوار ومشاريع الإدماج كلها في سبيل جعل الدول المتوسطية وخاصة المغاربية منها خط دفاع متقدم في سبيل تعطيل شدة التهديدات والأخطار النابع من الهجرة الغير شرعية والإرهاب[1]، ما جعلها تقتصر على الجانب الأمني والتنسيق وبحث سبل تطوير انظمة الرصد والاستراتيجيات الأمنية دون بحث سبب التعاون في المجالات التقنية المتعلقة بتبادل الخبرات التكنلوجية والمعلومات.

المطلب الثالث: تطور مرجعيات التحليل الأمني:

الفرع الاول: الدولة والأمن قبل وستفاليا (حروب الثلاثين سنة):

إستحوذ النقاش حول مفهوم الأمن على العلاقات الدولية ذلك لما فرضته الظروف السائدة في تلك الفترة والتي شابها كم هائل من الحروب والصراعات الرامية للتوسع وإستهداف مناطق النفوذ الإستراتيجية، إضافة للحروب الدينية بين المذاهب المسيحية التي أفرزت إنقسامات إيديولوجية غيرت الخارطة الجغرافية والجيوسياسية آنذاك:

[1] عدالة جعفر، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم دراسات دولية، 2015-2016، ص. 198.

حيث بدأت إثر إعلان معظم الإتجاهات والمذاهب الدينية (اللوثريين، الكالفينين، الزونجلين) عدائها للكنيسة الكاثوليكية لقلب نظام الحكم من "الإمبراطورية الرومانية المقدسة" إلى "الإمبراطورية الإتحادية المركزية الإنتخابية"[1]، مما أفرز إستقلال سويسرا وهولندا عن الإمبراطورية الألمانية وبالتالي الحروب الأوروبية في القرون الوسطى والتي دامت 30 سنة، تمحورت القضايا الخلافية حول: إصلاح الكنيسة وتجاذب الإستقطابات بين الحكام والملوك وكانت الحروب هي الحكم الفاصل للنزاعات، بحيث اتسمت هذه المرحلة بالفوضى وعدم إستقرار المنطقة الأوروبية وبإعتبار القوة العسكرية كمحدد وحيد في العلاقات الدولية، وإنتهت بعقد الصلح سنة 1648، سني **"بسلم واستفاليا"** يشهد العالم مرحلة جديدة من التنظيم الدولي وإعلان العلمانية و **"الدولة القومية"**.[2]

الفرع الثاني: محورية الدول القومية (إعلان واستفاليا):

عززت إتفاقية "واستفاليا 1648" مكانة الدولة القومية موحدة أساسية وحيدة للتحليل وفاعل يتربع على عرش التفاعلات في النظام الدولي، كما أن إقرار الدولة القومية أفرز تبعا مفهوما جيدا للأمن وهو الأمن القومي والذي ارتبط "**والتر ليبمان Walter Lippmann**" الذي حدد تعريفا له: حيث قال:

"إن الدولة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".[3]

---

[1]- عمار شاكر الدوري، حارث عبد الرحمان التكريني، حرب الثلاثين عام (1617-1647)، قراءة في الأسباب والنتائج، 'مجلة سر من رأي)، تصدر عن كلية التربية جامعة سامراء، العراق، تكريت، العدد 27، السنة العاشرة تشرين الأول، 2014، ص4.

[2]- عبد الوهاب جعيجع، الأمن المعلوماتي وإدارة العلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، د.ط، 2017، ص ص 32-33.

[3]- جراية الصادق، (مجلة العلوم القانونية والسياسية، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة)، العدد8، جانفي 2014، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، لوادي، ص20.

وفي نفس السياق ذهب "والتر" أن الدراسات الأمنية يجب أن تركز على دراسة التهديد ومراقبة القوة العسكرية وإبقاء الأمن ضمن طابع دولاتي عسكري وبناءا على هذا قام "**كنيث والتز**" بتحديد مفهوم للأمن:

"**يتمحور الأمن في حماية مصالح الدولة القومية الوطنية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها بإستخدام القوة كوسيلة نهائية لإستئصال مصادر التهديد وضمان إستمرارية تحقيق تلك المصالح**".[1]

لقد رسخت "واستفاليا" السيادة كعقيدة قانونية تأصل لعدم وجود سلطة أعلى من الدولة، وأسست على المستوى الدولي لمبدأ تساوي الدول في الواجبات والحقوق، والإدارة المستقلة الحرة داخل حدود الدول وعلى مدى القرون الثلاثة ونصف المنصرمة انتشرت مبادئ هذه المعاهدة تدريجيا في أوروبا لتشمل دول العالم أجمع.[2]

الفرع الثالث: الدولاتية في مرحلة الحرب الباردة

لقد رسخت التطورات التي شابت هذه الفترة مبدأ الدولاتية خاصة بعد إفرازات الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي التي ارتكزت على تطوير تكنولوجيا السلاح (حرب النجوم السباق نحو التسلح) نهاية باكتشاف الأسلحة النووية التي أدت لإستحداث آليات الردع بدل توازن القوى كهدف للتعادل كفيل بتحقيق التوازن بين الدول والحفاظ على سيادتها.[3]

لذلك كان الطعن صعبا في محورية التحليل الدولاتي والأمن القومي كمرجعيات في الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية.

---

[1]- صليحة كبابي، مجلة العلوم الإنسانية، الدراسات الأمنية بين الإتجاهين التقليدي والحديث، العدد38، ديسمبر 2012، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، ص6.

[2]-Dr. Michael vanghan, often Westphalia whither the nation state, it people and it governmental institutions ?), the international studies association Asia-pacific regional conference, the university of queensland shool of political science and international studies, 29 septembre, p6, 2011.

[3]-مازن ثامر ضيدان، التقرير الإستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا: برلين، ط1، 2019، ص29.

لكن بعد الإنعكاسات السلبية للعسكرية الصناعية والإنفاق العسكري والخوف من حدوث محرقة نووية المتضرر الأول منها هم الناس وليس الدول، وكرد فعل متوقع في مطلع الثمانينات صيغ مصطلح "**الأمن المشترك**" من طرف "ايغون" وتم نشره في تقرير " Palmme commission" عن الأمن المشترك 1982 لكن المفهوم لم يتجاوز كونه ضرورة ضبط النفس المتبادل لتلاقي التنافسية الأمنية الدافعة والمهددة للأمن والسلم الدوليين.[1]

ساهم الى حد كبير إنهيار جدار برلين وتوحيد الألمانيتين في الدفع قدما بمشروع الوحدة الأوروبية،

الفرع الرابع: المرجعيات الأمنية بعد الحرب الباردة

شهدت أواخر الثمانينات أول بوادر التغيير بحيث طرح نقاش نظري جديد حول تصور ودراسة وممارسة الأمن، فوسمت هذه المرحلة ب "نهضة الدراسات الأمنية" على حد تعبير "**ستيفن وولت**" "**Stephen M. Walt**"، حيث تضمنت هذه المرحلة أول الحوارات المعرفية لتوسيع مجال الدراسات الأمنية ومحاولة إدراج أبعاد جديدة للأمن كانت تعتبر قبل نهاية الحرب الباردة سياسات دنيا كالبيئة والإقتصاد[2]، بعد تصدر خطاب التخوف منضوب النفط بدأ من الحكام "جيمي كارتر" 1988 وقد جندت وكالة المخابرات لجمع المعلومات حول إحتمال حدوث أزمة عالمية نفطية، ومن هنا ولأول مرة بدأ يخرج الخطاب السياسي عن الطابع الأمني العسكري والحديث عن الإقتصاد كأولوية أمنية وكنوع جديد من أنواع التهديد الصريح للأمن والسلم الدوليين، وبعد إثبات هجمات 11 سبتمبر لخطورة الإرهاب كظاهرة عالمية وفاعل جديد مؤثر في العلاقات الدولية ما

[1]-Bjorn Moller, (the prosand cons of expansion and contractin) , peace theories commission and security and disarmament commissions at the 18th general conference of the international peace research association, the concept of security, 5-9 august 2000, finland : tampere, p4.

[2]- سليم قسوم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية (دراسة تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ط1، 2008، ص8.

أدى بالتالي بتوسع الدراسات الأمنية لتشمل الأبعاد الإقتصادية والسياسية والبيئية والمجتمعية والعسكرية وأفراد وجماعات أو تنظيمات كمصادر تهديد إلى جانب الدول.[1]

لقد رسخ شكل النظام الدولي سواء الذي ساد قبل الحرب العالمية الأولى أو نظام الثنائية القطبية (الحرب الباردة) أو حتى ذلك الذي أصل لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية 1991-2001 لمبدأ وحدوية الدولة كفاعل في العلاقات الدولية، ذلك أنها في جميع الفترات السابقة إستحوذت على قسط كبير في القوة والسيادة للتأثير في ظل إنعدام مؤسسات فوقية مهمتها تنظيم نمط التفاعلات في النظام الدولي، ما يؤسس للقوة العسكرية وسباق التسلح وتوازن القوى كمصطلحات ومفاهيم منطقية في النظام الدولي.[2]

وقد عاد التحليل الدولاتي في فترة ما بعد السلوكية للواجهة بعدما أفل نجمه في فترة النموذج المعرفي السلوكي نسبيا، بعد أن تصدرت مواضيع النظام السياسي وتحليل النظم وقوة الدولة من ضعفها أجندة التحليل العلمي كمواضيع وإشكاليات أجدر بالدراسة ولعل أبرز التغيرات إعتبار المجتمع وحدة من الوحدات المركبة للدولة وفسر ذلك "**جوول ميغدال Joel Migdal**" في دراسته مجتمعات قوية ودول ضعيفة، إلا أن الدولة بقيت حجر الزاوية في التحليل وتفسير الظواهر السياسية.[3]

لكن بعد تطور الظاهرة الدولية والتكنولوجية سجلت مرحلة نصف العقد الأخير ظهور فواعل مؤثرة في النظام الدولي عبر قدرتها على التأثير في صياغة السياسة الخارجية مما دفع إلى اتساع نطاق وحدات التحليل لتدرج التنظيمات الدولية الحكومية والغير حكومية، الشركات المتعددة الجنسيات، الحركات التحررية والقوى الداخلية (الأفراد) في إطار تحليل أمني أكثر شمولا.[4]

---

[1]- محمد سالم أحمد الكواز، (النفط مرتكز الحروب الأمريكية الجديدة في القرن الحادي والعشرين)، مركز الدراسات الإقليمية، المؤتمر العلمي السنوي الأول لكلية التربية الأساسية- 34-34 أيار 2008، الموصل، العراق.

[2]- عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، د.ط، 2010، ص280.

[3]- بن جيلالي محمد الأمين، (أكاديميا: دينامية التجديد الإستملوجي لمفهوم الدولة وفق السياسة المقارنة)، العدد الثاني 2، 2014، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص238.

[4]- محمد السيد سالم، تحليل السياسة الخارجية، دار الجيل، القاهرة، ط2، 2001، ص132.

لأول وهلة يعتقد الدارس أن نظريات التكامل والإندماج فقط هي التي تعنى بتفسير ظاهرة التعاون والتكامل في حين أن الظاهرة موجودة في جميع النظريات بدراجات متفاوتة حتى ضمن الواقعية التي يعتبر التعاون والتكامل فيها نسبيا مستحيلا يدرس مطلب التعاون والتكامل والمقومات والشروط النظرية التي تعتمدها نظريات العلاقات الدولية وعلاقته بمفهوم محوري وهو الأمن كقاعدة وهدف أساسي.

المطلب الرابع: التكامل في نظريات العلاقات الدولية:

التكامل الإقليمي هو ذلك الفضاء الجغرافي المتقارب والذي تنشا بمقتضاه روابط قيمية ومصلحية وأمنية مختلفة بين أجزائه تكون الدافع لبناء كيان موحد وفق إتفاقيات ومؤسسات تسهل عملية وحالة التعاون والتكامل بين انشطة ووظائف الوحدات وقراراتها المتخدة وردود فعلها حيال واقعها الاقليمي بجميع جوانبه الاقتصادية، الامنية، الثقافية والإجتماعية والسياسية ككل متكامل يتجاوز المفهوم الصلب للسيادة القطرية لتصبح الوحدات أكثر فاعلية في إطار فضاء حيوي أكبر، يتميز بدرجة ومستوى أمني مرتفع ونسيج متماسك ومتصل جغرافيا وأمنيا داخل النظام الدولي على حد تعبير "هائنس فان جينكل".[1]

أما "ارنست هاس" فيرى أن التكامل "مسار تسعى الوحدات السياسية للتمركز حوله وتدين بالولاء لمؤسساته الفوقية وسلطته التي تمتد على الوحدات السياسية المكونة له" فنستنتج من التعريف أن التكامل عبارة عن منهج تسلكه الوحدات من أجل تحقيق مصالحها تحت إشراف سلطة فوقية تتجاوز القطرية في كل متكامل في إطار التعاون والتنسيق الذي يتجاوز الأهداف المصالح الضيقة ويتبنى التخطيط الإستراتيجي رفيع المستوى.[2]

[1]- سعيد علي أحمد طه، خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الأفريقية: حالة تجمع دول الساحل والصحراء سين – صاد)، مجلة افاق افريقيا، المجلد الثالث عشر – العدد الرابع والأربعين – 2016، السودان، ص 13-14.

[2]- خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية: تجارب وتحديات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم القانونية، 2005-2006، ص. 44

الفرع الأول: طبيعة التعاون الأمني في نظريات العلاقات الدولية:

لطالما شكل التعاون موضوع جدل بين نظريات العلاقات الدولية بين من تنفيه وبين من تجعله أساسا للتفاعل السلمي بين الوحدات داخل النظام الدولي قبل أن نتطرق لمقاربة الدول المغاربية للتعاون الأمني سنعرج على التعاون في نظريات العلاقات الدولية.

_ الواقعية:

ترى المدرسة الواقعية التقليدية أن التعاون أمر صعب إن لم يكن مستحيلا ذلك أنها تعتبر سلوك الدول في سعيها للسيطرة مشابه لسلوك البشر الطامح على الدوام للسيطرة والهيمنة أضف الى ذلك إعتبارها الصراع سمة طبيعية في النظام الدولي ومعطى مسبق يمنع التعاون في بيئة يشوبها الشك، في حين يترك الواقعيون الجدد إحتمالا صغيرا للتعاون في إطار سلطة مركزية (دركي العالم) تضمن إحترام تطبيق الإتفاقيات الدولية ذلك أن الدول دائما تسعى لإكتساب أكبر قدر من القوة وتحقيق أقصى درجات المصلحة على حساب الدول الأخرى وهي دائما ضمن حساب المصالح النسبية التي يشترط أن تكون هذه المصالح متكافئة ليحصل التعاون قصير المدى و ما يجعل التعاون على المدى الطويل محكوما بالفشل تغير المصالح أو ميلها لصالح طرف من الأطراف أو تغير العلاقات فلا عدو دائم ولا صديق دائم ما يصعب مهمة التعاون طويل الأمد في ظل التغيرات في ميزان القوى والمصالح، أما الواقعية المشروطة فهي أكثر تفاؤلا إذ تؤكد على أن احتمال التعاون وارد في ظل متطلبات وأهداف الدول الأمنية وإن كان تعاونا مضمونا قصير الأمد يراعي تكافؤ المصالح النسبية للدول لأنه في الأخير تحتل المصالح الضيقة والقطرية وعلى رأسها الأمن الأولوية في تفضيلات الوحدات داخل النظام الدولي.[1]

[1]- سمير جسام راضي، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية، (مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية بغداد، د.ن.ع، 28 فبراير 2019)، ص.ص.1-3.

_البنائية:

تجادل البنائية أن ما يحدد المصالح وعلاقات التعاون والفوضى و الصراع ليست الحسابات العقلانية والعوامل المادية إنما تنبع من العوامل المعيارية الأفكار والهويات والمعتقدات فالفوضى ليست معطى مسبق كذلك التعاون و الصراع كلها عمليات تصنع على مستوى البنى الاجتماعية وتنعكس على المستوى السياسي أي أن سلوك الدول ينبع من طبيعة تصورها للمصالح والتهديد وطبيعة ادإدراكها وتفسيرها للفعل الخطابي، بالتالي فإن التعاون يحصل إذا اجتمعت مصالح الدول حول نفس المعايير[1]،لأن وحدة القيم تعني نفس المصالح بالنسبة للبنائيين فالوحدات التي تملك نفس الأفكار والمعايير تتشابه الى حد كبير في التحليل والأفضليات وتحديد مفاهيم المصالح الأمنية والتهديد إضافة الى التجارب والمواقف والأحداث التاريخية التي تعتبر محددا مهما لتحديد علاقات العداء والتعاون.

_ الليبرالية:

تقدم الليبرالية نظرة تفاؤلية تجاه النظام الدولي فرغم إعترافها بفوضويته إلا أنها ترى أن الوحدات السياسية تولي أولوية للمصالح الإقتصادية على حساب الصراع كما أن التعاون المضمون على المستوى الاقتصادي يؤدي إلى توسعة للتكامل في المجالات الأخرى خاصة الأمنية منها لأن حماية المصالح الاقتصادية يتطلب درجة عالية من التواصل وتبادل المعلومات وفي نفس الوقت تحفيزا يتجاوز مفاهيم السيادة الجامدة، كما تولي أهمية كبيرة للقانون والمنظمات الدولية في ضمان التطبيق الأمثل للاتفاقيات والمعاهدات الدولية خاصة في حالة الشك والريبة السائدة بين الدول خاصة إذا توافرت المعارف التوافقية لذا النخب داخل السلطة الحاكمة حسب "دافيد ميتراني"، وتسمح مكانة المهيمن بتوزيع المكاسب على شكل سلع على الدول الصغيرة علاوة على ذلك يحصل

[1]- عبد الحميد مشري، التعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني_ البنائي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016- 2017، ص. 55-61.

التعاون الدولي من خلال تكامل الوظائف والمصالح بين الدول في إطار الاعتماد المتبادل على حد تعبير ميتراني " الشكل يتبع الوظيفة". [1]

الجدول 01: التعاون في نظريات الأمن.

	طبيعة النظام الدولي	درجة التعاون	نوع التعاون
الواقعية الكلاسيكية	فوضوي	تنفي التعاون	أمني يخدم المصالح النسبية المؤقتة
الواقعية الجديدة		تعاون قصير الامد	
الليبرالية	فوضوي يخضع لتنظيم منظمات فوق دولاتية	تعاون طويل الأمد	اقتصادي
البنائية	تحدد التصورات الأمنية سلمية او فوضوية النظام الدولي	تعاون نسبي	تعاون تتحكم فيه درجة توافق المصالح والقيم الأساسية للمجتمع

الجدول من إعداد الباحث.

الفرع الثاني: نظريات التكامل والاندماج:

_ المدرسة الوظيفية:

تعتبر الوظيفية المصالح والإحتياجات المتبادلة أساسا مهما للتقارب والتعاون بين الدول خاصة فيما يتعلق بالمعرفة إذ تولي إهتماما خاصا بدور العلماء والخبراء في عملية صنع القرار العالمي في إطار تطور التكنلوجيا وتراجع مفهوم السيادة المقدسة والنظرة القطرية للدول لتركز بالتالي على مفاهيم الإعتماد المتبادل في مجالات وظيفية تقنية وإقتصادية محدودة عبارة عن مشاريع مشتركة تشكل اللبنة الأولى للتكامل الإقليمي من شأنها المساهمة في تلبية إحتياجات الأفراد لتحفيزهم على رفع وتوسيع مستويات التكامل لتشمل مجالات عدة على حد تعبير "**دافيد ميتراني David Mitrany**" فإن نهج تكامل الدول يهدف إلى دمج الفرد على أمل تحقيق تأثيرات غير مباشرة

[1]- رتيبة برد، الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية: نظرة عامة عن أبعادها الاقليمية والعبر اقليمية، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد06، ع.01، 2022/03/31، ص.ص.727-730.

لتعزيز عملية التكامل"[1]، إذ تلعب عملية الرفاه وتلبية الحاجيات الضرورية طويلة الأمد دورا مهما في قابلية الأفراد لتجاوز عروض الدولة الوطنية الثانوية قصيرة المدى وبالتالي الإيمان بفعالية المؤسسات والوكالات الإقليمية والعالمية في توفير مستوى معيشي وإستقرار ونوعية خدمات أحسن مما توفرها الحكومات الداخلية بالتالي سيدرك الأشخاص إمتيازات التعاون الدولي الذي ينفي العنف والحرب ومفاهيم القومية والقطرية ويعتمد على المؤسسات الدولية والحكومات العالمية في إدارة المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والأمنية.

لا تنفي الوظيفية العلاقة بين القوة والرفاه إذ تستعمل القوة أحيانا في إدارة وردع والرقابة على جماعات المصالح والمؤسسات وضبطها وفق احتياجات الأفراد فكلما زادت فرص الاعتماد المتبادل والمبادلات التجارية وحركة الاتصالات تناقصت احتمالات الحرب حسب اعتقاد "دافيد ميتراني"، رغم ذلك لا تنفي الوظيفية قوة الدول ذلك ان التعاون مرتبط مباشرة الى جانب الأفراد بارادة الدول ومدى تنازلها لصالح عملية وحالة التعاون والتكامل الإقليمي.[2]

ستجذب المصالح ذات الاهتمام المشترك للجماعة ومن هم خارجها حسب "ميتراني" للتغلب على الانقسامات الإقليمية ويدعو ميتراني إلى ترتيبات مؤسسية جديدة من شأنها أن تنمو بشكل عضوي لتنعكس الاحتياجات المتطورة والعلاقات المترابطة بين الافراد فإذا كان على المرء أن يتخيل خريطة للعالم تظهر الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية فستظهر على شكل شبكة معقدة من المصالح والعلاقات التي تعبر وتعكس الإنقسامات السياسية خريطة تنبض بحقائق الحياة اليومية للافراد واحتياجاتهم فهم الأساس الطبيعي لرفع درجة الولاء من على مستوى الدول الى المنظمات الدولية التي هي حقيقة فاعلة تحت حكومة دولية مشتركة .[3]

---

[1]- Diego Castañeda Garza, International Integration Theories Regional Scenario,ITESM-SAL, August 19/ 2006, p.p.1-5.

[2]- عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، ديوان المطبوعات الخارجية، الساحة المركزية: بن عكنون، الجزائر، 2008/02، ص.ص.83-88.

[3]- Tobias Theiler, International functionalismAnd democracy, European Journal ofInternational Relations 2022,Vol. 28, p.316

كما أعرب ميتراني على أن "السلام أكثر من مجرد غياب العنف"حيث جادل بأن المجتمع العالمي هو شرط مسبق للحكومة العالمية فكان ينظر إلى القومية والفوضى الدولية على أنها من الأسباب الكامنة وراء إنقسام المجتمع العالمي إلى وحدات متنافسة. وأن إنشاء مثل هذا المجتمع من شأنه أن يحل المشاكل النظام الدولي.[1]

تولي الوظيفية الجديدة إهتماما بالغا لإدراك النخب والحكومات داخل الدول في عملية التكامل إذ يشكل إستعدادها وإرادتها عاملا مهما في عملية التكامل حيث يعتبر "ارنست هاس" فاعلين السياسيين من أهم القوى الدافعة للتكامل إذا كانت مستعدة لتغيير ورفع الولاء لكيانات فوقية أكثر جدارة بالإدارة من الدول القومية، عكس وظيفية "متراني" التي تأكد على أن التكامل يجب ان ينطلق من المجالات الدنيا وينتشر ليمتد إلى المجالات العليا يرى "ايرنست هاس" أن التكامل يجب أن يهتم أولا بالمجالات الحيوية المهمة لذا الدول والتي لها مكانة مهمة في إقتصادياتها ثم يمتد الى السياسات الدنيا أما على مستويات التكامل: فإذا اعتقد ميتراني أن رفع الولاءات من على مستوى الأفراد الى المستوى الدولي مباشرة فإن الوظيفية الجديدة تركز على التكامل الإقليمي كمرحلة أولية تفسح المجال نحو تكامل دولي أكثر اتساعا.[2]

_ النظرية الاتصالية والتكامل الأمني:

تهتم النظرية الاتصالية بمجموع العلاقات والتفاعلات وشبكات الإتصال بين الوحدات داخل عملية التكامل وقد إعتبر كارل دويتش الأمن مجالا أساسيا للتكامل بصفته متطلبا قاعديا يضمن بناء عملية وحالة التكامل وينفي غيابه المجالات التكاملية الأخرى بالتالي فإن الهدف هو بناء مجتمع أمني يتمتع بكثافة إتصالية متبادلة بين الوحدات تكون سببا في تلافي الحروب والنزاعات واعتماد الطرق السلمية والتعاون والحوار كأسس للتعامل السليم بين المجتمعات الأمنية خاصة وأنها تشترك في الدفاع عن نفس القيم الأساسية: (أمنية إجتماعية واقتصادية والتي تتجاوز حدود

[1]-Mihai Alexandre Escu,David Mitrany: From Federalismto Functionalism,Babes-Bolyai University, March 2007, p.p 4-5.

[2]-هدى معماش، تحليل معضلة التكامل المغاربي في ضوء المقاربات التفسيرية لنظرية التكامل والاندماج، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، ع. الاول، يونيو 2016، ص.ص. 239-240.

الدول يرى دويتش أن الأفراد سيعلقون آمالهم على المنظمات الدولية لحماية منظومة قيمهم الراسخة.

من خلال دراسة أقامها دويتش على أربعة عشر حالة تكامل حول العالم خلص الى أربع مهام تشكل المهام الرئيسية لعملية أو حالة التكامل:

2- حفظ السلام: والتي يمكن من خلال مؤشرات وإحصائيات ومعلومات حول درجة الإستعداد العسكري والتسلح والإستنفار وميزانية القطاع العسكري.

3- التوصل إلى إمكانات متعددة الأغراض: والتي يتم تحديدها بناءا على الناتج القومي وتنوع قطاعات التجارة.

4- سعي المجتمع لتحقيق مهمة محددة: ويمكن رصدها من خلال المؤسسات والبنى المشتركة داخل التجربة التكاملية.

5- تحقيق الذات ودور الشخصية: من خلال إمكانية الدفاع على الرموز والقيم المشتركة وإنتاج أخرى تواكب التطور والحركية مع الحفاض على القيم الراسخة أو القيم الأصلية.

وقد طرح "كارل دويتش" نوعين من مجتمعات الأمن:

-مجتمع الأمن المندمج: وهو النوع الذي يحصل فيه التكامل على جميع الأصعدة والهدف منه ليس الحفاظ على السلم فقط حيث تتصل الوحدات فيما بينها الى أن تصل لمجتمع سياسي مندمج.

-مجتمع الأمن المتعدد: وهو مجتمع الأمن الذي تقتصر علاقات الوحدات فيه على الجانب الأمني فقط دون جوانب التكامل والهدف منه الحفاظ على السلم كهدف صرف.[1]

[1]- نسيمة طويل، التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم المقاربات النظرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع – كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر -بسكرة، ع. الثالث، اكتوبر 2018، ص.ص. 113-115.

الفرع الثالث: النظرية الدستورية:

ـ الطرح الفدرالي:

إسم الإتحاد مشتق من الكلمة اللاتينية foedus التي تعني تحالف، عهد أوإتفاق تم بصفة طواعية وأسس على درجة من الثقة المتبادلة فالإتحاد هو شكل من أشكال الدولة في العلاقات الدولية ويقول Elazar Daniel: " تضم المبادئ الفيدرالية مزيجا من الحكم الذاتي

والحكم المشترك " فإن ما يميزها عن الحالات الوحدوية الأخرى هو أنها تتكون من حكومة مركزية وحكومات متعددة فرعية تمثل الدول الأعضاء يكفلها الدستور للدول الأعضاء. السلطة التشريعية king يعرف الإتحاد بأنه:"ترتيب مؤسسي، يتخذ شكل الدولة القومية ذات السيادة لكن ما يميزه حقيقة أن حكومته المركزية تضم الوحدات وتخضع إجراءات قرارها على بعض لأسس دستورية راسخة"

ويعبر Burgess على ذلك عندما قال:" أن الإتحاد هو تنظيم محدد الشكل يشمل الهياكل والمؤسسات والإجراءات والتقنيات التي تميزه عن أشكال الدولة الأخرى بشكل واضح ".[1]

من الناحية التحليلية، يتم تعريف الإتحاد على أنه:

نظام حكم مركب من أجزاء ووحدات مكونة والحكومة العامة التي تكسب قوتها من تفويض الشعب لها عبر الدستور، ولكل منها سلطة التعامل المباشر مع المواطنين في ممارسة جزء كبير من تشريعاتها وإدارتها والسلطات الضريبية، وينتخب كل منها مباشرة من قبل مواطنيه.[2]

تتجلى السمات الأساسية للطريقة الفيدرالية بقدر في مبادئها التأسيسية والتوجيهية ومرونة أساليبها التي تتيح إمكانية خلق تآزر بين قطبين ترسيخ الاعتماد المتبادل عن طريق التضامن وفقا

[1]- Søren Dosenrode, Federalism Theory and Neo-Functionalism: Elements for an analytical framework,Centro Studi SUL Federalismo Persrctiveson Federalism, p.10

[2]- Sergio Fabbrini, Democracy and Federalism in theEuropean Union and the United States: Exploring post-national governance, published by Routledge 2005, London and New-York, p.p 9-10 .

لتقسيم العمل الأمر الذي يؤدي إلى التجمعات التي تقام على تضامن الهويات العرقية والقومية والثقافية وتطورها في إطار الفيدرالية حيث تتحد المجالات الاقتصادية الرئيسية مع التنوع في عملية إدارة التنوع في سبيل ثراء دول وشعوب الاتحاد التي تدعمها شبكة من الولاءات المتعددة والشعور بالانتماء[1]، والمصلحة والدوافع المشتركة للاتحاد من اهمها :

- الدوافع القيمية التي تندرج ضمنها من وحدة الأصل، اللغة، التاريخ، الثقافة والتقاليد.
- دوافع الامنية التي تتمثل في التهديد الخارجي.
- الدوافع الجيوستراتيجية في التموقع وزيادة التاثير والقوة.[2]

- **خصائص الأنظمة السياسية الفدرالية:**

1) السلطة على السياسة العامة المركزية مقسمة بين الحكومة الفيدرالية والحكومات الفرعية الأخرى.

2) يكفل الدستور لكلا الحكومتين صلاحيات وسلطات كما ينظم العلاقة بينهما.

3) في النظام الفيدرالي لكل من الحكومات المركزية والفرعية صلاحيات وسلطات تقديرية ونظام إدارة مستقل محليا داخليا لكنه تابع خارجيا للحكومة

4) توفير تدابير إحتياطية ومساحة من الحرية للممثلين المعتمدين من الأقاليم للتعبير عن آرائهم بكل أريحية.

5) دستور مدون يسود ولا يمكن تعديله من طرف واحد ويحتاج إلى موافقة عدد كبير من الوحدات المكونة للفدرالية.

6) هيئة تحكيمية تتمثل في المحاكم للنظر بشأن النزاعات بين الحكومات.[3]

---

[1] -Group d'études et de recherche notre Europe, (Dusan SIDJANSKI, The FederalL Approach To TheEuropeanUnionThe Quest For An Unprecedented European Federalism, Research and Policy Paper, n° 14, July 2001) , p.52.

[2]- عياد محمد سمير، التكامل الدولي (دراسة في النظريات والنماذج)، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان: الجزائر، 2013، ص. 47.

[3]- روبالد ل واتس، ت. غالي برهومة ومها بسطاميء ومها تكلا الأنظمة الفيدرالية، منتدى الاتحادات الفيدرالية، اوتاوا: كندا، 2006، ص.16.

_ الطرح الكنفديرالي:

جاءت الكلمة في المصطلح الفرنسي "Confédération d'Etats" (اتحاد الدول) وهي جمعية أو اتحاد الدول التي تفوضبعض الصلاحيات للسلطات المشتركة.

كما في الاتفاق وردة كلمة "الكونفدرالية" بمعنى عديم اللون، لأنها تشير فقط إلى مجموعات تعاقدية تمثل كيانات وشخصيات معنوية مجردة دون أن سلط الضوء على ميزات محددة من النوع الذي تصفه مصطلحاتها الإشتقاقية.

يسعى الإتحاد الكنفدرالي إلى تحقيق الأهداف العامة للإتحاد المتمثلة في المساعدة والدفاع ضد الهجمات الخارجية والتخريب بحكم القرب الجغرافي للدول التي تدخل في الجمعية أو الإتحاد إضافة للعوامل الإجتماعية للتكامل مثل اللغة أو الدين أو على الأقل التقاليد التاريخية التي تشكل درجة التجانس في المؤسسات السياسية لجميع أعضاء المجموعة.[1]

يمكن تعريف الإتحاد الكنفدرالي للدول على أنه اتحاد دول مستقلة كاملة السيادة داخليا وخارجيا عبر إبرام معاهدة دولية بموجبها تقرر توكيل مهمة التنسيق المولاءمة في مجالات محددة للهيئات المشتركة لتحقيق أهداف هذا التجمع الذي من ميزاته أن هذا النوع من الإتحادات أن والولايات أو المقاطعات أو الدول الكنفدرالية تحتفظ بسيادتها كاملة مستقلة تجاه النظام الدولي. مبدئيا يقوم الإتحاد على معاهدة تأسيس فإن أي تعديل يتطلب إجماع مواقف الدول الكنفدرالية وهو دليل على ترسيخ وتقديس مبدأ السيادة والمساواة بين الوحدات داخل الاتحاد كما أن الكنفدرالية لا تفرض شخصية معنوية أو قانونية جديدة مثلما هو الحال في الإتحاد الفيدرالية بل على عكسه الاتحاد الكنفيدرالي ليس الدولة الفائقة أو العليا حيث لا يمكنها أن تخلق إرادة أعلى تخضع لها الدول الأعضاء. بل يتم تقليص دور المؤسسات بشكل عام إلى الحد الأدنى الصارم، وتظل صلاحياتهم محدودة بالمقارنة مع صلاحيات الوحدات بحث تشبه الظروف التي يعملون في ظلها إلى حد ما آليات التشاور البسيط التي تجري في إطار المؤتمرات الدبلوماسية.[2]

[1] -Europen Commission For Democracy, The modern concept of confederation,Santorini, 22-25 September 1994, Science and technique of democracy No. 11,p.15

[2] -Alioune Sall and Moubarack Lo, Will Ecowas Benefit from BeingTransformed into a «Confederation OfStates» ?, July 2020 ,Policy Brief,p.2.

الجدول 02: معادلة التكامل من خلال نظريات الاندماج.

	مستويات التكامل	مجالات التكامل	شروط التكامل
الوظيفية الكلاسيكية الجدد	تكامل عالمي رفع ولاء لمستوى الحكومة العالمية تكامل إقليمي كمرحلة أولى يكفي	اقتصادي تقني يعتمد على تبادل المعلومات والتكنولوجيات	تكامل الوظائف والمصالح والحاجيات الأساسية للأفراد
الاتصالية	تكامل إقليمي (مجمعات الامن)	الأمن	كثافة الاتصال والتنسيق بين الوحدات
الدستورية	فدرالي داخلي كنفدرالي إقليمي	سياسي	التنازل لصالح الكيان القانوني الجديد

الجدول من إعداد الباحث.

الفصل الثاني

التكامل ضمن الظروف الأمنية

في المنطقة المغاربي

دفعت التراكمات التاريخية الاستعمارية إلى جانب فوضوية النظام الدولي وعدم إستقرار نظام ميزان القوى العالمي وظهور أنواع جديدة من الفاعلين المؤثرين في النظام الدولي والتهديدات العابرة للقارات بالدول إلى التكتلات والاتحادات والتكامل كإستجابة مباشرة لمتغيرات الجديدة ولضماناًكبر درجة من أمنها مجتمعة مما نتج عنه مجموعة من التكتلات والإتحادات منها ما كلل بالنجاح ومنها ما لا يزال قيد التجربة وأبرزها تجربة التكامل والإندماج المغاربي رغم المقومات المشتركة التاريخ اللغة الدين والنسب ومفهوم الأمن والتهديدات التي تستوجب رد فعل مشترك من هذا المنطق يتناول هذا الفصل مستويات الأمن المغاربي داخليا وإقليميا ويحاول أن يفك اللبس حول ما إذا شكل البعد الأمني حلقة وصل ويدفع للتجربة التكاملية المغاربية أم أنه كان المعرقل الذي حال دون إتمامها.

يعالج هذا المبحث أهم أبعاد الأمن الداخلي والذي يتمثل في توفير رؤية وصفية وتحليلية لأهم المتغيرات الداخلية الأمنية والتي تشمل الأمن السياسي والتحولات الديمقراطية للدول المغاربية وعلاقتها بالشرعية وأزمات المؤسسات والتداول على السلطة والإستقرار السياسي والأمني دون أن نقصي متغيرات الأمن المجتمعي والثقافي الذي يراعي الهوية والمكونات الإجتماعية المختلفة في المنطقة وعلاقتها بالإستقرار مع التأكيد على أهمية الأمن الاقتصادي ومخلفات الاستعمار في تكوين نماذج مختلفة داخل نطاق مغاربي واحد ومدى تأثيرها على مسار التجربة الاندماجية المغاربي.

المبحث الأول: التكامل ضمن متغيرات الأمن الداخلي للدول المغاربية:

يمكن فهم طبيعة الأمن الداخلي على أنه مفهوم واسع وشامل يرتبط ويؤثر تأثيرا مباشرا على حياة وسلامة ورفاه مواطني الدول داخليا. لا تتعدى تهديداته العنف في إطاره القطري وتشمل: الإرهاب، التمرد والضغوط المالية والكوارث الطبيعية كحرائق الغابات والزلازل الفيضانات والعواصف.

تستخدم أحيانًا مصطلحات أخرى للإشارة إلى مفهوم الأمن الداخلي، على سبيل المثال: نزاع منخفض الحدة أو الكثافة أو الأمن القومي، حيث يوجد اختلاف في تعريف الأمن الداخلي ففي الأدبيات القانونية المادة 1 (2) من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية جنيف تشمل مصطلحات: حالات الإضطرابات والتوترات الداخلية ولكنها لا تقدم تعريفا واضحا، وقد ورد في البداية كمرادف للتحرر من التهديدات العسكرية والإكراه السياسي، ومع تطور المفهوم ضم أبعادا أخرى بيئية وصحية واقتصادية.[1]

وقد ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الدورة الأولى لانعقادها سنة 1971 وجمع المؤتمر خبراء حكوميين في جنيف تناول موضوع الأمن الداخلي بمعنى الإضطرابات الداخلية والحالات التي لا يوجد فيها نزاع مسلح ذا أبعاد دولية، مع وجود صراع داخلي تشوبه بعض مظاهر العنف، يتوافر هذا الشرط في حالات التمرد على الدولة والتي تقوم السلطة باستخدام أدوات الإكراه المادي المشروع والمشروط للاستعادة النظام الداخلي.[2]

[1]- Dr. Hanif Qureshi, Internal security: An internationaloutlook,(Indian police Journal, New Delhi, June 2020),p.p.4-5.

[2]- International Committee of the Red CrossUnit for Relations withArmed and Security Forces 19 Avenue de laPaix, the law of armedconflict, Internalsecurityoperations,Geneva: Switzerland, June 2002, p.5.

كما يدخل في نطاق تركيبة الأمن الداخلي كل ما يتعلق بتهديد الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات والأفراد من نمو سكاني مرتفع، اختلافات في مستوى المعيشة، الصراعات العسكرية، الإرهاب، الحركات المتطرفة والجريمة.[1]

يتناول هذا المطلب التجارب الديمقراطية للدول المغاربية بعد الحرب الباردة إلى سنة 2021 حيث يبرز مجريات الحياة السياسية وأهم التغيرات السياسية العنيفة والسلمية ودور المؤسسات وطبيعة الأوضاع الأمنية والاديولوجيات والتيارات السياسية التي كانت تتصدر المشهد الأمني والسياسي وكيف أثر عدم الإستقرار السياسي والأمني على مشروع الوحدة المغاربي.

المطلب الأول: الأمن السياسي المغاربي:

مر الأمن السياسي في المنطقة المغاربية بفترات انتقالية كادت أن تودي بالطابع الإجتماعي للدول ما أدى إلى دخول بعضها في دهاليز ومسارات أمنية أثرت على التنمية والمشاريع المشتركة التكاملية وإنشغلت بترتيب أمور البيت الداخلي.

_ في حالة الجزائر:

نتيجة لأحداث الشغب سنة 1988 والتي تحولت من كونها مطالب اجتماعية إلى مطالب سياسية تدعو إلى التعددية والانفتاح في الجزائر، أقرت الحكومة الجزائرية في 23 فيبراير 1989 دستورا جديدا نص في مادته 40 على إمكانية إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي ما دامت تحترم الحريات والقيم الأساسية والهوية والوحدة الوطنية وأمن وسلامة التراب الوطني... وأنه لا يمكن تأسيسها على أساس الدين واللغة والعرق أو جنس أو على أساس نقابي أو إقليمي ترسيخا للتحول السياسي سارعت الحكومة إلى فتح المجال أمام الأحزاب السياسية وسرعان ما برز 30 حزبا سياسيا جديدا بعد حقبة الحزب الواحد تصدرت الأحزاب الإسلامية المعارضة الواجهة في الانتخابات البلدية بعد نيلها أغلبية الأصوات سنة 1990و 188 مقعدا في البرلمان عقب

[1]- Heidi Tiimonen, MaaritNikander, Interdependence of Internal and External Security, Published by Ministry of the Interior International Affairs Unit, December 2016, LönnbergPrint and Promo, p.12.

الانتخابات التشريعية سنة 1991 متقدمة على جبهة التحرير الوطني لكن الحكومة قضت بتعليق مهام المجلس الشعبي الوطني عقب مرسوم رئاسي سنة،1992 على إثر الضغوط قدم الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته مسلما بذلك مهمة إدارة الجزائر للمجلس الأعلى للدولة والذي ضم خمسة أعضاء برئاسة محمد بوضياف، علقت الدورة الثانية من الإنتخابات نتيجة لعدم حصد أي حزب للأغلبية واقتناع من الحكومة آنذاك أن مساري الديمقراطية والإسلام لا يمكن أن يلتقيان،وكرد فعل عكسي تأسس ما يسمى بالحركة الإسلامية المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ والجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي قادت تمردا مسلحا ضد مؤسسات الدولة وكوادرها بالإضافة إلى النيل من منشآتها الاستراتيجية ثم تنظيم اغتيالات عشوائية ضد مفكرين وشخصيات فنية وإعلامية بارزة وانتهت باستهداف المدنيين العزل والتي قضى على يدها العشرات حتفهم،[1] على خلفية إعلان الرئيس اليمين زروال استئناف العملية الانتخابية سنة 1995 التي حاولت التنظيمات الإرهابية منعهم من الإدلاء بأصواتهم بدافع أن الانتخابات غير شرعية عبر بلاغات المنشورة.

زادت الحرب تعقيدا بعد 1996 ما دفع الجزائر إلى تجنيد قوى الدفاع الذاتي والحرس البلدي كقوة أمنية موالية للجيش تنتشر في القرى والمداشر مهمتها حماية منشآت ومعالم الدولة والاشتراك في القتال حين حدوث المواجهات مع الجماعات الإرهابية المتطرفة.

إيمانا أن الأزمة لا يمكن أن تحل بالسلاح فقط باشرت الدولة الجزائرية عدة مبادرات سلمية الغرض منها تفكيك الجماعات الإرهابية عبر دعوتها إلى وضع السلاح والالتحاق بعائلتها مع ضمانات بعدم المتابعة القضائية، إلا من حق عليهم وثبت اشتراكهم بمجازر ضد المدنيين، وأيضا حمايتهم من انتقام الجماعات الإرهابية التي كانوا ينتمون إليها وهذا ما تضمنته محاور قانون الرحمة الذي أعلنه الرئيس اليمين زروال، ثم توالت المبادرات مع الرئيس بوتفليقة عام 1999 عقب انتخابه مع قانون الوئام المدني، وإجراءات جمع السلاح من القوة الاجتماعية وإدماجها ضمن

[1] رشيد التلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، مؤسسة كارنجي للشرق الأوسط، ع.07، يناير 2008، ص.ص. 2-5.

الجيش، ثم الإنتهاء بميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي تضمن سياسات العفو والتعويضات والتي طوت فيها الجزائر حقبة دامية من تاريخها أدت إلى تغيرات جذرية على مستوى طبيعة النظام السياسي والدولة والمجتمع[1].

تخلى العالم عن الجزائر لتختبر أخطر أنواع التهديدات فتكا ألا وهو الإرهاب ليكسب الأجهزة الأمنية خبرة كبيرة في التعامل وهذا التهديد حتى غدا صيتها ذائعا عالميا خاصة بعد أحداث 2001، لكن الحلال عسكري لم يدم إذ لجأ النظام السياسي مع الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة إلى مقاربات جديدة أكثر سلمية حقنا للدماء من قانون الرحمة إلى قانون الوئام المدني (2005) ثم تبلوره لمشروع المصالحة الوطنية لإدماج مسلحي الجماعات ودفعهم لتسليم أنفسهم بعد خسائر 200 ألف قتيل طوت الجزائر صفحة دامية من تاريخها.[2]

تركت العشرية السوداء أثرا نفسيا عميقا في الجزائريين دفعتهم إلى التريث والخوف من المراحل الانتقالية عرفت مرحلة ما بعد الأزمة انتعاشا على مستوى الخزينة العامة للدولة بعد ارتفاع أسعار النفط عالميا لكن لم ينعكس هذا الرفاه على مستوى معيشة المواطن البسيط رغم ذلك لم ينجرف الجزائريون وراء ثورات الربيع العربي تفاديا لسيناريو دموي آخرا، وأعطى العالم درسا في التعقل والوعي، مع ذلك لم يخلوا الصمت من بعض الاحتجاجات في 2011 لكنها كانت مطالب اجتماعية أكثر منها سياسية تمكن النظام السابق من احتوائها واكتفى بمجرد سياسات ترقيعيه لتجاوز الأزمة، التي سرعان ما دوى صداها بعد ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة أججت الوضع في الجزائر ما دفع جحافل الشعب تنكب إلى الميادين والشوارع في 22 فبراير 2019 لكن بطريقة سلمية وحضارية أشادت بها وسائل إعلام عالمية، حاول النظام السياسي تدارك الوضع بفترة سنة لإقامة انتخابات رئاسية مع تنازل الرئيس عن الترشح لكن قد فات الأوان، دخلت الجزائر مرحلة انتقالية لعب الجيش فيها دور الحياد والضامن وتولى بن صالح رئاسة

[1] فوزية زواولة، المصالحة الوطنية وبناء السلام في الجزائر هل من دروس تستفيد منها ليبيا؟، المؤسسة الجامعية الأوروبية، 7 مارس 2022، ص.ص. 6-12.

[2] بوحنية قوي، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: تقييم حصيلة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، فبراير 2017، ص.4.

الدولة لحين انتخابات 12 ديسمبر التي تمخض عنها انتخاب رئيس الجمهورية الحالي عبد المجيد تبون لتدخل الجزائر مرحلة ترسيخ للديمقراطية ومؤسسة الدولة.[1]

_ في حالة المغرب:

لم يختبر المغرب أزمات أمنية كبيرة مع الإرهاب داخليا مقارنة بالجزائر لكن هذا لا يعني انعدام الخلايا الإرهابية بالمغرب إذ تم تفكيك الكثير من الخلايا الإرهابية بالدار البيضاء، إضافة إلى تفجيرات مراكش والتي ألقى باللوم فيها على الجزائر، ولم يصطدم مع جماعات الإسلام السياسي أحزاب المعارضة (حزب الاتحاد الوطني للقوات الاشتراكية) حتى بعد فوزه بالانتخابات غداة الاستقلال إذ اتبع سياسة تجفيف المنابع وتحييد الأحزاب المناوئة من الخارطة السياسية حيث أن الملوك يحكمون بيد من حديد لكن ليس حكما فرديا فقط فاليد الحديدية مستمدة من تحالفات تاريخية تتكون من:(عائلات نافذة + أجهزة أمنية + رجال أعمال ...) وهي سلطة أرض المخزن التاريخية التي تقابلها أرض السيبة، فقد انفرد محمد الخامس بالحكم المطلق ولم يختلف الأمر كثيرا مع اعتلاء الحسن الثاني للحكم إذ حرص على إخماد جميع محاولات التعبير عن الحرية والمطالبة بالعدالة الاجتماعية وشرع في إستراتيجية ممنهجة مبنية على الاغتيالات والاختطافات السياسية لمناضلي الحركة الوطنية المغربية المعارضة للملك، رغم أن المملكة كانت تقر بالتعددية الحزبية قبل التسعينيات إلا أن جميع تعديلات دستور1962(1970-1980-1992-1996) جاءت لتؤثر سلطة الملك المطلقة على الجيش والحياة السياسية والتشريعية في المملكة إذ أن الملك لطالما آمن بنظرية العدوى أي ما يحدث في الجزائر قد يحدث في المغرب لا محالا لذلك فقد عرفت هذه الفترة من تاريخ المغرب بسنوات الرصاص وتغول سلطة الملك المطلقة.[2]

ولكن بعد اعتلاء الملك الحالي للمغرب محمد السادس سدة الحكم سنة 1999 بادر بعدة إصلاحات اعتبرها البعض تنكرا لتاريخ والده فيما رحب بها البقية لقناعتهم بأنها تخدم التجربة

[1]- سفيان فوكة، أزمات الدولةوالمجتمع وأثرها على مسارات التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا، (الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد. 01، القسم العلوم الاقتصاديةوالقانونية)،2021، ص.317.

[2]- مصطفى خواص، التحولات السياسية في المغرب الأقصى: من الدولة السعدية إلى اليوم، (مجلة التراث، ع10، ديسمبر 2013، جامعة الجلفة: الجزائر)، ص.45.

الديمقراطية في المملكة خاصة بعد الاعتراف الدولة بممارسات القمع والاغتيال والمفقودين التي خلفها نظام والده واستحداث لجان تحقيق مهمتها تعويض العوائل المتضررة من حقبة العنف البائدة تمثلت في هيئة التحكيم المستقلة و هيئة الإنصاف والمصالحة ومحاولة فتح المجال أمام الأحزاب الإسلامية مع الإفراج عن زعمائها لكن سرعان ما خيم شبح الإرهاب إثر أحداث ماي 2003 بالدار البيضاء، مع تغير المشهد السياسي في المغرب عن السابق تبقى التعديلات والإصلاحات الداخلية بعيدة نوعا ما عن الديمقراطية إذ ما زال الملك يحتفظ بزمام السلطات التنفيذي والقضائية ويعين رئيس الحكومة بموجب الدستور ما جسدته استحقاقات 2007.[1]

ومع بزوغ ثورة تونس وليبيا اتخذ النظام المغربي وضع المراقب الحذر كما قدم تنازلات للحكومة ولو صوريا كنوع من الإصلاحات السياسية وعمل على إدماج الأحزاب الإسلامية في الحياة السياسية لتفادي الاصطدام معها خاصة بعد اكتساح حزب العدالة والتنمية الانتخابات البرلمانية 2011 التربع على 125 مقعدا ليشكل ائتلافا ضم 4 أحزاب من اليسار واليمين والوسط وتحالفا ثنائيا مع حزب التقدم والاشتراكية ذلك أن الدستور يمنع الأحزاب من حصد أغلبية مقاعد البرلمان، لكن تم التخلص من بن كيران بعد فشله في الحوار مع الأحزاب وتم استبعاده من انتخابات 2016 بعد تجاوز أحداث الربيع العربي[2]، ثم تعاقبت حكومات العثماني وأخنوش 2021 لكن لا يوجد الجديد حيث مازال الملك يحتفظ بكامل صلاحيات الحكم المطلق.

_ في الحالة التونسية:

لم يختلف الأمر كثيرا في فترة الثمانينات والتسعينيات في تونس فبعد الانقلاب الأبيض 1987 الذي قام به زين العابدين بن علي على بورقيبة حيث كان يشغل منصب رئيس الحكومة

[1]-مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، (مارينا أوتاواي، ميريديثرايلي، المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي، سلسلة الشرق الأوسط" الديمقراطية وسيادة القانون"، رقم71)، سبتمبر 2006، ص.ص. 12-20.
[2]- محمد أبو رمان، آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطربالإسلاميون وتحديات "ما بعد الربيع العربي"، الناشر مؤسسة فريدريش ايبرت، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017، ص.ص.71-73.

وقبلها كان ضابطا ثم وزيرا للأمن الوطني التونسي عمل في دهاليز الأمن طويلا حتى تدرج إلى أعلى مناصب الدولة ليصبح أمينا عاما للحزب الاشتراكي الدستوري وهو الحزب الحاكم.

لم يختلف الأمر مع الرئيس الجديد إذ اتبع سياسة تكميم الأفواه والأحكام القضائية الجائرة في حق المعارضة وفي حق الشعب الذي رمي به في غيابات المعتقلات والسجون، وعلى مدار 23 سنة من الحكم ورغم التعددية الحزبية التي أقرها الدستور إلا أن الحزب الحاكم كان يحصد أغلبية الأصوات والمقاعد في الانتخابات التشريعية وتزور الانتخابات الرئاسية ليفوز زين العابدين بن علي بـ 5 عهدات رئاسية (1994-1996-2002-2009) بذل فيها الجهد النفيس لإرساء مبادئ العلمانية ومحاربة الحجاب وطمس الهوية الإسلامية للمجتمع التونسي. ونتيجة لرواسب المراحل الاستبدادية السابقة والمخاضات الديمقراطية المجهضة وسيطرت النخب الحاكمة على السلطة وحالة الانسداد التي وصلت أوجها في 2011 سنة الغليان والانفجار الذي يدوي صداه حتى يومنا هذا سنة التغيير سنة التحولات السياسية في المنطقة العربية والمغاربية على حد سواء تفاوتت الدول في الاستجابة لهذه التحولات التي نالت معظمها من أنظمة حكم دامت سلطتها إلى ما يفوق 30 سنة من إدارة بلدانها.

إن صفعة البوعزيزي لم تكن إلا القطرة التي أفاضت الكأس لان الثورة التونسية وليدة إرهاصات ظهرت بوادرها من احتجاجات الجنوب التونسي في 2008 والتي وقع ضحيتها مواطنان برصاص الشرطة المنددة بالأوضاع الكارثية والفساد السياسي المستشري في جسم الدولة لكن النظام استطاع احتواء الأزمة آنذاك.[1]

إنطلقت شرارة الثورة التونسية إثر تعسف شرطية تجاه بائع متجول فأقدمت على صفعه وإهانة كرامته أمام الشعب وتدفع رواية أخرى أن الشاب تقدم للمجلس الولائي ليشكوا حالته المزرية للمصالح المعنية لكن لم يجد منصفا في كل الأحوال ورغم تعدد الروايات لم يتوقع أحد أن البوعزيزي الشاب الجامعي الذي اضطرته الظروف سيقدم على حرق نفسه تعبيرا عن حجم المذلة

[1]- السرجاني راغب، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م، أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2011، ص.ص. 54-82.

التي مورست في حقه وكرد فعل عكسي ثار أصدقائه وأفراد من عائلته وفئة كبيرة من الجمعيات الحقوقية والأحزاب التقدمية لتتسع دائرة الاحتجاجات حتى عمة بلدية سيدي بوزيد فقامت الأجهزة الأمنية باستعمال القوة الا مشروطة في التعامل مع الشعب الثائر مما أدى لسقوط قتلى أجج الوضع لينتشر خاصة بعد خبر وفاة البوعزيزي في 4 يناير 2011 ليشمل البلديات المحاذية والوطن بأكمله[1]، ويهرب بن علي من البلد ليترك منصب رئاسة الجمهورية في حالت شغور لكن سلوك التوافق والتنازل للمصلحة الوطنية على حساب المبادئ الحزبية بين حزب النهضة والأحزاب العلمانية الأخرى ساهم في الإدارة السلمية للمرحلة الانتقالية مع التزام الجيش التونسي الحياد قاد البلاد لإعلان المجلس التأسيسي الذي بدوره قدم دستور 26 جانفي 2014 الذي نظم الانتخابات الرئاسية والتشريعية[2].

ولتخطوا تونس أول خطواتها في بر الأمان والاستقرار وتدخل في مرحلة إصلاح شامل يراعي أحكام الدستور، لكن رغم التجربة الديمقراطية الانتقالية الرائدة إلا أن البرلمان والحكومة لم يستطيعا أن يحوزا على ثقة المواطن التونسي حسب رصد لاستطلاعات رأي من 2014 إلى 2020، بحيث أحصت بنسب متفاوتة من 2015-2016-2017 إن 57% إلى 60% من التونسيين لا يثقون بالبرلمان والحكومة في حين سجلت أعلى نسب انعدام الثقة سنة 2018-2019 حيث تراوحت ما بين 60 إلى 64% من مستويات انعدام الثقة في الجهاز التنفيذي والتشريعي، ذلك ما حذا بالرئيس قيس سعيد إلى شن حملة ضروس أسفرت على تجميد البرلمان ورفع الحصانة على النواب و إقالة رئيس الحكومة وتولي مسؤولية الجهازين لرئاسة الجمهورية وتعيين" نجلاء بودن" لرئاسة الحكومة، إلى حين الاستفتاء الشعبي المزمع تنظيمه في 25 تموز/يوليو 2022 بعد تعديل الدستور وبالتالي إجراء انتخابات تشريعية بحلول 17 من ديسمبر، وتبقى الأطراف في حالة ترقب بعد جملة التغييرات الذي اعتبره البعض انقلابا على مكتسبات الثورة

[1]- عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها ، دار العربية للعلوم ناشرون، ، بيروت،كانون الثاني/ يناير 2012، ط1، ص.ص.199-200.

[2]-إشراق بالزين، صالح الدين الجورشي وآخرون، تقييم الانتقال الديمقراطيفي تونس بعد 5 سنوات، تونس،مركز الكواكبي التحولات الديمقراطية، ديسمبر 2015، ص.ص.43-93.

التونسية وتوقع غليانا شعبيا لكن النتيجة أتت عكس التوقعات حيث لاقى التغيير تأييدا شعبيا منقطع النظير لهذه القرارات بعد اليأس الذي انتشر في الشارع التونسي من فشل البرلمان والحكومة في المساهمة في إدارة السنوات البائدة بعد دستور 2014.[1]

_ في الحالة الليبية:

فكك معمر القذافي الرئيس الأسبق لليبيا جميع مؤسسات الدولة لينفرد بالحكم المطلق فأسس للحكم المركزي الموحد الذي ارتكز على الإدارة الشعبوية بدل الإدارة العامة، لم يعد نظام معمر القذافي بحاجة للجهاز الحكومي ولا لمؤسسات التمثيل الشعبي إيمانا منه بنموذج ديمقراطي يصل القمة مع الشعب مباشرة بداعي أن ديمقراطية المؤسسات ما هي إلا مبادئ صورية لا تقبل التطبيق على أرض الواقع وهذا ما جسده الكتاب الأخضر الذي كتبه معمر القذافي شخصيا ليصبح دستور الجمهورية الليبية الديمقراطية الشعبية واستبداد أجهزة الدولة بما اصطلح عليه ب "اللجان الثورية" التي أصبحت فيما بعد جهاز استخباراتي يرصد المعارضين في الأوساط الجامعية والسياسية والاجتماعية وبالتالي التعامل معهم معاملة الجلاد للضحية وقمعهم بدل أن يكون قناة تواصل مباشر بين الحاكم والمحكوم في إطار الديمقراطية المباشرة التي ادعاها النظام إلى أن سقط حصنه سنة 2011.[2]

إثر ثورات الربيع العربي، لم تسر ليبيا على خطى التجربة الديمقراطية التونسية نظرا للغياب التام لمؤسسات الدولة فكان من الضروري تنظيم انتخابات 07-جويلية 2012 تمخض عنها جهاز تشريعي لقيادة المرحلة بقوة القانون (المؤتمر الوطني العام) الذي سرعان ما فشل في مهمة استرداد وجمع السلاح واحتكار أدوات الإكراه المادي المشروع في يد الأجهزة الأمنية (الجيش والشرطة) لتحقيق الاستقرار والشروع في ترتيب أمور البيت الداخلية والتحضير لتسطير قواعد دستورية تسير

[1]- وحدة استطلاعالرأي opinion polling unit، اتجاهات الرأي العام التونسي نحو التجربة الديمقراطية، (سياسات عربية، دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ع.52، المجلد1، سبتمبر 2021، الدوحة، ص.ص.106-110.

[2]- حمزة أطيش وأنورالفيتوري، إصلاح الإدارة العامة في ليبيا، مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصاديةوالإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، يوليو 2021، ص22.

المرحلة الانتقالية في البلاد إلا أن الميليشيات أبت التنازل عن السلاح حتى تحمي مكتسبات ثورة 17 فبراير والتي تعتبر مصدر شرعية هذه الجماعات التي تتبع لقوادها المختلفين في الأهداف والإيديولوجية كل هذا حال دون تحقيق التوافق والإجماع، وأفرزت انتخابات 2012 فوز تحالف حزب القوى الوطنية بأغلبية مقاعد البرلمان 39 مقعد مقابل 17 مقعد لحزب العدالة والبناء ومقعد واحد لحزب الأمة الوسط، وترأس علي زيدان الحكومة الجديدة لكنه تعرض لمعارضة شديدة من الجماعات المسلحة والتهديد ما دعاه للفرار إلى ألمانيا وتقديم استقالته وفي بداية سنة 2014 حكم المؤتمر الوطني العام وترأسه نوري ابو سهمين الموالي للتيارات الإسلامية دعا بإقامة دولة إسلامية ما دفع الجنرال خليفة حفتر للانشقاق والانقلاب ودعا بحل المؤتمر الوطني العام وتشكيل حكومة تصريف أعمال إلى حين إعلان إنتخابات برلمانية جديدة هزم فيها الإسلاميون ورفضوا نتائجها ليعلن حفتر عن عملية الكرامة وتعلن الميليشيات عن عملية فجر ليبيا لتدخل صراعا حامي الوطيس وقد أفرز الصراع عن حكومتين حكومة طبرق الشرعية التي تأيد حفتر وحكومة طرابلس التي تؤيد المؤتمر الوطني العام، وتم الاتفاق عن وقف إطلاق النار بين القوات حفتر والمليشيات من رعاية الأمم المتحدة سنة 2016 وتشكيل حكومة وفاق وطني لكن حكومة طرابلس لم تسمح لهذه الأخيرة في تسلم مقراتها ليستأنف الصراع المسلح في 2017[1].

وفي 2018 أعلنت الو.م.أ عن توجيه ما أسمته بالضربات الدقيقة على بؤر تابعة لداعش، وما زاد الطين بلة هو توقيع فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني لاتفاقية عسكرية مع تركيا في 28 أكتوبر 2019 واتفاقية بترسيم الحدود البحرية التي تسمح لتركيا بالتنقيب عن الغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط بعد تشديد الخناق من طرف قبرص ومصر والدول الأوربية عليها، وبالفعل دعمت تركيا عسكريا حكومة السراح مما حذا بها للسيطرة على عدة مناطق في ليبيا مما أجج الصراع والتفرقة، وتدخل مصري بما عرف بإعلان القاهرة 6 يوليو 2020 مع تأكيد أن

[1]-وليد عبد الهادي العويمر، مصطفى محمد عمر سعد، أثر الجماعات المسلحة على التحول الديمقراطي في ليبيا (2011-2020)، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، ع.15، 2021، ص.ص. 23-31.

الحل السياسي الداخلي هو الحل للأزمة[1] تلتها مبادرة الجزائر التي اشتركت في محادثات مؤتمر برلين 1 ومؤتمر برلين الثاني 2020-2021 كما استضافة الجزائر لوزراء خارجية دول الجوار لبحث الأزمة الليبية والتأكيد على الحل السلمي والقانوني من خلال انتخابات 24 ديسمبر 2021[2]، لكن تم تأجيلها كسابقاتها في 2018و 2019 إلى حين الوفاق بين الأطراف الرئيسية في الأزمة.

_ في حالة موريتانيا:

بتاريخ مثقل بالانقلابات في عملية التداول على السلطة التي سادة في الستينات والسبعينات والثمانينات والتسعينيات بل وحتى الألفينات مرة التجربة السياسية الموريتانية بفترات عصيبة تنازع الحكم المدني والحكم العسكري فيها السيطرة على مقاليد الحكم لتعرف بالمرحلة المختلطة، بدأت هذه الحقبة مع معاوية ولد الطايع 1991 والذي أقر التعددية الحزبية رغم الطابع العسكري الذي كان يوجه الحياة السياسية آنذاك إلا أن هذا التحول السياسي أولته المؤسسة العسكرية على أنه ركون للحكم المدني فأعقبه انقلابين عسكريين أحدهما فاشل 2003 والثاني 2005 ناجح، ليدير بعد ذلك أعلى ولد محمد فال المرحلة الانتقالية إدارة عسكرية، حتى في أكثر مراحل الحكم المدني في موريتانيا كان الحكم العسكري وصيا على السلطة خاصة في فترة حكم سيدي محمد ولد الشيخ 2007-2008 ليعقبه انقلاب عسكري من محمد ولد عبد العزيز ومحمد ولد الغزو ومن ثم تفرد محمد ولد عبد العزيز بالحكم في 2009 وقد نادى الأحزاب والأطياف السياسية على اختلاف مشاربها بمرحلة إصلاح تمتد من 2008 إلى 2018 تتخللها توافقات وتنازلات لأجل المصلحة الوطنية ونادى آخرون بمقولة أن موريتانيا تحتاج إلى الأمن أكثر مما تحتاج إلى الديمقراطية لكن على العموم عرفت فترة 10 سنوات الأخيرة من 2008 إلى 2018 جملة تحولات من بينها طرح مبادرة تعديل الدستور في 2011 بفعل ثورات الربيع العربي إلا أن الشارع الموريتاني بقي

[1]-شريفة فاضل محمد بالط، تأثير الإرهاب والتدخل الدولي على مستقبل الدولة القومية (دراسة حالة للدولة الليبية2011-2020، مجلة البحوث المالية، مجلد 21، ع03، يوليو 2020، ص.ص.776-779.

[2]- بلال أوصيف، أزمة الانتقال الديمقراطي في ليبيا ورهانات الانتخابات الرئاسية 2021 هندسة العقد الاجتماعي، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 04، ع.02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة: الجزائر، نوفمبر 2021، ص.64.

هادئا، وبالفعل تمت العملية في إقرار مقترح للتعديل في 2012 ليتم بعدها تعديل الدستور في 2017 ويتم تنظيم انتخابات رئاسية منتصف سنة 2019 أفرزت مرشح المؤسسة العسكرية ووزير الدفاع محمد ولد الغزواني رئيسا للبلاد بعد طعن المعارضة في نتائج الانتخابات وخروج بعض الشباب المنتمين إليها للشارع لكن أجهزة الأمن داهمت مقرات الأحزاب واحتوت الأزمة لتدخل موريتانيا عهدا مليء بالتحديات.[1]

يجب تطوير منظومة ديمقراطية حقيقية في منطقة المغرب العربي تنبني على مبادئ التشاركية وحرية التعبير والتي يمكن بدورها أن تفسح المجال للشعوب في تقرير مصير الوحدة والتكامل في سبيل مواجة التحديات الأمنية المختلفة لكن المراحل الأولى من التجارب الديمقراطية كانت تفتقر المؤسسات والثقافة السياسية الازمة والتي تعدد من بلد مغاربي الى آخر، أن تتبع تاريخ الثقافة السياسية لمنطقة المغرب العربي يبرز مدى تعدد النماذج الإقتصادية والسياسية التي تبنتها الدول عقب الإستقلال والحرب الباردة حيث فضل المغرب النموذج الليبرالى اقتصادا والتعدّدية الحزبية سياسيا في حين إختارت الجزائر أما الاشتراكية

إن الثقافة السياسية الدارجة في منطقة المغرب العربي تولي أهمية كبيرة للدولة والتي تتحكم في الإقتصاد(الحمائية) والمساعدات الإجتماعية والصحة والغذاء والمنتجات المدعمة ما يجعل من الدولة الوحدة الأساسية للتحليل ومصدر القرار الأوحد في المنطقة دون الاعتماد على الشعوب.

الحكم الراشدوالرشوة حسب تصنف التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية فإن الجزائر احتلت المرتبة 94 من أصل 177 دولة، في حين لم يقف المغرب بعيدا بمرتبة 91 أما موريتانيا فجاءت في المركز 92 في حين تفردت تونس بأقل درجة فساد بالمقارنة والدول الأخرى بمرتبة 77 وهي معدلات فساد عالية نتيجة هياكل صنع القرار المغلقة وانتشار القطاع العام والاتوقراطية والبيروقراطية في المغرب العربي.

[1]- علي سعدي عبد الزهرة جبير، الانتخابات الرئاسية في موريتانيا 2019 -دراسة تحليلية-، مجلة القانون والعلوم السياسية، ع02، المجلد 06، 2020، العراق، ص.158.

يؤدي غياب المؤسسات الديمقراطية في المغرب العربي وإقصاء تعبير الشعوب والخيال السياسي إلى الركود والجمود ويشكل خسارة فادحة للفرص والطاقات المتاحة كما يؤسس لاختلال التوازن الجيواستراتيجي بين الضفة الجنوبية وأوروبا التي تحاول تحجيم دور هذه المنطقة لتبقى تابعة على الدوام بصفتها المصدر

الأول للطاقة دون أن ننسى الأزمة في ليبيا والتي خيمة بظلالها على الوضع السياسي والأمني في المنطقة المغاربية.[1]

المطلب الثاني: الأمن الثقافي والمجتمعي المغاربي:

الفرع الاول: المأزق الأمني المجتمعي في دول المغرب العربي:

يعني الأمن المجتمعي قدرة المجتمع على الحفاظ على قيمه الأساسية وإمكانيته على إنتاج أنماط وقيم جديدة تواكب التطور.

إن وحدة القيم في منطقة معينة لا يعني بالضرورة انتفاء الاختلاف ووجود هويات فرعية تحمل خصوصيات ضيقة خاصة بها.

لذلك فإن الصراع وارد في هذه الحالة أو كما سماها" باري بوزان" بالمعضلة أو المأزق الأمني المجتمعي بحيث عرفه على أنه "الشعور الذي ينشأ عند مجموعة ما بغياب أمنها الهوياتي داخل إقليم تتشاركه والسلطة فيحاول كل منهما إقصاء الآخر لتصبح الدولة بدل كنف للأمن إلى وسيلة لفرضه".[2]

رغم وحدة الدين واللغة والعادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية في المغرب العربي ورغم المصير المشترك إلا أنه مزيج متنوع من الهويات والثقافة الفرعية التي قد تفسر النموذج الإجتماعي الوطني

[1]- حاجي فتحي، بوسماحة عبد الحق، تباين الفرص والقيود بين السياسة والاقتصاد في الشراكة الاورومتوسطية، ضمن كتاب: تأثير التغيرات في منطقة المغرب العربي على العلاقات الأورومغاربية (2011-2020) الواقع والاسباب، الانعكاسات والآفاق، تنسيق: د: دالع وهيبة، د. امينة حلال، دار الأمة، 2021، ص.ص. 26-28.

[2]- مراد حجاج، تحديات وآفاق الأمن المجتمعي بالجزائر في ظل التحولات السياسية 2011-2020، مجلة مدارات سياسية، المجلد 05 ع.01، 2021، ص. 194.

العام السائد تجاوزا وتهديدا على خصوصيتها وقد تلجأ إما إلى الاحتجاج ويصل الأمر إلى استعمال السلاح أحيانا أخرى في بعض الدول والمناطق.[1]

_ المكون الأمازيغي بالجزائر والمغرب:

ظهرت بوادر الصراع في الجزائر قبيل نيلها الإستقلال وكرد فعل طبيعي حاولت الجزائر تعزيز اللغة العربية وإرساء النهج الاشتراكي في إطار تعاملها مع مخلفات الاستعمار الذي حاول محو الهوية القاعدية للدولة لتصطدم بالإسلاميين المناهضين للاشتراكية من جهة وتطالب أقلية القبائل بالاعتراف باللغة القبائلية وإدراجها كلغة رسمية إلى جانب العربية فيما عرف بالربيع الأمازيغي 1980، و 1994 حيث تم مقاطعة الموسم الدراسي احتجاجا على قانون 95/05 القاضي بضرورة تعميم اللغة العربية، و 2001 تظاهر من أجل الاعتراف بالثقافة الأمازيغية، ليتم الاعتراف بها في 2002 وإدراجها ضمن مناهج التدريس في 2008، وإعلانها لغة رسمية في دستور 2016.

اختبر المكون الأمازيغي بالمغرب نفس الشعور وحاول رد إعتبار الهوية الأمازيغية بعد حملة التعريب التي سنتها المملكة المغربية لتتشكل في 1981 الملتقى الأول الجامعة الصيفية بأكادير والذي تم منعه فدخل العامل الأمازيغي العمل السري الذي أولته الدولة على أنه تهديد تعاملت معه بكل حزم وخشونة لكنها بادرة الاعتراف بهذا المكون وإصلاحات تساهم في إشراكه في النموذج الاجتماعي.[2]

_أزمة الطوارق:

نجحت الجزائر إلى حد كبير في في إدارة التنوع الثقافي والمجتمعي خاصة بإشراك المكون التارقي بصيغ مختلفة فعلى سبيل المثال لا الحصر عند اختيار الأمانوقال (شيخ القبيلة) أحمد أدبار زعيما

[1]- صالح زياني، مراد بن سعيد، دور شبكات المجتمع المدني في الاندماجالمغاربي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.06، جانفي 2014، ص 13.

[2]- منير العمري، الأمن المجتمعي المغاربي بين الأخطار المتنامية والآليات الضامنة " دراسة حالة الجزائر والمغرب"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، ع.01، 2020، ص.165.

للقبائل من منطلق أن نسبه يعود للعائلة النبيلة من نسب الأم وهو تقليد تارقي راسخ ما أدى إلى ثوران قبائل الطوارق الناطقة باللغة العربية إذ أنها تفضل نمط الخلافة على الطريقة الإسلامية بدل التوارث ليتدخل الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة ويعين عضوا بمجلس الأمة مما ساعد في حل المشكل، وعاد الطوارق إلى الصورة في 2006 بعد رفض دعوى الرئيس الليبي الأسبق معمر القذافي لإقامة وحدة تارقية يمكن أن تدعم مشروع بناء دولة مستقلة وهو في نفس الوقت تفكيك للوحدة الوطنية للدول التي يعيش فيها الطوارق، لكن رغم دمج هذا المكون في اللعبة السياسية والإجتماعية والثقافية إلا أن بعض جماعات الطوارق لا يمكن إبقائها بعيدة عن الجماعات الإسلامية المتطرفة في منطقة الساحل إلا أن موقف القبائل التارقية إزاء إعلان قيامة دولة الأزواد في شمال مالي يحسب لها إذ أبدت استعدادها للتنسيق الأمني مع السلطات الجزائرية التفافها حول موقف الحكومة.

حظيت قبائل الطوارق بمكانة خاصة في النظام الليبي إذ شغر زعمائها مناصب عليا في الدولة بل وحتى أن أغلبهم لم يمسه تغيير الثورة الخضراء لكن التحدي طفا للواجهة بعد سقوط النظام الليبي فبعض الطوارق شكلوا قوة سلاح في الجنوب واندمجوا إلا حد كبير في المجتمع الليبي واعتبرتهم تقارير أمنية سرية قنبلة موقوتة تهدد السلم والأمن العام في ليبيا.[1]

الفرع الثاني: المجتمع المعرفي مشروع إجتماعي لهدم القيم الأساسية للدول المغاربية:

تتميز الدول المغاربية بنموذج قيمي عام يغلب عليه الطابع الإسلامي العربي الذي حاول المستعمر تدميره واختراقه إلا أن أغلب محاولاته باءت بالفشل، إلا أنه أعلن مشروع أو نموذج المجتمع المعرفي وهو نموذج يجمع بين مجموعة من الأفراد تجمعهم نفس الأفكار والرؤى ، لوهلة يظهر أن الغرض من المشروع تطوير المجتمعات إلا أن الحقيقة هي تغيير أنماط التفكير الأصلية لذا المجموعة أي التركيز على المعرفة بدل الانتماء العربي الإسلامي، بالتالي غرس أفكار جديدة لا

[1]- طار هدى، ومسيح الدين تاسعديت، علاقة التوارق بالدول الحاضنة: بين الاندماج، الحراك السوسيو سياسي والتمرد، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع. 38، جوان 2018، ص.ص. 293-295.

تراعي خصوصيات المكون المغاربي العربي الإسلامي إذ أن المشروع يعنى بالتربية والتعليم دون تسطير آليات نقل تكنولوجيا المعرفة والمعلومات.[1]

في محاولات لعولمة الثقافة وجعل النموذج الغربي هو النموذج المتفوق عبر سياسات التبادل والمشروطية المختلفة.

فالدول الأوروبية تنوي إعلان قيم واتجاهات مجردة تحكم سلوك الأفراد والجماعات وتتجاوز خصوصية وأنماط الثقافة السائدة وليس هناك أدنى شك في مدى النجاح الذي حققته تلك الدول في التأثير التراكمي على مجتمعات دول المغرب العربي والقابلة لنقل الكثير من المكونات والعناصر الثقافية المستوردة بمسوغ نقل التكنولوجيا والتنمية وأكبر دليل على ذلك ما نشاهده اليوم من خلال التكييف البرامج التعليمية والإعلام تمكنت هذه الدول دمج دول العالم الثالث.[2]

المطلب الثالث: الأمن الاقتصادي في شمال افريقيا:

_التحديات الاقتصادية الداخلية في المنطقة المغاربية:

تصنف مجتمعات المنطقة المغاربية ضمن المجتمعات الفتية حيث تشكل نسبة الشباب فيها أكثر من 70% معرضة للتهميش والبطالة والفقر مما يجعلها مضغوطة على الدوام وفي حالة صدام مع النخب الحاكمة منذ نيلها الاستقلال، فغالبا ما تتحول المطالب الاجتماعية لمطالب سياسية عنيفة كما حدث في الجزائر 1988 في احتجاجات ما عرف بأزمة الزيت والسكر واحتجاجات 2019 بفعل تراكمات أزمة 2014 إثر تراجع أسعار النفط والغاز و ثورة تونس 2011 وليبيا والمغرب، وبحسب تقارير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ما بين 2000-2003 أن 22% من سكان الوطن العربي يعيشون في الفقر معظمهم في موريتانيا، والمغرب والجزائر وتونس ذلك لتراجع القدرة الشرائية نتيجة لارتفاع الأسعار وتراجع الدخل الفردي والانفجار الديمغرافي[3]، فعدم

[1]- بلخثير نجية، الأمن الإنساني: دراسة في تهديدات أمن الفرد المغاربي، مجلة أبحاث المجلد الثاني، ع. الأول، جوان 2017، ص.51.

[2]- عبدلي سعيد، الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الإفريقية، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، دورية أكاديمية محكمة تعنى بالقضايا التاريخية والاجتماعية كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط: موريتانيا، ع. 2، 2014، ص.11.

[3]-سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقي للنشر، بيروت: لبنان، ط1، 2009، ص.128.

الاستقرار الاقتصادي هو السمة الغالبة داخل الدول المغاربية مع تسجيل معدلات نمو ضئيلة تكون مدعاة لانتشار الفقر والبطالة فبحسب دراسات تهدر 20000 فرصة عمل سنويا نتيجة اللامغرب عربي.[1]

_ تحديات الاستثمار:

كما تصطدم الاستثمارات الخارجية بقيود داخلية مشددة من بينها فرض تأشيرة الدخول للمستثمرين وتحويل الأموال إلى العملة الداخلية المغرب كمثال، وإعادة استثمار الأرباح داخل الدول الحاضنة كما أن الجزائر تشترط إلزامية وجود شريك جزائري يشارك صاحب الاستثمار ويحوز أغلبية الأسهم وتبقى كل من المغرب وتونس أكثر انفتاحا على الاستثمار الخارجي المباشر وموريتانيا، كما أن تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي كشف عن معاناة التجار الصغار من المعاملات الإدارية إلى الخدمات اللوجستية وضعف البنية التحتية في البلدان المغاربية التي قد تدفع إلى انتشار التحايل والبدائل المساعدة لتعزيز تطور وتيرة تقنيات الاقتصاد الموازي.[2]

كما أن أغلب البلدان المغاربية تسطر أولوية الاستيراد على الإنتاج الداخلي مما يدمر السلع المحلية ويقضي على المشاريع المصغرة المحلية،

_ مخلفات الاستعمار على الاقتصاد:

ما زاد الأمر سوءا هو اعتماد الدول المغاربية نماذج اقتصادية مستوردة من الخارج منها اشتراكي ومنها ليبرالي لا تراعي خصوصيات الاقتصادات المحلية ولا تستجيب لمتطلبات التطور والتكيف والتغيير خاصة

في ظل تحديات البطالة والفقر الذي تشهد الدول المغاربية ارتفاعا ملحوظا له حيث يعيش أكثر من

[1]- قصري محمد عادل، معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله، مجلة دراسات إقتصادية، ع.04، المجلد 01، جوان 2017، ص.496.

[2]- صندوق النقد الدولي: إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، (ألكسي كيرييف، بواز ناندوا وآخرون، الإندماج الإقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد، رقم 01-19، 2018)، ص.ص.10-17.

1/3 من المغاربة تحت خط الفقر في حين يعاني البطالة أكثر من 9% منهم.[1]

_ القطيعة بين الفاعل الاقتصادي والجامعة:

كما تسهم القطيعة بين المؤسسات الاقتصادية والحكومة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية وعلى رأسها الجامعة في زيادة المشاكل الاقتصادية واللجوء للحلول الظرفية العشوائية مما حدا بجزائر 2021 بالدعوة لخلق توأمة بين الجامعة والاقتصاد قصد التحرك وفق معطيات علمية وإحصائية دقيقة تعزز استغلال القدرات والموارد المتاحة استغلالا عقلانيا ورشيدا لخدمة أهداف التنمية، رغم الإمكانيات الزراعية والثروة الحيوانية لا زالت الدول المغاربية تعاني من عدم توفر الأمن الغذائي إذ تعتمد مجمل الدول على الإسترداد المفرط من الدول الغربية التي تفرض عليها مشروطية سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة.[2]

_ علاقة توزيع الثروة بالفساد:

كشف تقرير منظمة الشفافية الدولية سنة 2017 أن الفساد ينتشر في أغلب الدول التي يعاني سكانها من الفقر وتدني الأجور.

ثم إن التوزيع الغير عادل للثروة يزيد من إحتمالية إتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء مما يولد عقدة نقص عند المجموعات المستضعفة في المجتمع ويكون دافعا لها نحو الفساد لتحصيل الثروة، ويحيل وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وتدني الأجور مقارنة بقوة العمل المبذول خاصة في الدول المغاربية العامل أو الأجير لتعويض الفارق بالطرق الغير شرعية والملتوية ويسهل العملية أكثر إذا كان يشغل منصبا في المؤسسات المالية أو التجارية في الدولة.[3]

[1]- شيخ فتيحة، التنمية في البلدان المغاربية: بين توجهات واعدة وتحديات هيكلية، (المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ع.10، ماي 2018)، ص.ص.29-34.

[2]- لخضر بن فليس، تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الدول المغاربية، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد06، ع. خاص، 2021، ص.250.

[3]- لعماري وليد، أسباب ومظاهر الفساد في الدول المغاربية وآثارها السلبية عليها، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مجلد 07، ع.02، 2020، ص.187.

_ أزمة المورد الوحيد الأساسي:

تركز الدول المغاربية اقتصاداتها على مورد واحد يساهم بنسبة 80 إلى 90% في دخلها القومي حتى إذا حدث تغير في أسعار الطاقة في السوق العالمية غرقت هذه الدول في أزمات المديونية والتقشف شأن هذه الحالة كل الدول المغاربية فمنها من تعتمد على عائدات المحروقات مثل الجزائر وليبيا ومنها من تعتمد على عائدات السياحة والزراعة كالمغرب وتونس الذين شهد القطاعين تراجعا ملحوظا فيهما خاصة بعد أزمة كوفيد 19 وقيود السياحة والسفر وأزمة ندرة الأمطار التي تؤثر على الزراعة بصفة عامة، تسعى الدول في هذا المجال إلى محاولات تنويع اقتصادها لتوفير البدائل أثناء الأزمات الاقتصادية.[1]

_ تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاديات المغاربية:

أثرت الأزمة الوبائية العالمية سلبا على اقتصاديات الدول ككل وبالأخص الدول المغاربية التي تعاني هشاشة وضعفا في بنيتها الاقتصادية أساسا وقد أخذت مؤشرات تراجع القدرة الشرائية والتضخم والبطالة والفقر في منحنى تصاعدي جراء الإجراءات الوقائية التي أعلنتها الحكومات بفرض الحجر الصحي الذي أثر على الاستثمار والتجارة والطبقة الوسطى والفقيرة من المجتمع، إذ أعلنت المغرب أن تكلفة اليوم الواحد من الحجر تبلغ أكثر من مليار درهم مغربي خاصة بعد تراجع إيرادات القطاع الحيوي السياحي الذي يسهم إلى حد كبير في الدخل القومي الإجمالي في المغرب وتونس، كإنذار بتطور الأزمة خصوصا أن الدول في هذه الحالات تلجأ لاحتياطي الصرف لسد الاحتياج بل وحتى الدول النفطية مثل ليبيا الجزائر عرفت عجزا بعد تراجع عائدات المحروقات في ظل حروب وتنافسية الأسعار العالمية.[2]

[1]- عمر خلف الله، الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في المنطقة المغاربية: دراسة في الواقع والتحديات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد:10، ع 03، جويلية 2021/04/10، ص.166.

[2]- سالم نسرين، بن مساهل آلاء الرحمان، انعكاسات المهددات الراهنة للأمن الإنساني على الدول المغاربية: دراسة في تداعيات التهديد الوبائي كورونا، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية؛ المجلد 3، ع3، سبتمبر 2020، ص. 128.

لعل أهم المتغيرات التي تفسر عدم تقدم التجربة الإندماجية المغاربية تلك المتعلقة بمعطيات الأمن الداخلي للدول المغاربية خاصة في فترة الثمانينيات والتسعينيات،فاستقراء تاريخ التجارب الديمقراطية المغاربية يلقي الضوء على بيئة أمنية مضطربة فبعد إعلان التجربة تكاملية أو اتحاد المغرب العربي دخلت الدول في المنطقة المغاربية في دوامة من العنف غاب فيها الاستقرار السياسي والمجتمعي والإقتصادي استهلتها العشرية السوداء في الجزائر والتي فرضت على الدولة العزلة لمحاولة احتواء خطر الإرهاب ما أدى إلى تراجع تأثيرها في نطاقها الإقليمي وانشغالها حتى بعد ما تمكنت بين القضاء على الإرهاب بلملمة الداخل وتضميد الجراح في نفس الوقت دخل المغرب دوامة من العنف سادت في فترة حكم الملك الحسن الثاني بعده الاعتقالات والعنف ضد المعارضين واستئثار الملك بجميع السلطات ومؤسسات الدولة نفس الشيء بالنسبة لتونس والتي قادة زين العابدين علي انقلابا على الشرعية وتولي مقاليد الحكم وتغييب الانتخابات كآلية من آليات الديمقراطية ولم تبقى موريتانيا بمنأى عن الأحداث بعد التاريخ الطويل من الانقلابات وعدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته البلاد لم يختلف الأمر كثيرا في ليبيا بعد تولي معمر القدافي زمام الأمور بعد أن عزمه تطبيق ما سماه بالديمقراطية المباشرة لان الديمقراطية الغير مباشرة هي ديمقراطية مؤسسات صورية لا تمد للواقع بصلة

إن التحولات السياسية العنيفة والفترات الانتقالية وصراع القوى الإجتماعية في ظل غياب الديمقراطية داخل دول المغرب العربي حال دون تحقيق الاستقرار الداخلي والاستمرار في عملية التكامل وبالتالي التفكك والذي ولد شعورا بالتهديد الخارجي الدائم حتى داخل المركب الأمني المشترك بالتالي تبني استراتيجيات أمنية قطرية من طرف الوحدات وحتى إن حدثت بعض التفاعلات السلمية فإنها استجابة لمصالح مؤقتة كما فسرتها الواقعية الجديدة.[1]

[1]توفيق المدني، إتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتاجيل دراسة تاريخية سياسية، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2006،ص ص. 258-260.

في فترة الألفينات تمكنت الدول المغاربية من تجاوز أغلب أزماتها الداخلية وترتيب أمور الداخل إلا أنها أصبحت تتبنى حلولا أكثر قطرية تستجيب لمصالح الدول الضيقة وهذا ما قد يفسر بعض الزيارات والتطور الخافت لمشروع اتحاد المغرب العربي خاصة ما تخلله هذه الفترة من مأزق الأمن المجتمعي بكل من ليبيا الجزائر والمغرب فيما عرف بإدارة أزمة التوارق والأمازيغ لكن تمكنت الدول المغاربية من إدارة هذا التنوع عبر الاعتراف بجميع المكونات والهويات وإشراكها في العملية السياسية والاعتراف بلغتها كلغة رسمية كإجراءات وقائية تمنع خطر مطالبة هذه المكونات بالانفصال أوالى تبني مقاربة عنيفة ضد السلطة المركزية في الدول المغاربية.

اختبرت الدول المغاربية هذا المعترك الأمني متفردة دون أدنى درجات التنسيق والتعاون فغلبت عليها النزعة القطرية وانعدام الثقة في تسيير المراحل الانتقالية المختلفة كما وضع امتحان الحصار الجوي على ليبيا المغرب العربي محط التجربة بعد أن طالب القذافي القادة المغربيين بتفعيل بند الدفاع المشترك إلا أن الدول الأخرى لم تبدي أي رد فعل يذكر ما أدى بليبيا إلى مقاطعة حضور الاجتماعات وإيقاف المشاريع المشتركة التي تعهدت بإنشائها في إطار المغرب العربي وما يفسر نزعتها الدبلوماسية نحو إفريقيا.

نستنتج مما سبق إن معطيات الأمن الدولي كمرحلة أولى كان دافعا رئيسيا حذا بالدول المغاربية إلى أن تركن إلى مقاربة تعاونية وتكاملية استجابة للأحداث الدولية الكبرى وأزمات الصراع والتهديدات إلا إن معطيات الأمن الداخلي أثنت الدول المغاربية وحالة دون استمرارها في التجربة الإندماج المغاربية بل وحتى في أهم فترات الاستقرار لم تعرف هذه التجربة تطورا كبيرا بعد التعاون والتنسيق الخافت والذي لا يرقى إلى المستويات المرجوة.

يتطرق هذا المبحث إلى مستوى أعم وأشمل ليوقد الضوء على عوامل الأمن الإقليمي والتهديدات والهواجس المشتركة التي تؤرق المنطقة المغاربية على اختلاف أنواعها منها ما هو تماثلي متعلق بالوحدات والدول من جملتها تداعيات أزمة الساحل وعلى رأسها الأزمة في مالي والنيجر ما يجعلهما بؤرة نزاع ومساحة مواتية للتهديدات الغير تماثلية كنشاط الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة

غير الشرعية إضافة إلى الأزمة في ليبيا وبالتالي شبه الدول الفاشلة على الحدود المرتبطة بالأمن المغاربي وتداعيات التطبيع المغربي الذي قوض أي احتمال نحو الوحدة المغاربية.

المبحث الثاني: الأمن الإقليمي المغاربي:

إن انشغال المنطقة المغاربية داخليا وانكفائها داخل حدودها وغياب التنسيق والتعاون بين الوحدات فوت عليها فرصة التموقع ضمن النظام الدولي حيث يغلب الطابع المنفرد في توجهاتها واستراتيجياتها ما جعلها على الدوام تخضع للتبعية والمشروطية بدل أن تكون بمنطق الجماعة وتتفاوض ضمن مركب أمني يتيح لها ميزة القوة ويحميها في إطار محيط ملتهب ملئ بالتهديدات العابرة للقارات (الارهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة الغير شرعية) والتي قد تقوض الأمن الإقليمي بسهولة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي:

هيمن المستويين العالمي والوطني على التحليل الأمني نظرًا لديناميكيات الأمن التي تتسم بالعلائقية بطبيعتها ، فلا يوجد أمن لأي دولة قائمة بذاتها بمعزل عن الدول الأخرى، فالأمن الإقليمي عبارة عن مخاوف مشتركة لذا معظم دول تقطن منطقة ما حيث الدول مرتبطة ببعضها البعض بشكل وثيق بما فيه الكفاية على المستوى الإقليمي الذي يعتبر بمثابة ساحة حيث تتفاعل أقصى درجات الأمن القومي والعالمي ،ومكان حدوث معظم الإجراءات والتفاعلات من الصداقة والعداء مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل التماسك جغرافيًا للأمن والاعتماد، غالبًا القرب الجغرافي المحلي والجوار المادي البسيط يميل إلى إقامة تفاعل أمني بين الجيران أكثر مما بين دول تقع في مناطق مختلفة، وهي نقطة أكدها "والت" فالتجاور فعال للأمن لأن العديد من التهديدات تنتقل بسهولة أكبر لمسافات قصيرة منها لمسافات طويلة فالتأثير الجغرافي يعتبر القرب من التفاعل الأمني هو الأقوى والأكثر وضوحًا في القطاعات العسكرية والسياسية والمجتمعية والبيئية. القاعدة العامة أن التقارب يزيد من التفاعل الأمني بين الوحدات داخل مستوى أمني إقليمي واحد.[1]

[1]- F. Söderbaum et al. (eds.), Theories of New Regionalism (Regional Security Complex Theory in the Post-Cold War World *Barry Buzan(Palgrave Macmillan, a division of Macmillan Publishers Limited 2003، p.141.

تناول كل من بوزان وويفر (1992) Wæver،(1993) مسألة الأمن الإقليمي بعد الحرب الباردة فاستخدماه لدراسة المجمعات الأمنية كمستوى تحليل موجود بين الوحدات الفردية والنظام الدولي باعتباره كاملا.

تفترض النظرية وجود أنظمة فرعية إقليمية كساحة للتحليل الأمني، يقدم إطارًا تحليليًا للتعامل مع أهم الهواجس الأمنية، حيث تخشى معظم الدول جيرانها أكثر من القوى البعيدة، وتتبع بشكل صارم الترابط الأمني على النظام الدولي، فإن النمط الطبيعي للترابط الأمني في النظام الدولي الفوضوي المتنوع جغرافيًا هو نظام إقليمي لمجموعات مقرها مختلف جغرافيا الغرض منها توفير مستوى حماية أكبر.

كان التعريف التقليدي للمجمع الأمني عبارة عن مجموعة من الدولالتي ترتبط تصوراتها ومخاوفها الأمنية الرئيسية ببعضها البعض لدرجة أن لا يمكن تحليل مشاكل الأمن القومي أو حلها بمعزل عن بعضها البعض.

تم تحديث هذا التعريف لمراعاة كل من التبديل الرسمي الذي يمجد التحليل الدولاتي إلى الأسلوب البنائي ما تمخض عنه.

التعريف القياسي الآن هو: مجموعة من الوحدات التي يتم تأمين عملياتها الرئيسية من منطلق أن مجموع أمونها مترابط لدرجة أن مشاكلهم الأمنية لا يمكن تحليلها أو حلها بمعزل عن نتاسق الوحدات.[1]

على الرغم من ظهور مقاربات مختلفة بالفعل ، إلا أن الإقليمية الأمنية ليست مجالا دراسي متطور على نطاق واسع، قدم بوزان مفهوم الأمن الإقليمي على أنه مستوى تحليل التفاعلات الصراعية والسلمية داخل منطقة جغرافية متقاربة لكن يعتبر بعض المنظرين أن هذا التحليل قد فشل في تفسير مختلف أنماط العلاقات المعقدة التي تنشئ بين المكونات، ما حذا بكارل دويتش

[1]-Barry Buzan and OleWæver, Regions and PowersThe Structure of InternationalSecurity, Cambridge University Press,2003, Edinburgh Building, Cambridge CB2 2RU, United Kingdom,p.p.43-45.

Karl W. Deutsch إلى تبني التحليل وفق المنظور البنائي كمجتمع الأمن وهو مفهوم الشراكة الأمنية الإقليمية ويقترح نموذجًا وصفيًا من التعرف على سمات عدد كبير من عمليات التعاون الأمني الحالية التي تهدف إلى تحديد أهداف الشراكة الأمنية الإقليمية التي تعتبر بمثابة ترتيب أمني دولي للمنطقة التي نشأت من الإجماع بين الحكومات على التعاون في التعامل مع التهديدات الأمنية وتعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة من خلال الاستفادة من أنواع مختلفة من الاتفاقات والأدوات والآليات مثل الضمان الرسمي: المعاهدات، والمنظمات الدولية، واتفاقيات العمل المشترك والتجارة وعمليات الحوار المتعددة الأطراف بما في ذلك اتفاقيات وتدابير بناء الثقة ، وإجراءات الدبلوماسية الوقائية ، وتدابير التعاملمع البيئة المحلية.[1]

المطلب الثاني:التحديات الإقليمية الأمنية المغاربية:

الفرع الاول: التهديدات التي تفرضها أزمة الساحل على الأمن المغاربي:

عوض أن تكون أزمة الساحل عنصرا لتوحيد دول المغرب العربي على مستوى الأمن الإقليمي أصبحت عامل تنافر جراء التنافس بين المغرب والجزائر ما حذا بكل منهما لتطوير سياسات قطرية متعلقة بالأمن القومي تجاه منطقة الساحل، سعت الجزائر دائمًا إلى ممارسة نفوذ كبير في منطقة الساحل، منذ اندلاع تمرد الطوارق في التسعينيات ، كانت في طليعة البحث عن خلق آليات التعاون عبر تفعيل آلياتها الدبلوماسية، فكانت لاعبا محوريا في اتفاقيات السلام بين متمردي النيجر ومالي والحكومات المعنية (1995 الى 2005)، كما بلورة الجزائر مبادرة تضم الدول المحورية المعنية بالأزمة في الساحل عام 2010 لمجموعة من ما يسمى بدول "الميدان" وضمت كلا من الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر، كما أنشأت وحدة جمع المعلومات الاستخباراتية مقرها في الجزائر العاصمة، ومنذ عام 2004 احتضنت الجزائر للمركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT) الذي تم إنشاؤه بمبادرة منها في إطار الاتحاد الإفريقي، يشارك المغرب

[1]- Fulvio Attina, Regional security partner ship: the concept, model, practice, And a preliminary comparative schem, (Jean Monnet Centre Euro Med Department of Political Studies – University of Catania, July 2005 – JMWP n.58, p.5

في عمل سابقا مع السعي للتعويض عن عزلته عن الإطار القاري متعدد الأطراف من خلال النشاط الملحوظ في الثنائي ودون مستوى الإقليمي. فيما لا يتردد المغرب في الترويج لنفسه على أنه شريك للاتحاد الأوروبي فيما يخص التهديدات الأمنية الإرهابية القادمة من الجنوب، فعمد إلى تنظيم اجتماع وزاري بشأن أزمة الساحل في إطار الأمم المتحدة خلال هذه الفترة نفسها، إن التنافس بين الجزائر والمغرب قديم يتبلور منذ اندلا ع نزاع الصحراء الغربية في عام 1975، لدرجة أنه حتى اليوم، فإن الخلاف الجزائري المغرب

حول القضية الصحراوية يعيق أي محاولة لتطبيع العلاقات الثنائية وإعادة إطلاق مشروع اتحاد المغرب العربي.[1]

نظرا لميوعة الحدود المغاربية مع دول الساحل، يصعب السيطرة عليها بالنظر إلى سهولة الاختراق بين الساحل والمغرب العربي، فإن العدوى أمر لا مفر منه، نحن نشهد انتشارا واسعا لشبكات المافيا وأنشطتها في البلدان المغاربية وزيادة في مستويات الجريمة المنظمة بجميع أشكالها من الاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة وانتشار الأمراض المعدية على طول الحدود الفاصلة بين دول الساحل ودول المغرب العربي. هناك خطر حقيقي من زعزعة الاستقرار، خاصة بعد حتى من انفصال بعض المناطق الحدودية التي تخرج جزئيا من سلطة الدولة المركزية قد تشكل هذه التداعيات خطرا داهما على المدى المتوسط والبعيد إذا لم يتم التعامل معها في إطار جماعي على مستوى المغرب الكبير.[2]

[1]-Aomar Baghzouz, Le Maghreb et l'Europe face à la crise du Sahel : Coopération ou rivalités ? Open edition journals, 2013, p.10

[2]- Ellinor Zeino-Mahamalat et ReiffldHelmut Ellinor, La crise sécuritaire au Sahel Quelles répercussions sur les pays du Maghreb arabe ? Publié par : Le Centre Maghrébin d'Etudes Stratégiques, Maroc, Edition 2015, p.144.

– المحددات الداخلية للأزمة في الساحل الإفريقية:

نتيجة لإنعدام الاستقرار السياسي وعجز أنظمة الحكم على التعامل بفعالية مع المدخلات ومعالجة المشاكل المختلفة تطورت الأوضاع في كل من مالي والنيجر لتصبح مشاريع انفصالية تهدد الداخل والخارج على حد سواء.

_ أزمات النظم السياسية في مالي والنيجر:

وفق تحليل "لوسيان بايPyeLucian" و" جوزف لابالومبارا Joseph LaPalombara" لأزمات النظام السياسي أدت أزمات الهوية والتغلغل والتوزيع والمشاركة والشرعية والمشروعية إلى انسداد الأفق السياسي والاجتماعي والاقتصادي من الحكومات المركزية في مالي والنيجر إلى عدم الاستقرار داخليا نتيجة تعنت النخبة الحاكمة في الاستجابة لمطالب مختلف المكونات الإثنية والعرقية داخليا وتهميشها بدل إشراكها في عمليات المشاركة السياسية وإقصائها في توزيع الثروة بدل إدماجها في المجتمعات المحلية، إثر هذه التراكمات تولد شعور بالظلم داخل الأقليات المختلفة مما حدا بها لتبني أفعال عنيفة تركن لاستعمال السلاح ضد الجانب الرسمي وإعلان مشاريع انفصالية .

– في حالة مالي:

منذ تخلص مالي من الاحتلال الفرنسي سنة 1960، تأرجح المشهد السياسي نحو الصراع بين الحكومة المركزية في باماكوا والطوارق الذين نالهم من التهميش القدر الكبير في شمال مالي، إثر إقصائهم من عملية المشاركة والتوزيع والتنمية كنتيجة عمد الطوارق لتنظيم الحركة الوطنية لتحرير أزواد وقادوا ثورة مسلحة ضد الحكومة المالية ليس للاعتراف فقط بكيانهم ولكن لإنشاء كيان رسمي موازي للدولة المركزية[1] يضمن لهم حقوقهم المهدورة ويحمي موروثهم الثقافي نتيجة تراجع مؤشرات الانتماء والولاء لدولة مالي القطرية، ما أحدث انقساما بدوره بين الجماعات التي تدفع

[1]- عتيقة كواشي، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي، (مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع. الثامن–جانفي 2016)، ص.453.

بمشروع الانفصال وجماعات أخرى تطالب بالحكم الذاتي ونيل مطالبها وحقوقها داخل دولة مالي ومن أهم هذه الجماعات:

_ الحركة الشعبية لتحرير الأزواد.

_الجبهة الاسلامية العربية لتحرير الأزوادوهي جماعة تركن للاستعمال السلاح.

_الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد المنشقة عن الحركة الشعبية لتحرير الأزواد لرفضها الإمضاء عن إتفاق تمنراست للسلام 1991 من أجل تحقيق استقلال شمال مالي. _ _ _الجيش الثوري لتحرير الأزواد انشق عن الحركة الشعبية لتحرير الأزواد.

_ الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الأزواد.

_الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد والجيش الثوري لتحرير الأزواد.

_حركة 23 ماي: التحالف الديمقراطي من أجل التغيير.

_ المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد.

_الحركة الوطنية لتحرير أزواد وتأسست في 2011 لتضم الماليين العائدين من ليبيا بعد الثورة.

_ حركة 23 ماي الذي ترأسه التي ضمت المجندين السابقين في نظام القذافي.

_حركة أنصار الدينذات الفكر الديني المنشقة عن الحركة الوطنية لتحرير الأزواد والتي أنظمت لتنظيم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين تحت زعامة "إياد أغ غالي" في مارس 2017 [1]. تعيق هذه الجماعات جميع حلول الوساطة وحلول الوفاق مما يدفع مالي نحو أزمة بناء الدولة.

- **في حالة النيجر:**

نتيجة لعدم الالتزام بتطبيق اتفاق عام 1995 والقاضي بتحويل 50٪ من عائدات اليورانيوم إلى مختلف الجماعات المحلية كنوع من أنواع التوزيع العادل لعائدات الموارد التي لطالما إستأثرت به الحكومة المركزية في النيجر بما أن اليورانيوم يشكل موردا استراتيجيا أساسيا لبقاء الدولة

[1]- عبد الوهاب غربي، عبد الكريم شكاكطة، تعقيدات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي، حوليات جامعة الجزائر 1 المجلد: 35 /العدد 3- 2021، ص.ص.602-603.

إقتصاديا، اندلعت المواجهات في النيجر عام 2007، بقيادة حركة النيجريين للعدالة وقد شنت هجماتها ضد مواقع عسكرية عبر نهج حرب العصابات حروب الكر والفر، كما شهدت النيجر تأسيس عدة جماعات أخرى ويتعلق الأمر بكل مما عرف بحركة تحرير تموست Tamust والجبهة الشعبية لتحرير الصحراء ويبدو أن قضية الطوارق في النيجر دخلت بعد هذه الفترة نوعا من الركود والاستقرار الذي لا ينفي أبدا انفجار آخرا لهذه الأزمة في ظل التطورات في مالي.

الفرع الثاني: التهديدات اللينة للأمن:

_ تكاملية الإرهاب وجماعات الجريمة المنظمة:

تمكنت أغلب التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من التأقلم والاندماج مع مختلف مكونات المنطقة خاصة وأنها نسجت علاقات جيدة مع القبائل التي تقع نسبيا خارج مجال سيطرة الدولة في بعض مناطق الساحل الإفريقي والتي تتركز أغلب مصادر دخلها على التهريب مما يتيح لها مساحة كبيرة للتنقل بكل سهولة مع تحاشيها الاصطدام المباشر بجيوش الدول الرسمية، زد على ذلك كله البيئة الإفريقية والمغاربية الهشة لبعض فئات المجتمع خاصة الشباب وما يهددهم من شبح البطالة والفقر[1] ليكونوا في الأخير لقمة سائغة يمكن تجنيدهم والتغرير بهم بكل سهولة من طرف أكثر التنظيمات الإرهابية خطرا على المنطقة من بينها:

_ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي 2007.

_جماعة أنصار الدين أو طالبان أزواد: 2011 زعيمها إياد آغ.

أغالي في شمال مالي وتهدف إلى إنشاء دولة إسلامية.

_ جماعة أهل السنة والجماعة وحركة الدعوة والجهاد (بوكو حرام).

_ جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا: 2011 بشمال مالي، حيث تنحدر عناصرها من قبائل عربية في الإقليم، والعناصر الجهادية الموريتانية.

_ جماعة أنصار الشريعة: 2012، وهي امتداد لتنظيم جماعة أنصار الدين.

[1]- كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة:أبو ظبي، ط. الأولى، 2014، ص.ص.83-84.

_ طالبان نيجيريا: من بين أهم الجماعات الانفصالية والمتطرف في النيجر.[1]

إن تداخل أساليب الجماعات الإجرامية والمتطرف من إبتزاز وخطف للرهائن ابتغاء الفدية أمر جلي في إطار المصلحة المشتركة بين الإرهاب وجماعات الجريمة المنظمة حيث يسفر التنسيق بين هذه الجماعات إلى توفير مصادر تمويل جديدة للإرهاب والمهربين على حد سواء.

لا يشكل الإرهاب الاستثناء في منطقة الساحل من حيث كونه من بين التهديدات الخطيرة في هذه المنطقة فإلى جانب هذا التهديد هناك الجريمة المنظمة المرتبطة بتجارة الأسلحة والأعضاء والمخدرات الصلبة (الكوكايين) القادمة من أمريكا اللاتينية عبر خليج غينيا مرورا بغرب إفريقيا وصولا إلى الساحل ومن ثم المغرب

العربي نحو وجهتها الأخيرة أوروبا، وتجارة المخدرات اللينة القادمة من المغرب عبر البوليساريو (الصحراء الغربية) إلى موريتانيا وصولا إلى منطقة الساحل.[2]

وفي ظل تأزم الأوضاع الأمنية في الدول المغاربية نتاج لعوامل الفشل الدولاتي وسقوط الأنظمة السياسية في كل من تونس وليبيا ومصر، و في دول الساحل الإفريقي اتخذ الإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر في ظل علاقات التعاون بين عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء المسلح في حزيران 2010(بتين زاوتين) الذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري عن تورط تنظيمات إرهابية على رأسها تنظيم القاعدة وذلك في سبيل عملية تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج، سبقها مقتل 13 جمركي بالمنيعة على أيدي الجماعة السلفية في 2006، بالإضافة إلى الاعتداءات المسلحة ضد حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممر إستراتيجي للتهريب.[3]

---

[1]- مصطفى موسى محمد علي، أثر بناء الدولة على التهديدات الأمنية الاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء، فاتر السياسة والقانون المجلد: 12 / ع.01، 2020 ص.ص. 10-11.

[2]- عادل زقاغ وسفيان مصوري، أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسيوالاستراتيجية الأمنية الجزائرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. 6، جانفي 2014، ص.58.

[3]- برابح حمزة، الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي بريكة، ع.06، جوان 2017، ص.271.

مما دفع مجلس الأمن إلى التأكيد على التعاون والتنسيق الشاملين بين دول منطقة الساحل والمغرب العربي في إطار التعاون مع الكيانات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين من أجل مكافحة أنشطة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ومنع زيادة تقدم عناصر التنظيم والجماعات المرتبطة به منطقة الساحل والمغرب العربي وما ورائهما، وكذلك معالجة الانتشار الواسع للأسلحة بجميع أنواعها وتجريم الأنشطة غير المشروعة مثل الإتجار بالمخدرات.[1]

تمكن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وفق نمط تصاعدي من الهجمات الإرهابية التي استهدفت مجملها الدول المغاربية حيث تسجل إحصائيات 2014 ارتفاعا كبيرا للهجمات مقارنة بالسنة التي سبقتها بما قدر ب فرق 25% من الاعتداءات حيث تشير الأرقام إلى أن عدد الاعتداءات الإرهابية في المنطقة المغاربية إجمالا قدر بحوالي 289 اعتداءا إرهابيا بما يعادل 80% من كثافة عمليات التنظيم المركزة على منطقة شمال إفريقيا خاصة، حيث نال ليبيا 201 هجوما إرهابيا، و27 بتونس و 22 بالجزائر، و 35 بمالي و 4 بالنيجر، وارتفعت نسبة إستهداف الدول المغاربية خاصة بعد الأزمة في ليبيا خاصة بعد الإنقساموإنعدام متغيرات الوفاق الوطني في بناء تجربة مؤسساتية تركن لتحكيم القانون والدستور في تسيير الشأن الديمقراطي.[2]

_ الهجرة الغير شرعية وتداعياتها على المغرب العربي:

توفر تقارير الهجرة بيانات عن عدد المهاجرين الدوليين الذي بلغ في 2019 نحو 272 مليون يمثل الذكور النسبة الكبيرة منهم وقد بلغ عدد المهاجرين السريين وطالبي اللجوء حوالي 123920 ألفا حسب المنظمة الدولية للهجرة الدولية.

وبفعل تأزم الوضع الأمني العسكري السياسي والاجتماعي والاقتصادي تزايدت معدلات الهجرة في إفريقيا التي تشكل ممرات الهجرة فيها شبكة معقدة من طرق عبور مهمة للهجرة نحو

[1]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن،(الجلسة6882، الإثنين، 10 كانون الأول/ديسمبر 2012، على الساعة 9:30، نيويورك)، رقم الوثيقة: PV/S.6882، ص.3.

[2]- عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الجزائري -مالي نموذجا-، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية: العلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2017-2018، ص.124.

أوروبا انطلاقا من القرب الجغرافي والروابط التاريخية وتعتبر دول شمال إفريقيا دول عبور للمهاجرين غير الشرعيين الواردين من النيجر، مالي، تشاد، والسنغال الذين يمرون عبر الجزائر والمغرب وصولا إلى إسبانيا بسبب النزاعات في مالي ويشكل المهاجرون القادمون من دول الساحل والصحراء النسبة الأكبر في الهجرة بسبب قرب دول شمال إفريقيا من الدول الأوروبية خصوصا فرنسا واسبانيا كما دفعت النزاعات السابقة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية بنزوح عدد كبير من الساكنة على البلدان المجاورة .[1]

- **مراحل تطور الهجرة غيرالشرعية:**

في الستينيات من القرن الماضي بعد اكتشاف مصادر الطاقة (احتياطاتها النفطية والطاقة الهيدروكربونية) وهي نفسها مصدر الثروة في ليبيا بدأت تدفقات الهجرة بعد الإفتقاد إلى العمالة المحلية، شملت هذه الهجرة حتى البلدان العربية: مصر وتونس، والجزائر والمغرب، كما دفعت الصراعات والنعرات الإثنية في منطقة الساحل على ارتفاع أعداد تدفقات المهاجرين بما في ذلك الالجئينالأفارقة و معظمهم من الطوارق النيجيريين و في التسعينات عندما بدأ سكان جنوب الصحراء في التوارد إلى ليبيا، بدأت ليبيا التعاون مع الدول الأوروبية بشأن الهجرة غير النظامية بعد سنوات من سياسة الباب المفتوح، فرضت ليبيا في عام 2007 تأشيرة الدخول، وتحدثت تغييرات في قوانين الإقامة والعمل لتصفية المهاجرين وتصنيف من هم في وضعية قانونية ومن يقطنون التراب الليبي بصفة غير شرعية وهكذا، فإن ليبيا التي كانت في الأصل بلد مهجر تحولت إلى بلد عبور هام وخاصة للمهاجرين الذين يقصدون مالطة وجزيرة لامبادوسا الإيطالية، لكن وبعد أحداث الربيع العربي وموجة العنف التى ضربت ليبيا إثر سقوط نظام القذافي واستحالة تحقيق الوفاق وانعدام الأمن عاد جماعات الطوارق إلى كل من مالي والنيجر وانخرط بعضهم ضمن جماعات إرهابية بغية تحقيق مشروع الانفصال.[2]

---

[1]- لزهر بوراضي، ومحمد بوعليت، أثر الهجرة الغير شرعية للأفارقة على الأمن الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية المجلد 09، ع.01، 2021، ص.ص.263-265.

[2]- المنظمة الدولية للهجرة، منطقة المغاربية المشهد الجديد للهجرة في المنطقة المغاربية، فرع تونس، 2019، ص. 51.

ومع بداية التسعينات تم استبدال اليد العاملة الأفريقية باليد العاملة من أوروبا الشرقية في سوق الشغل الداخلية الأوروبية مما أدى إلى ظهور الهجرة غير الشرعية خاصة من الدول الإفريقية التى تعاني من مشاكل انعدام الأمن والنمو الديموغرافي السريع وانعدام مستويات التنمية والحروب الأهلية الطاحنة جراء الصراعات الإثنية كل هذا شكل رواسب اجتماعية و اقتصادية شائكة أبرزها الفقر والبطالة ما دفع أغلب المهاجرين غير الشرعيين من دول الساحل والصحراء يتخذون من الجزائر بلد عبور إلى البر الأوربي أو بلد استقرار حين يتعذر عليهم الوصول إلى وجهتهم الأخيرة فمثلا حسب إحصائيات قيادة الدرك الوطني فإن 28 جنسية تدخل التراب الوطني عبر الحدود الجنوب خاصة مع ميوعة الحدود وصعوبة السيطرة المطلقة عليها مستغلين أحيانا جماعات الجريمة المنظمة أو الإرهاب للوصول إلى وجهتهم وأغلبهم من مالي والنيجر.[1]

المرحلة الأولى: 1992 2001:

مع بداية التسعينيات بدأت أوروبا أول خطوات مراجعة ملف الهجرة وإدراجه ضمن الإطار الأمني بعد أن أصبح بمثابة أكبر التهديدات التي تشكل هاجسا للدول فطرحت معاهدة ماستريخت إمكانية السيطرة على حركت الأشخاص خاصة بعد حروب البلقان والمهاجرين المتجهين إلى ألمانيا، لذلك تناولت معاهدة ماستريخت مواضيع ذات الاهتمام المشترك: سياسة اللجوء، الهجرة والقواعد التي تحكم عبور الحدود الخارجية للاتحاد، وبعدها معاهدة أمستردام سنة 1997 لتعزيز دور المؤسسات المشتركة كالمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي في تحديد المعايير التنظيمية الدنيا لتأهيل الدخول وأمور التأشيرة، فقد رسمت هذه المرحلة

الممتدة ما بين سنة 1992 إلى غاية سبتمبر 2001 بوادر محولات أمننة الهجرة وربطها مع قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة.

[1]- كواش زهرة، إشكاليات الهجرة الإفريقية الغير شرعية، حوليات جامعة الجزائر 1، ع.30، ج.1، ص53.

المرحلة الثانية: ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

شكلت الهجرة الغير شرعية في هذه الفترة مصدرا أساسيا لتهديد الأمن الداخلي بعد ارتباطها بالإرهاب والأمن الوظيفي خاصة هجمات مدريد ستة 2004 وهجمات لندن سنة 2005 التي دفعت أوروبا لتشديد ومراقبة حركات الهجرة في إطار مكافحة الإرهاب وأمننة الخطاب السياسي لحشد الدعم اللازم للتصدي لهذا الخطر.

المرحلة الثالثة: ما بعد 2011 وبداية ثورات الربيع العربي:

نتيجة للظروف الإجتماعية والسياسية والاقتصادية المزرية التي كانت تعيشها دول شمال إفريقيا نشبت ما يسمى بثورات الربيع العربي التي أدت بحوالي 25000 مهاجرا تونسياً إلى الهجرة نحو السواحل الإيطالية كما اعتبرت الدول الأوروبية الانتفاضات الشعبية في كل من تونس وليبيا بمثابة الأزمة والخطر المحذق بالمجتمعات الأوروبية.[1]

- **أهم مسالك وطرق الهجرة الأفريقية الغير شرعية:**

الشكل 01: خريطة أهم مسالك الهجرة الإفريقية الغير الشرعية نحو أوروبا.

المصدر: **Le HCR, l'Agence des Nations Unies pour lesRéfugi**

[1]- علي بلعربي، أمننة الهجرة في سياسات الإتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، ع.2، سبتمبر 2019، ص.ص.875-877.

يستخدم المهاجرون العديد من الطرق البرية، البحرية والجوية للوصول إلى وجهاتهم المرجوة في شمال إفريقيا وأوروبا. أدت سياسات والضوابط التقييدية المكثفة في الهجرة بشكل متزايد الى أوروبا بالاعتماد المتزايد على المسالك البرية، بالرغم من أن بعض المهاجرين القادرين على تحمل تكاليفها يقطعون على الأقل جزءًا من الرحلة إلى شمال إفريقيا بالطائرة. تتم الرحلة بشكل عام عبر الصحراء على عدة مراحل وتستغرق ما بين شهر واحد وعدة سنوات وأحيانا يضطر المهاجرون للاستقرار مؤقتا في المدن الواقعة في مراكز الهجرة للعمل وتوفير ما يكفي من المال لرحلاتهم التالية، مستخدمين في ذلك شاحنات كبيرة أو صغيرة عبر الطرق العابرة للصحراء براً إلى المغرب العربي من "أغاديز"بالنيجر حيث تقع على مفترق طرق تجاري يستخدمه المهاجرون يمتد الآن في عمق غرب ووسط أفريقيا من واحة (سبها) في ليبيا وتمنراست في جنوب الجزائر ومن جنوب ليبيا ينتقل المهاجرون إلى طرابلس والمدن الساحلية الأخرى أو إلى تونس من الساحل يسافر المهاجرون بالقارب إما إلى مالطا أو جزر لامبيدوزا الإيطالية، وصقلية،وينتقل المهاجرون من تمنراست في الجزائر إلى المدن الشمالية ويدخلون إلى المغرب عبر الحدود بالقرب من وجدة، أو يحاولون الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي عن طريق عبور البحر من الساحل الشمالي إلى سبتة أو مليليه أو الانتقال إلى الرباط والدار البيضاء حيث يستقرون مؤقتًا. منذ عام 1999 تم تشديد إجراءات الشرطة في مضيق جبل طارق مما أدى إلى ابتكار محاولات ومسالك عبور عبر البحر الأبيض المتوسط من مناطق أكثر شرقية على الساحل المغربي أو عبر الجزائر إلى البر الرئيسي لإسبانيا، ومن الساحل التونسي إلى الجزر الإيطالية، ومن ليبيا إلى ايطاليا ومالطا. ومنذ 2001 تحول خط المهاجرون في المغرب نحو الجنوب إلى الصحراء الغربية للوصول إلى "جزر الكناري" وهي إقليم إسباني في المحيط الأطلسي على الحافة الغربية للقارة.

نظرا للضوابط التقييدية (الشرطة الداخلية في البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا) أصبح العبور عبر الصحراء إلى المغرب العربي خطرا وصعبا مما حذا بالمهاجرين إلى الإبحار مستعملين

زوارق الصيد الخشبية التقليدية إلى موريتانيا والرأس الأخضر والسنغال وسواحل غرب إفريقيا الأخرى إلى (بيروج).[1]

في كثير من الأحيان، يتشكل المهربون من البدو الرحل والصيادين والمهاجرين الذين يعملون نسبيًا فيشبكات صغيرة وقد تتعاون معهم الشرطة المحلية ومسؤولوا الحدود في عبور الصحراء إلى شمال إفريقيا، ينفق المهاجرون المئات من الدولارات على الرشاوى والمهربين حيث يذكر مثلا أن أسعار عبور المغرب وجزر الكناري يقدر بـ: 880 دولارا أمريكيا تبدأ من 385 دولارا أمريكيا لتصل إلى 1260 دولارًا أمريكيًا

للوصول إلى جزر الكناري ومعبر السنغال وجزيرة الكناري تعتبر معابرا أكثر أمانًا على متن سفن البضائع، التأشيرات السياحية والوثائق المزورة.[2]

الشكل 02: أهم دوائر الهجرة والنزاع في المتوسط وتطورها في السنوات الأخيرة.

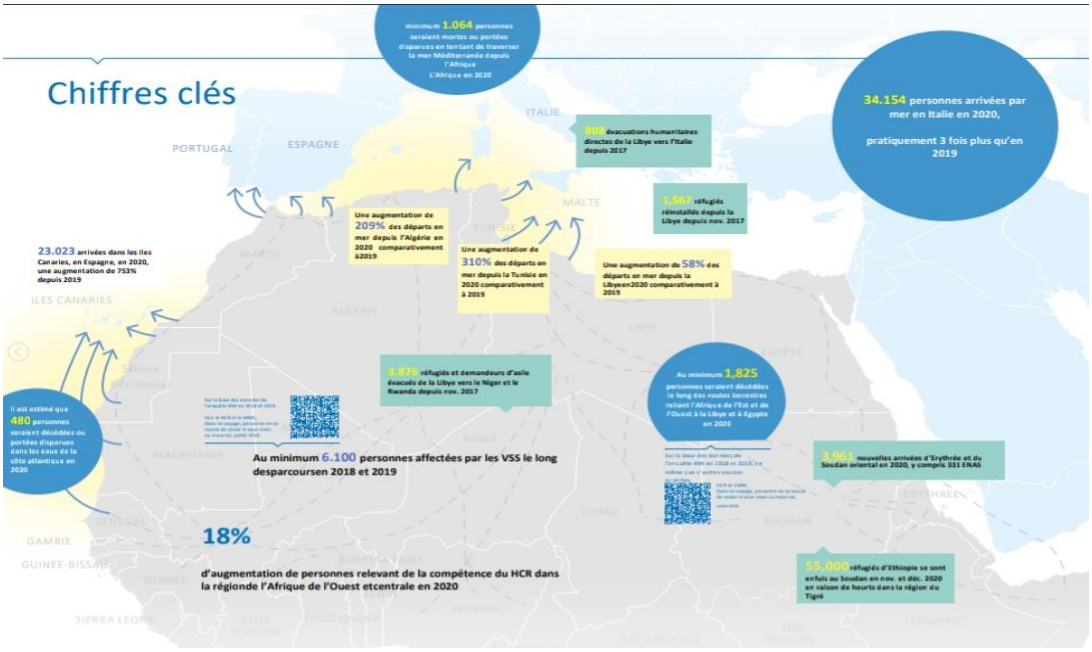

المصدر: **Le HCR, l'Agence des Nations Unies pour les Réfugiés**

[1]Hein de Haas, Irregular Migration from West Africa to the Maghreb and the European Union: An Overview of Recent Trends, International Organization for Migration, Geneva, p.p.17-19

[2]- المرجع نفسه، ص.18.

في هذه الرحلة لا أحد يهتم سواء كنت ستعيش أو يكون مصيرك الموت او الضياع فاستنادًا إلى بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

_ وصل 34154 شخصًا عبر البحر إلى إيطاليا في عام 2020 ما يقرب من 3 أضعاف العدد سنة 2019.[1]

_ 1064 شخصًا على الأقل سيكون ميتا حسب التوقعات أو مختفيا وهو يحاول عبور البحر الأبيض المتوسط من أفريقيا إلى أوروبا في عام 2020.

_ يوليو 2020 ما لا يقل عن 6100 شخص متضرر من العنف الجنسي.

_من المتوقع في 2018 و2019 أن 480 شخصًا سيموت أو سيفقد في مياه ساحل المحيط الأطلسي.

_في عام 2020 بالمقارنة مع 2019 زيادة 209٪ من المغادرين عبر البحر من الجزائر و310٪ من تونس وبنسبة 58٪ من ليبيا إلى أوروبا.

_ 1.825 على حسب الدراسات سيموتون على طول الطرق البري الرابط بين شرق إفريقيا والغرب إلى ليبيا ومصر في عام 2020

_ 23.023 وصلوا إلى الجزر الكناري في إسبانيا في 2020 بفارق 753٪ بالمقارنة وسنة 2019.

_ زيادة في عدد الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في منطقة غرب ووسط أفريقيا في عام 2020.

_55000 لاجئ من إثيوبيا هربوا إلى السودان في شهري نوفمبر وديسمبر 2020 بسبب الاشتباكات في منطقة Tigré.

_3961 وافداً جديداً من إريتريا وشرق السودان عام 2020.

[1]The un-Refugee agency, Routs towards the western and central Mideterranean SEA, report working on alternative to dangerous journey for refugee, January 2021, p.p. 7-10.

_ 3876 لاجئ وطالب لجوء تم إجلاؤهم من ليبيا ومنذ نوفمبر 2017 وتم نقل 1،567 منهم إلى ايطالية استنادا إلى إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين CMM يوليو 2020

إن تصاعد وتيرة النزاع في إفريقيا والظروف المعيشية في المنطقة المغاربية دفعت إلى تزايد حركات الهجرة الغير شرعية والتي يخاطر فيها المسافر بحياته فلا يعرف مسبقا ان كان سيعيش أو يموت في الطريق لكنه مع ذلك يختار المخاطرة في سبيل تحقيق الأمن والرفاه والانعتاق.[1]

المطلب الثالث: التهديدات التماثلية في منطقة المغرب العربي:

تتجلى أهم صور الربط بين مفهوم الدولة الفاشلة والأمن من خلال المشاكل الإقليمية المتمثلة في الصراع الذي يمكن أن يؤدي إلى التطرف والإرهاب ويوفر فرصًا للجريمة المنظمة كما يقاس فشل الدولة من خلال أهم المؤشرات سوء المتعلقة بالإدارة : بالفساد وإساءة استخدام السلطة وضعف المؤسسات وانعدام المساءلة، أو من خلال الصراعات الأهلية وتآكل الدول من الداخل في بعض الحالات قد يؤدي إلى: زوال مؤسسات الدولة بالتالي يمكن أن يترافق انهيارها مع التهديدات الصريحة التي تقوض الحوكمة العالمية وزيادة عدم الاستقرار الإقليمي عبر التهديدات التي تصدرها للجيران الذي نشاركه نفس الحدود وصرح فوكوياما أن "التهديدات الرئيسية لنا وللنظام العالمي تأتي من ضعف الدول المنهارة" حيث يؤدي ضعف وغياب المؤسسات الحكومية في الدول النامية إلى أزمات الإرهاب واللاجئين والإيدز والفقر مما يعكس الجانب الأمني في التعريفات التي تشير إلى أن "الدول الهشة أصبح يُنظر إليها على أنها حاضنة محتملة لانهيار الدولة، والذي من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء مساحات غير خاضعة للحكم توفر أرضية خصبة للجريمة وتطور الإرهاب.

الأمن وفقًا "لروبرت روتبرج **Robert I. Rotberg**" هو مؤشر رئيسي للدول الفاشلة التي عادة ما تعاني من عنف واسع النطاق ضد نظام الحكم والصراع بين مكونات المجتمعات المحلية داخل الدولة وعدم القدرة على السيطرة على الأراضي والحدود، ونمو العنف لأنه إذا لم تستطع

[1] نفس المرجع، ص. 11

الدولة تنظيم التحركات عبر حدودها، فإن هذا سيكون مدعاة إلى تدفق المخدرات غير المشروعة والإرهاب. [1]

إثر عملية التحرُّر الاقتصادي في إطار اقتصاد السوق والنموذج الليبرالي بعد الحرب الباردة إلى تراجع دور الدولة الحمائي أصبحت الدول الأفريقية أكثر ضعفا، خاصة بعد تناقص مشاريع المعونات التي كانت ترصدها الدول الكبرى في إطار سياسة الاحتواء لاستمالة ولاء الدول مما أثر سلبا وأدى بشكل مباشر إلى فقدان قادة هذه الدول السيطرة على بعض المناطق التي كانت تدين بالولاء لنظام الحكم من خلال شراء مساندة وتأييد زعمائها وبالتالي انفراط عقدة الشعب للتعبير عن سخطه ورفضه لهذه الأنظمة ما دفعها الإفراط في استخدام أساليب الردع وأدوات الإكراه المادي المشروع بالتالي كرد حتمي لجأت الجماهير إلى العصيان وأحيانا العصيان المسلح في أسوء الحوال.

الفرع الاول: شبح الدولة الفاشلة على الحدود وارتباطها بالأمن المغاربي:

_التحديات التي تفرضها الأزمة الليبية على الأمن المغاربي وأمن منطقة الساحل:

بعد أربعة عقود تقريبا من الحكم المركزي لليبيا في عهد القذافي ومعطى نقص وشبه غياب في البلد لدور المؤسسات،كانت ليبيا بلا شك أرضية غير واعدة بنشوب ثورة شعبية تنشد هدف معظم الليبيين الديموقراطية، عندما أطيح بحكم القذافي أدت الثورة إلى توزيع الأسلحة على نطاق واسع في جميع أنحاء

البلاد حيث داهمت المليشيات المخازن العسكرية فلم تصبح أدوات الإكراه المادي المشروع حكرا على السلطة الرسمية في البلاد وتقاسمت الميليشيات السلطة إذ لم يكن الجيش الليبي في عهد القذافي قويًا لأنه لم يعهد لأحد أن يصبح قويا بما يكفي لتحديه، وبمجرد تدمير جهاز الأمن بالثورة

[1]Ilona Szuhal, Rethinking the concept of failed state, Central European Papers, 2015 / III / 2, Department of Immigration and Nationality, Faculty of Law Enforcement, National University of Public Service, 12 Farkasvölgyi Street, H-1121 Budapest, Hungary, p.p.104-105

وقصف الناتو، باتت المؤسسات الأمنية ما بعد الثورة ممزقة على أسس محلية قبلية ذات خطوط حزبية شخصية وقطرية كافحت المؤسسات للقيام بعملها وسط تنافسية نظريات الشرعية في أواخر عام 2014.[1]

إضافة إلى تأثير القوى الإقليمية والعالمية على الصراع منذ استقالة الحكومة المدعومة من الإسلاميين في طرابلس عام 2016 والإزالة التدريجية لمؤيديها الدوليين من المدينة، بعد نهاية معركة بنغازي عام 2017 اعتمد حفتر على دعم الإمارات ومصر وشن هجومه على طرابلس بعد فترة وجيزة من عودته من رحلة إلى الرياض حيث يعتقد أنه حصل على الأرجح على الموافقة للمضي قدمًا بدعم من بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تتفق حول رؤية سياسية واسعة لدحر سياسات الانتفاضات العربية على وجه الخصوص القوى الديمقراطية والمؤيدة للإسلاميين ، ودعم الدكتاتوريات والحفاظ على الوضع القائم في النظام الإقليمي، مثلت مصر أبرز الداعمين لحفتر لأسباب أمنية ذلك أن مناطق سيطرة قوات حفتر تقع على الحدود المصرية من جهة ومن جهة أخرى تشكل هذه القوات وسيلة رئيسية لاحتواء مد الحركات الإسلامية المتطرفة لكن مصر حاولت أن تكون على نفس المسافة بين الفرقاء الليبيين عبر تنمية علاقاتها مع حكومة الوفاق وفايز السراج وعقيلة صالح في إطار الحفاظ على مصالحها الحيوية الإستراتيجية داخل ليبيا خاصة بعد تهميش حفتر للدور المصري لصالح الإمارات وروسيا وفرنسا.[2]

وقد أدى التنافس بين الجماعات الإسلامية بما في ذلك الإخوان المسلمون والسلفيون والجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية المرتبطة بالقاعدة والتي لها تأثير كبير عبر حكومة الوفاق الوطني فبعد هزيمته في سرت، مازال الجهاديون يشنون حملات إرهابية منخفضة المستوى مع هجمات عرضية بارزة ، من المثير للقلق أن ليبيا أصبحت أكثر من أي وقت مضى معقلا لمقاتلي داعش

[1]- Jonathan M. Winer, Origins Of The Libyan Conflict And Options For Its Resolution, The Middle East Institute1319 18th Street NWW ashington, D.C. 20036, POLICY PAPER MAY 2019.

[2]- European Council On Foreign Relations, Policy Brief, Tarek Megerisi, Libya's Global Civil War, 2019, p.4-5.

الأجانب الفارين من سوريا والمنظمين للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتي تتخذ من جنوب غرب ليبيا ملاذ آمنا وتستخدم داعش وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ليبيا كنقطة انطلاق لنشاطاتها والتي تمثل تهديدا خطيرا لعدة دول خاصة وأن الداعمون الرئيسيون للتحالف المناهض لحفتر هم تركيا وقطر من خلال دعم حركات الإسلام السياسي حيث تتمتع تركيا بعلاقات تاريخية قوية للغاية مع غرب ليبيا لاسيما مدينة مصراته حيث استقر فيها وفي وطرابلس وغيرهما من المدن الساحلية مائة ألف شخص من أحفاد العثمانيين الأتراك الذين تزوجوا من نساء محليات كما منحت تركيا الإقامة الدائمة للعديد من قادة الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة السابقين وأعضاء الإخوان المسلمون الليبيون، رفيعي المستوى في مجلسي شورى بنغازي ودرنة ومفتي ليبيا السلفي الصادق الغرياني، ليتم ضمان نفوذه ومصالح تركيا الاقتصادية في ليبيا في ظل الاقتصاد التركي المضطرب إذ تسعى الشركات التركية إلى نيل حصة في مشروعات إعادة الإعمار كما تلعب كل من قطر وتركيا دورًا هاما في طرابلس حيث أنها توفر الدعم اللوجستي والاستراتيجي اللازم من سلاح ومعدات

للعديد من الميليشيات الموالية لحكومة الوفاق الوطني، ويزعم أن تركيا قد سهلت أيضًا عملية العبور للمقاتلين الإسلاميين الوافدين من سوريا إلى ليبيا للمساهمة في (الجهاد الحربي).[1]

يوفر الاستقرار المنعدم في ليبيا مناخا مناسبا لانتشار اقتصاد الحرب اذ يوفر لجماعات الجريمة المنظمة من خلال الاتجار غير المشروع بالمهاجرين وتهريبهم من طرف الجماعات المسلحة والميليشيات المحلية فرصة للربح غير المشروع وتطوير علاقاتها مع مختلف المنظمات الإجرامية والإرهابية، كما أن اقتصاد الحرب يفرض تقديم المكافآت والحوافز مما يمثل عائقا خطيرا للسلام حيث تحصل المكاسب قصيرة الأجل على الأولوية على مستوى المجموعة على الصعيد الوطني والمحلي الضيق مما يساهم في تأجيج القبلية القديمة والعداوات في جميع أنحاء البلاد على سبيل المثال في طرابلس بين (قبائل الزنتان والورشفانا) وفي فزان بين (الطوارق و الباص) وفي برقة بين قبائل(

[1]- European union institute for securitystudies, (Wolfgang Pusztai, Freelance security and policyanalyst), November 2019, p.5

مغاربة وعبيدات) خاصة فيما يتعلق بأعمال التهريب كما في حالة التبو الذين يهيمنون على طرق التهريب عبر جنوب ليبيا الحدودية، وتعتبر هذه المتغيرات مصادر لعدم الاستقرار والتي تساهم في زيادة تعقيد الوضع على الأرض من خلال التطرف العنيف والفوضى وانعدام الأمن خاصة بعدما وجدت مختلف المنظمات الإرهابية ملاذا آمنا في الأراضي الشاسعة غير الخاضعة للحكم من الجنوب، هذه المجموعات ترسل تهديدا أمنيا وجوديا خطيرا في حد ذاته يؤدي إلى زعزعة استقرار مع انعدام السيطرة على الأراضي والموارد وانتشار الجريمة مما أدى إلى زيادة اقتصاد حرب مربح بشكل كبير.[1]

كانت منطقة الساحل والصحراء هي الأكثر تضررًا من التطورات في ليبيا منذ الإطاحة بنظام القذافي حيث كانت ليبيا القذافي في بعض الأحيان مصدرًا لعدم الاستقرار الإقليمي بعد استخدام الثروة النفطية لدعم جميع أنواع المتمردين وتهريب الأسلحة و إنشاء التدريبات داخل المعسكرات في ليبيا للمرتزقة مثل تشارلز تيلور من ليبيريا وفوداي سنكوه من سيراليون، بعد سقوط نظام القذافي وانهيار الدولة الليبية تفاقمت الأوضاع الأمنية القائمة خاصة على دول الساحل الإفريقي التي كان عليها أن تكافح تدفق مئات الآلاف من العائدين و تدفق أعداد غير محددة وغير قابلة للقياس من الأسلحة والذخيرة من الترسانة الليبية مهددا بأزمة وشيكة للأمن الغذائي والتغذية يمكن أن تزيد من تفاقمها وتؤثر سلبًا على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة والى جانب أزمة الهجرة واللاجئين من العديد من دول جنوب الصحراء الكبرى إلى البلدان التي تعمل كدول منشأ وليبيا بلد عبور للهجرة نحو أوروبا والتي يتم استغلال هذه المسالك من قبل الجماعات الإجرامية والجهادية في المنطقة، كما أدى الصراع في ليبيا إلى زعزعة استقرار مالي في عام 2012 بعد أن قام القذافي بتجنيد عدد هائل من مقاتلي الطوارق خلال الحرب ، وعندما تمت الإطاحة به عاد العديد من هؤلاء المقاتلين محملين بأنواع ثقيلة من السلاح والذخيرة إلى مالي وأعلنوا جمهورية مستقلة في الجزء الشمالي من البلاد، كما ساعد التدفق المتزايد للأسلحة من ليبيا

[1]-Austria Institut für Europa-UndSicherheitspolitik, (Matteo Ilardo,Conflict Analysis: The Second Libyan Civil war –And how to avoid a third one, 9/ 2019, Hainburg/Donau), p.2

الجماعات الإرهابية النشطة في المنطقة، ولاسيما القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي استمرار الصراع في ليبيا يعني مصدر دائم للأسلحة والمقاتلين ذوي الخبرة ذلك يمكن أن تزعزع استقرار الدول الأفريقية الأخرى وخاصة دول شمال إفريقيا.[1] حيث تعرّضت تونس لزعزعة كبيرة ومباشرة بسبب انهيار ليبيا خاصة في يونيو 2015 فقد حدثت أسوأ الهجمات الإرهابية في البلاد أدارها شباب تونسيون ينتمون إلى داعش تدربوا في ليبيا أقدموا على هجوم في منتجع سوسة الساحلي الذي أودى بحياة ثمانية وثلاثون سائحًا غربيًا ،لم تتوقف الهجمات عند هذا الحد ففي سياق مستمر بلغت حرب العصابات المرتبطة بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منطقة جبل الشعامبي ذروتها خلال (معركة بن قردان) في مارس 2016 ، عندما حاول أكثر من 100 مقاتل من داعش قدموا من ليبيا السيطرة على هذه المدينة الحدودية بغرض إنشاء إمارة هناك تمتد إلى بقية بلاد المغرب العربي.

لم تسلم الجزائر من تهديدات الجماعات الإرهابية في ضل الانفلات الأمني حيث استغل تنظيم الإرهابي مختار بلمختار في ليبيا المرابطون ثغرة أمنية لينفذ هجوما على منشأة **تيقنتورين** للغاز الطبيعي واحتجاز الرهائن في يناير 2013 لكن الجيش الجزائري تعامل باحترافية أشاد بها العالم أجمع، وفي جنوب شرق الجزائر، لا يخفي المسؤولون الأمنيون توجسهم من الحدود التي تجمع ليبيا في حدود مع العديد من الدول الضعيفة (مالي والنيجر)،.فمنذ عام 2011 تولد شبه إجماع بين المتخصصين في الشأن الأمني على أن الديناميكيات الأمنية في شمال إفريقيا تؤثر مباشرة على منطقة الساحل والعكس صحيح. وما يثبت ذلك انهيار مالي في عام 2012 كنتيجة مباشرة لانهيار نظام القذافي وعودة آلاف الطوارق من ليبيا إلى شمال مالي بالمقابل كان هجوم يناير 2013 في الجزائر على منشأة تيقنتورين للغاز الطبيعي في **إن أميناس** تخطيطا وتنظيما أدير من مالي من قبل تنظيم المرابطون الجهادي بقيادة بلمختار دون أن ننسى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والذي نشأ في شمال مالي ثم بدأ في مهاجمة المنطقة الضعيفة في موريتانيا ومالي

[1]- Mohamed Eljarh, Security Challenges And Issues In The Sahelo-Saharan Region Libya Perspective, Friedrich-Ebert-Stiftung, 2016, Bamako Office, p.13-16.

والنيجر، كما احتجز عشرات الرهائن الغربيين و أفرج عنهم مقابل فدية بحلول عام 2011 ، قدر الخبراء في 2011 أن عمليات التبادل قد أذرت على التنظيم أكثر من 160 مليون يورو من العائدات للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، مما يجعلها أغنى فصيل مسلح في الشرق الأوسط علاوة على ذلك تغلغل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في جميع أنواع الاتجار في المنطقة عبر نسج علاقات قوية مع المافيات المحلية كما أسس سياسة التقارب مع التنظيمات والقادة الجهاديين المحليين(بوكو حرام وإياد أغ غالي)، وحافظ على علاقات قوية مع السكان المحليين من خلال التنشئة الاجتماعية ومن خلال مساعدة المهمشين المحليين وإقامة تحالفات من خلال الزيجات. بحلول عام 2011، ليتمكن التنظيم من تجنيد أكثر من 1200 مسلح متمركزين الساحل تفكك المناطق ال شمالية لدولة مالي.[1]

- **تداعيات فشل مالي وليبياعلى أمن موريتانيا والجزائر وتونس:**

نال موريتانيا نصب كبير من ضربات القاعدة في المغرب الإسلامي إبان الأزمة المالية ما بين 2007 و2008 على غرار عمليات القاعدة ضدها فى "الغلاويه"، "وتورين" استهدفت الأجانب كالسياح الفرنسين والأمريكيين خاصة بعد تراجع حركات الطوارق التي كانت تنادي بالانفصال أمام نفوذ جماعات الإرهاب ما دفع الحكومة الموريتانية إلى دعم الطوارق ماليا ولوجستيا واستراتيجيا خاصة بعد فشل الحكومة المركزية المالية في مجابهة مد الحركات المتطرفة في شمال مالي كما أيدت موريتانيا التدخل العسكري ضد القاعدة في إطار مكافحة الإرهاب قبل أن تسيطر القاعدة على البؤر الحساسة في الشمال المالي ما دفع الحكومة الموريتانية إلى تبني مقاربات أكثر سلمية في حل النزاع أبرزها المقاربة السياسية وإغلاق الحدود مع مالي منذ بداية النزاع مع الاكتفاء بفتح منافذ معينة لاستقبال اللاجئين والنازحين من الشمال المالي خوفا من احتمالية تحول البلد إلى هدف للجماعات المتطرفة لم يقتصر التهديد على موريتانيا فقط بل تعداها ليمس الأمن

[1]-EuropeanUnion'sHorizon 2020 Research and Innovation programme undergrantAgreement No 693244, (DjallilLounnas, The Libyan Security Continuum The Impact of The Libyan Criss On The North African / Sahilian Regional System, Menara WorkingPapers: No. 15, October 2018, p. p.15-19.

الجزائري الذي بادر بحلول وقائية أبرزها كان السماح للطائرات الحربية الفرنسية باستعمال المجال الجوي للتدخل في مالي ما استفز جماعات الإرهاب الرافضة للتدخل الأجنبي بالتالي استهدافا منشأة "تيقنتورين" للغاز الطبيعي لقي خلاله 37 أجنبي حتفهم وقضى 27 مسلحا على يد الجيش الجزائري الذي أثبت احترافية وحنكة في التعامل وأكد مرة أخرى على مبدأ أنه لا تفاوض مع الإرهاب.[1]

إن المزيج المعقد في الأزمة الليبية التي تداخلت فيها جملة من المتغيرات والتهديدات من المواجهات العسكرية والتدخل الخارجي وانعدام الحوار والوفاق بين أطياف المشهد السياسي والعسكري جعلها تشكل تحديا خطيرا على أمون دول الجوار خاصة الجزائر بعد مؤشرات الفشل الدولاتي الذي أضحى يلوح في الأفق من خلال الفراغ الأمني الذي تشكل بفعل ضعف السلطة المركزية في جمع السلاح وبسط نفوذها على الجماعات المسلحة وعلى مراقبة الحدود مما أتاح حرية الحركة للجماعات الإرهابية والصراعات الإثنية في المناطق الجنوبية من البلاد مما حذا بليبيا إلى إعلان هذه المناطق كمناطق عسكرية وغلق الحدود بينها وبين الجزائر ونيجر والتشاد.[2]

خاصة بعدما رمى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بثقله على المنطقة المغاربية بعد الأزمة في ليبيا فقد زادت مساحة نشاطه بعد انحسارها في الماضي على الجنوب الجزائري أصبح نطاقه بين الجنوب الجزائري والنيجر ومالي كما شارك إلى جانب حركة تحرير الأزواد وقوات الطوارق في المواجهات التي خاضتها ضد الحكومة المركزية في مالي.

لم يقتصر التهديد على الأمن الصلب للدول المجاورة إذ حملت الأزمة الليبية تداعيات خطيرة على اقتصاديات الدول المنهكة خاصة اقتصاد تونس الذي يعتمد على ليبيا كشريك مهم بلغت نسبة مبادلاتهما التجارية 1.25 مليار دولار معظمها من الصادرات التونسية تشمل بالأساس منتجات الصناعات الداخلية (النسيج، مواد البناء، المنتجات الزراعية والغذائية) مما جعل ليبيا

[1]- النويني الحافظ، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي، مجلة المستقبل العربي المحكمة الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، لبنان، مج.36، ع.422، ص.ص. 69-70.

[2]- مصطفى، كمال فودي، جميدي يحيي، تداعيات الفشل الدولاتي على الجزائر حالتي (مالي وليبيا)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع.03، 05/ 2020، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، ص 237.

الشريك الخامس في المبادلات التجارية على المستوى الدولي بعد فرسا، ألمانيا، إيطاليا، وإسبانيا. لكن تدهور الوضع الأمني في ليبيا أدى إلى ظهور ما يسمى بالاقتصاد الموازي بفعل التهريب والتملص من الرسوم الجمركية تراجعت نسبة المبادلات التجارية بين ليبيا وتونس بنسبة كبيرة في 2015 بل تسبب بشلل للكثير من الشركات التونسية التي تصرف سلعها بصفة مباشرة إلى السوق الليبية لم يقتصر الأمر على الصادرات والواردات بل تجاوزه ليسجل تراجعا ضخما في نسبة السياح الأجانب خاصة الليبيين الذين كانوا يشكلون مصدرا مهما في الدخل القومي التونسي من خلال الإنفاق القطاع السياحي حيث تراجع من مليون ونصف إلى 200 ألف سائح في السنة جراء التهديدات الأمنية لكن إعادة فتح معبر (رأس جدير) الحدودي بين البلدين في سبتمبر 2018 ساهم إلى حد ما في تعافي الاقتصادي التونسي بنسبة كبيرة.[1]

إن الانفلات الأمني في ليبيا ومالي زاد الأمر تعقيدا إذ وفر بيئة ملائمة لانتشار السلاح والاتجار به وشكل ساحة تدريب مواتية لمختلف الجماعات والتنظيمات الإرهابية المتطرفة.

إن مشروع الانفصال في مالي الذي تقوده الأزواد ضد الحكومة المركزية قد يكون محفزا للجماعات التي تبيت مشاريع انفصالية قد تدمر الاستقرار في المنطقة.

قيام حروب أهلية داخلية قد تتورط فيها دول الجوار ويزيدها تعقيدا التدخل الخارجي خاصة في ضل البيئة الامنية الملتهبة والتي تشكل خطرا مباشرا على الأمن المغاربي.

الانكفاء ضمن الحدود كإستراتيجية دفاعية وقائية قطرية في ضل انعدام التنسيق والتعاون.

مشكل اللاجئين الفارين من مناطق النزاع والذي يشكلون عبئا زائدا وينقلون الأمراض المعدية الفيروسات.[2]

[1]- علياء محمد عبد الجواد المنصوري، تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا؛ الجزائر أنموذجا (2011-2020)، (قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسيةكلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية د، كانون ثاني 2021، جامعة الشرق الأوسط، الأردن)، ص.ص. 89-90.

[2]- رضوان مجادي، نجيب بصيلة، سؤال الأمن والعملية الديمقراطية في المنطقة المغاربية، الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة: الجزائر، ط. الاولى، 2020، 230-231.

الفرع الثاني: مآلات التطبيع المغربي على الأمن في النطاق المغاربي:

التطبيع لغة: ورد التطبيع في معجم اللغة العربية المعاصرة على أنه الانتقال من حالة غير طبيعية إلى أخرى طبيعية فالتطبيع بين بلدين هو جعل العلاقة بينهما طبيعية على غرار العادة إذ أن التطبيع من الطبع الذي هو السجية والطبيعة والخليقة كما في لسان العرب.

وقد ظهر التطبيع في الاصطلاح المعاصر عند الصهاينة مباشرة بعد الزيارة التي قام بها الرئيس أنور السادات إلى القدس المحتلة عام 1977 والتي تلتها مفاوضات بين الجانبين المصري وودولة الإحتلال الإسرائيلي تكللت بمعاهدة السلام في كامب ديفيد في عام 1979م وبناء الاتفاقية عُرّف التطبيع من الاحتلال بأنه: * إيجاد علاقات طبيعية وعادية بين الطرفين على غرار العادة والانتقال من حالة الصراع بين طرفين الى حالة سلام تربطهما علاقات مودة تنتفي فيها حالة العداء بكافة مظاهره.[1]

ركز الاحتلال الإسرائيلي في البداية على مقاربة اقتصادية توحي بالسلمية والمصلحة للتقرب من الدول العربية تحت إشراف للولايات المتحدة الأمريكية حيث اعتبر الدول العربية بمثابة أسواق تصريف للسلع والمنتجات الصهيونية خاصة أن هذه العملية تدخر تكاليف النقل والمسافة والوقت رافق هذا المسعى كل من إدارتي أوباما وترامب عبر استفزاز الدول أو دعمها سياسيا أو اقتصاديا في محاولة لتحييد الدول العربية عن الصراع وحصره بين فلسطين ودولة الإحتلال الإسرائيلي، وضعت دوائر الإحتلال الإسرائيلي مسألة العلاقات التجارية مع الأقطار العربية على سلم أولوياتها ليس فقط للاستفادة منها كأسواق لتصدير السلع والخدمات ليصبح الإحتلال مركزا تجاريا إقليميا بسبب الموقع الجغرافي ومحاولة السيطرة على طرق المواصلات الجوية والبحرية والبرية في سبيل تصدر المشهد الاقتصادي والسياسي في المنطقة الشرق أوسطية، وكان أولها إتفاقية كامب ديفيد 1978 التي تتضمن الاعتراف الكامل بالعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية لإنهاء المقاطعة الاقتصادية وإنشاء حواجز ضد حرية تنقل الأفراد والسلع تلتها اتفاقية وادي عربة بين الإحتلال والمملكة

[1]- نوري حدادي، عبد الرحمن رداد، نازلة التطبيع وإشكالية التكييف، جملة المنهل، المجلد:07، ع. 02، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي – الجزائر، 2021، ص308.

الأردنية 1995 والتي ورد فيها أن الطرفين يؤكدان رغبتهما المتبادلة في ترويج التعاون الاقتصادي وضمان توسيع إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي وكذلك تضمنت الاتفاقية مواد تنص على حرية الملاحة والنقل والسياحة الثقافة وغيرها من المجلات الأخرى .[1]

كمرحلة ثانية ركز الإحتلال الإسرائيلي على التطبيع الثقافي وهو إثبات الوجود الثقافي عبر تبادل الزيارات ومشاركة المثقفين في المؤتمرات اللقاءات العلمية وهو نهج جوهره كسر حاجز العداء مع دولة الإحتلال الإسرائيلي بأشكال مختلفة من الوسائل الإعلامية أو السياسية أو الاقتصادية أو السياحية منها بل وحتى الأمنية الإستراتيجية.[2]

وهي مقاربة نجحت بالفعل في جذب دول الخليج إلى التطبيع الثقافي العلني على رأسها الإمارات العربية المتحدة وقطر بل وحتى تبادل بعثات من الفنانين لمزج أغاني باللغتين العربية والعبرية وهذا تحت رعاية .اتفاقية "أبراهام" وهي اتفاق تطبيع العلاقات بين الإمارات ومملكة البحرين في سبتمبر 2020 فيما عرف بصفقة القرن تلاها بيان مشترك من أمريكا والإمارات ودولة الإحتلال الإسرائيلي مفاده التوصل إتفاق لتطبيع العلاقات كما هو موضح في رؤية السلام المعروفة "بصفقة القرن« التي تعتبر مرجعية اتفاقية "أبراهام"» التي سمحت لليهود بأداء الشعائر الدينية في الأقصى بالتساوي مع المسلمين في الصلاة فيه.

وقد حددت إدارة ترامب محاور رئيسية للأمن القومي من بينها ضمان الحليف الذي يدين لها بالولاء في الشرق الأوسط خاصة مع تصاعد قوة إيران ومشروعها النووي والتي ترى فيه دول الخليج بمثابة التهديد المباشر على أمنها والفصائل الفلسطينية التحررية المسلحة إضافة لصعود قوى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على الهيمنة أبرزها روسيا والصين وكوريا الشمالية مع الخطر التي تشكله على المصالح أمريكية في كوريا الجنوبية.

[1]- إلهام جبر سالم شمالي، التطبيع الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية وسلطة الاحتلال الصهيوني 1995-2018، مجلة البحوث التاريخية، المجلد: 03، ع. 02، سبتمبر 2019، ص.ص. 31-34.

[2]- هزرشي بن جلول، السالم والتطبيع الثقافي، مجلة المفكر، ع. 05، جامعة زيان عاشور –الجلفة، د.ت.ن، ص.01.

أن تصوير التهديدات المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الخليجية سهل من مهمة عقد صفقة القرن وتجاوز العداء الراسخ لذا شعوب هذه المنطقة وقادتها لكن الأهداف المعلنة لا تنفي النية المبيتة والأهداف الإستراتيجية طويلة الأمد التي تهدف إلى إنهاك القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية العربية لتمهيد السيطرة عليها بكل سهولة.[1]

وفي 10 ديسمبر 2020 تاريخ إعلان المغرب تطبيع العلاقات مع دولة الإحتلال جزئيا مقابل صفقات سياسية وأمنية توسطت فيها إدارة ترامب تمثلت في صفقات مالية مع الولايات المتحدة مع ضمان الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، لم يمضي الكثير على عملية التطبيع حتى شنت دولة الإحتلال الإسرائيلي هجمات على القدس وغزة في مايو 2021، دفعت آلاف المغاربة إلى التعبير عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني من خلال التظاهرات وحملات وسائل التواصل الاجتماع يحاول النظام تدارك الموقف عبر تأكيده على أن مبدأه لا يزال ثابتا إزاء دعم القضية الفلسطينية ولم يتغير تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني كما سمح للحزب السياسي الحاكم في البلاد أن يجري محادثات مع زعيم حماس، وتم إرسال المساعدات لفلسطين من خلال التبرعات المباشرة وكذلك من خلال بيت مال القدس و هي "وكالة الشريف" مؤسسة مالية ممولة بشكل رئيسي من المغرب وتركز على العمل الإنساني والاجتماعي في القدس لكن في مفارقة صارخة من جهة أخرى تسعى المغرب لتطوير العلاقات مع إسرائيل، التي من المقرر أن يزور وزير خارجيتها في أغسطس 2021 وبالتالي السماح بافتتاح مكتب ارتباط إسرائيلي على التراب المغربي وإنشاء شركات الطيران الإسرائيلية لفتح خط رحلات مباشرة إلى مراكش.[2]

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد وعدت الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد المغرب بالطائرات بدون طيار التجسسية وغيرها من الأسلحة الدقيقة ما جعل الجزائر تفسر هذه الأحداث على أنها تهديد لأمنها القومي، ومن المرجح أن تتفاقم الأزمة فإذا التزمت الولايات

[1]- صورية تريمة، مسارات التطبيع العربي- الإسرائيلي.. من كامب ديفيد إلى اتفاق "أبراهام"، مجلة مدارات سياسية، المجلد: 05، ع.02، 2021، ص 229.

[2]- Abouzzohour, Partial normalizationMorocco's BalancingAct, Arab réforme initiative: Bawader, 10 August 2021, p.2.

المتحدة الأمريكية بوعودها قد تجر المنطقة إلى سباق تسلح لا حصر له قد يتسبب في تقويض الأمن المغاربي خاصة بعد تقارير حديثة عن برنامج التجسس "بيغاسوس" التابع لمجموعة NSO الإسرائيلية[1]، التي استعملته المغرب للتجسس على هواتف كبار رجالات الدولة ومحاولة إقحام جسم غريب في الاتحاد الإفريقي كعضو مراقب لكن الدبلوماسية الجزائرية وقفت بالمرصاد وأزهقت جميع محاولات دولة الإحتلال والمغرب في التغلغل داخل النطاق المغاربي الإفريقي عبر إبرام اتفاق عسكري واستخباراتي في نوفمبر 2021الغرض منه الاستفادة من التقنيات التكنلوجية المتطورة والإستعلام لدولة الإحتلال في اطار ما يسمى بحروب الجيل الرابع[2] وكنتيجة للتراكمات والتصرفات الغير مسؤولة من طرف المغرب قامت الجزائر بقطع العلاقات كإستراتيجية أمنية وقائية تجاه التهديدات التي تصدرها الجارة الغربية وللأسف كل هذه الأحداث تشكل تعطيلا مباشرا للأمن وتقويضا للتجربة الاندماجية المغاربية.

في هذا المستوى من التحليل وبعد إحصاءأهم التهديدات التماثلية والغير تماثلية التي تشكل خطرا على الأمن المغاربي تبقى المقاربة المغاربية قاصرة في التعامل مع البيئة الأمنية الإقليمية وتبقى الحلول القطرية طاغية على حساب التعاون والتنسيق الأمني حيث يعتبر الأمن الاقتصادي من أهم الحلقات التي تكون التعاون والتكامل إلا أن الاقتصاديات المغاربية تعرف أزمات جادة واختلافات جوهرية رغم التنوع الإقتصادي والأرضية المواتية للاعتماد المتابعة إلا أنه اختلاف النماذج الاقتصادية بفعل الاستعمار وتبني الدول المغاربية مقاربة مختلفة من حيث الاستثمار وأزمة المورد الوحيد وأزمة كورونا التي وضعت الاقتصاديات المغاربية في أزمة حرجة كغيرها من اقتصاديات العالم جعل من الأمن الداخلي يتصدر المشهد حيث طغى على المستويين الإقليمي والعالمي نظرا للازمات الأمنية نتيجة تفاعل القوى الإجتماعية والسياسية والإقتصادية ما أدى بمحددات الأمن الداخلي أن تكون الأولوية على حساب محددات البيئة الخارجية نظرا لانعدام حتى مؤشرات الأمن

[1]- Muriel Asseburg and Sarah Ch. Henkel, Normalisation and Realignment in the Middle East A New, Conflict-ProneRegionalOrderTakes Shape, SWP Comment, no.45, July 2021, p. 03.

[2]جمال زحالقة، التطبيع العربي والطريق إلى "كانوسا" تل أبيب،مجلة الدراسات الفلسطينية، 2022، ص. 24.

القاعدي في بعض دول المغرب العربي، أدت الأزمات الأمنية خاصة في الجزائر أكبر دولة في المغرب العربي من حيث القوة والفعالية والتأثير التي دخلت في نفق مظلم إبان ما عرف بالعشرية السوداء إلى فرض عزلة داخلية وخارجية وتوالت الانقلابات في موريتانيا وليبيا بعد أزمة لوكربي والحصار الدولي الجوي بالتالي عرفت هذه الفترة شللا على مستوى التجربة الاندماجية المغاربية نظرا لانعدام أدنى درجات الأمان الداخلي الذي اعتبر الأولوية للمضي قدما نحو مشاريع التنمية المستدامة والإنفتاح السياسي والتكامل والإندماج .

لمتحرك التهديدات الهواجس الأمنية المشتركة قاطرة التعاون والتكامل المغاربي ليس هذا وحسب وإنما انتقلت الدول المغاربية من مقاربة الاعتماد الأمني المتبادل إلى كونها تهديد أمني متبادل فبدل تشكيل ردت فعل مشتركة تجاه التهديدات والأزمات الأمنية تنشغل معظم الدول المغاربية بمقاربة واقعية في تحليلها للأمن والتكامل ترتكز على الحلول المؤقتة الفردية والقطرية التي تخدم مصالحها الضيقة وتعيش حالة من الشك وعدم اليقين تجاه بعضها البعض جسده السباق نحو التسلح بعض الدول في المنطقة للدخول تحته غطاء دول أخرى بدل التعاون والتكامل والاتحاد.

لا تكفي درجة الركود والجمود التي تعتبر حائلا دون لتحقيق مشروع الوحدة ليطفو متغير جديد معرقل في طريق اتمام التجربة التكاملية أو الاستمرار فيها خاصة بعد محاولة إدخال مكون خارجي خارج المنطقة المغاربية تثبيته كفاعله مؤثر دخيل ما جعل بعض الدول المغاربية وعلى رأسهم الجزائر إلى التصدي وقطع العلاقات مع المغرب جراء هذه الانحرافات الخطيرة والتي قد تشكل عائقا ثقيلا وجديدا من العوائق التي تثبط التطور والتنسيق والتعاون والإتحاد على حد سواء في المنطقة المغاربية.

لم تحرك عوامل الخطر المشتركة بصائر الدول المغاربية بل قد أولت هذه الأخيرة أهمية قصوى لمقاربة الأمنية تقليدية جامدة تمجد الحدود والسيادة بدل التكامل داخل مركب أمني يغلب فيه

طابع التعاون ويجمع الدول داخل مصالح أمنية مشتركة تنفي الصراع ورؤية الوحدات تجاه بعضها على أنها تهديد متبادل وتحل مبادئ الإعتماد المتبادل.

ساهمت الثورة التكنولوجية في القرن الواحد والعشرون في ظهور تهديدات جديدة معقدة ذات طبيعة عالمية تتجاوز مفاهيم السيادة المقدسة وتنقلنا إلى سيادة مخترقة يصعب التحكم بها بعد انتشار ظواهر وتهديدات ذات طبيعة مادية وفكرية منها ما يتعلق بالعولمة ومنها ما هو على ارتباط مباشر بتطور أسلحة الدمار الشامل والأمن السبراني.

إن التعامل مع هذا النوع من التهديدات يتطلب تنسيقا وتعاونا وتكاملا أمنيا عالي الجودة نظرا لخطورة التحديات في هذا المستوى ويتطلب تحصينا وقائيا من طرف الدول والوحدات داخل النظام العالمي ذلك لصعوبة التعامل مع مستجدات البيئة الأمنية العوامل الإرباكية الجديدة التي قد تعجز حتى دول متطورة وكبرى عن صنع دفاعات تقي الخطر بنسبة صفرية فما بال الدول المغاربية التي لا تزال منظوماتها الدفاعية ترتكز أساسا على مقاربة قديمة وضيقة للأمن بمفهومه البسيط كما أنها كانت تحت طائلة التجربة عبر فرض الدول الكبرى لنماذج اقتصادية وسياسية وثقافية لا تراعي خصوصية هذه الدول.

ترى هل ستكون درجة التهديد باعثا للدول المغاربية لتجاوز خلافاتها وأزماتها والمضي قدما في تجربة معطلة لسنوات كثيرة ام أن الحسابات الضيقة ستبقى المتحكم الوحيد في تقدم الوحدة المغاربية.

الفصل الثالث:

التجربة التكاملية المغاربية

في إطار رهانات الأمن العالمي

تطرح التحديات العالمية للأمن مشكلة كبيرة خاصة بعد التطور المهول على مستوى تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا صنع السلاح ما أفرز جيلا جديدا من الحروب ترتكز على الفيروسات والمعدلة مخبريا والغازات على غرار قرصنة المعلومات واختراق أنظمة الدفاع الأمنية بغرض الجوسسة والقرصنة، لا تستثني الأخطار التي تفرضها هذه التهديدات دولة بعينها حيث لا ينتفي التهديد حتى على الدول الكبرى والتي يمكن أن تكون عرضة للهجوم في أي زمان ومكان حيث من الصعب أن تعصمها درجة التطور بصفة مطلقة من الخطر نظرا لتطور طبيعة التهديد العابر للقارات والذي اكتسى صفة العالمية وجب على الوحدات إيجاد حلول عالمية تتناسب ومستوى التحديات الجديدة وتستوعب جهود المركبات الأمنية المختلفة في سبيل تحقيق الأمن عبر التنسيق على مستوى منظمات واتحادات إقليمية وعالمية تستوعب التفاعلات الفردية، الثنائية والجماعية في تجارب تكاملية باءت بالنجاح في حين تعتمد وحدات أخرى على التنسيق الثائي وبصفة قليلة نسبيا على التنسيق العالمي حيث يبقى تفاعلا على مستوى المنظمات الإقليمية والعالمية مثلما هو الحال في النطاق المغاربي الذي تتحكم فيه معطيات الواقع القطري التي ترجح سيناريوهات لا تنبئ بالتفاؤل.

اتحاد المغرب العربي متطلب استراتيجي غائب في ظل التهديدات الأمنية الجديدة ذات الطبيعة العابرة للقارات ودرجات الخطورة العالية والتي قد تنال حتى من أكبر الدول ذات الأنظمة الدفاعية المتطورة يحول هذا المبحث إبراز التهديدات والتحديات الأمنية التي تطفو على الساحة العالمية وموقع المنطقة المغاربية منها ودرجة تأثيرها من جملتها آثار العولمة والأمن السبراني وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

المبحث الأول: تهديدات الأمن العالمي وتداعياتها على الدول المغاربية:

تعتبر العولمة من مخلفات الحرب الباردة حيث تهدف إلى صنع نماذج عالمية إقتصادية وإجتماعية وسياسية تتميز بطابع العموم وتتجاوز خصوصيات ومميزات الدول الداخلية.

المطلب الأول: تداعيات العولمة على المركب الأمن المغاربي:

على حد تعبير **روبير دال Robert Alan Dahl**: "إذا كان السلاح عصب الحرب فإن المال هو عش القرار" تحاول العولمة الإقتصادية تطبيق نظام إقتصادي عالمي يروج لعملة الأقوى بالتالي تكون أذرع السيطرة بيد المنظمات والبنوك مركزية تقدم مساعدات مالية للدول في حالات الأزمات مقابل مشروطية وتنازلات لا حصر لها.

الفرع الأول:تحديات العولمة الاقتصادية في المغرب العربي:

بحسب المفكرين فإن أول بوادر ظهور العولمة الإقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية إبان إعلان مشروع مارشال للمساعدات الأمريكية في إطار سياسة الاستقطاب والذي أفرز اتفاقية "بروتن وودز" 1944 وعلى إثرها تم إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهما أهم أذرع العولمة الاقتصادية في العالم، أعطى انهيار الاتحاد السوفيتي دفعا كبيرا للنموذج الليبرالي على حساب النموذج الإقتصادي الإشتراكي ما أدى إلى الدعوة لتحرير الإقتصاد والتنافسية والحد من دور الدولة الحمائي[1]، لتشكل الشركات المتعددة الجنسيات دورا مهما في نسج خيوط النظام الاقتصادي الليبرالي المعولم إذ أنها تتبع في تعاملاتها سياسة إنتاجية كونية تتحكم فيها المصلحة على مستوى أعلى تعتمد على "عولمة الإنتاج" "وعولمة التدفقات المالية" "وعولمة رأس المال والتسويق".

لكن رغم بعدها العالمي إلا أنها لا تنشط خارج إطار الدولة إذ تستعملها الدول الكبرى من خلال التحكم بالشركة الأم في خدمة مصالحها في مختلف مناطق نفوذها أو مستعمراتها السابقة ومن أبرزها عملية إختراق إقتصاديات الدول النامية، بحيث أفرغت من خصوصياتها المختلفة

[1]- بوزار نور الدين، العولمة الثقافية وأثرها على العلوم الإنسانية، مجلة الحوار الثقافي، مخبر حوار الحضارات التنوع الثقافي وفلسفة العلم كلية العلوم الاجتماعيةجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر، المجلد: 03، ع.02، ص. 02.

لتذوب في نموذج رأسمالي معولم من خلال التأثير على ثقافة المستهلك وتوجيه الأذواق والسلوك وفق نمط غربي أو من خلال تعويم العملة من طرف دول المركز وعلى الرغم من محاولات دول الأطراف التكيف وفق متطلبات النموذج الاقتصادي الغربي عبر إصلاحات هيكلية[1]، وتنازلات على حساب خصوصيات السوق المحلية وطبيعة اقتصادياتها إلا أنها مازالت بعيدة كل البعد عن تحقيق أدنى درجات التنمية لأنها لم تستطع بناء نموذج تكاملي إقليمي يضمن لها درجات متقدمة من الأمن ويشكل الغطاء الاقتصادي في إطار تغول النموذج الغربي الرأسمالي وهذا حال الدول المغاربية التي أدركت منذ فترة طويلة فوائد الاقتصاد الأكبر في التكامل ، لكن الخطوات المتخذة في هذا الاتجاه لم ترق لمستوى الجدية والتفعيل رغم اتفاقيات التجارة الحرة في عام 1989 ، واتفاق جميع دول المغرب العربي الخمسة على إنشاء اتحاد المغرب العربي (AMU) لتعزيز التعاون والتكامل بينها في هذا السياق تفاوضت الدول على إنشاء منطقة تجارة حرة مغاربية للتكامل في جميع مجالات النشاط الاقتصادي و تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق من قبل وزراء التجارة في عام 2010 ، ولكن لم يتم التصديق عليها خاصة بعد دخول ليبيا وتونس نفق التحولات السياسية وموجة العنف، وقبلها مبادرة الوحدة العربية الحرة اتفاقية المغرب وتونس لتوقيع اتفاقية أكادير 2004 لإنشاء منطقة تجارة حرة.

بينما كانت المبادرات السابقة مفيدة في تعزيز روح التكامل، من الناحية العملية كان لها تأثير محدود فقط على التجارة الإقليمية فعلى سبيل المثال لقد وضع اتحاد المغرب العربي أهداف تكامل صلبة ولكنه كان غير نشط لعدة سنوات،إثر هذه المعطيات هرولت دول المغرب العربي بدلا لإعتماد على التكامل لترتيبات الاندماج المغاربي لنسج علاقات خارج المحور الإقليمي مع شركاء من خارج دول المنطقة، بعضها يتضمن أحكامًا وشروطا للتجارة البينية خاصة مع محاولات الإستفادة من الروابط التجارية التقليدية مع أوروبا فعلى سبيل المثال، الجزائر، المغرب، وتونس، من

[1]- صلاح ياسين محمد الحديثي، معتز خالد عبد العزيز، التاثيرات السلبية والايجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد: 11، ع.01، 2011/06/29، ص.ص. 512-513.

بين دول أخرى هي جزء من الأورومتوسطية (الاتفاق على إنشاء شراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط ، وبين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط نفسها، موريتانيا لديها أيضا اتفاقية التجارة الحرة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. المغرب وتونس وقعا على اتفاقيات تحرير التجارة مع التجارة الحرة الأوروبية ما ابرما اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة مع تركيا كما توصل المغرب إلى اتفاق مع الولايات المتحدة[1]، بدل الحفاظ على البيئة الإقليمية ومنع اختراقها نسجت جميع الدول المغاربية رؤية اقتصادية متباينة وفق مصالح ضيقة للدول القطرية.

الفرع الثاني: خطر العولمة السياسية على المغرب العربي:

لم تعد مفاهيم السيادة المقدسة والمحمية بصفة مطلقة ممكنة لما تفرضه خصوصية التهديدات وميوعة الحدود نتيجة التطور التكنولوجي الهائل الذي ربط العالم وسهل إمكانية التوجيه والتأثير وألغى المفاهيم الإقليمية والمحدود.

_العولمة ومبدأ: السيادة الوطنية:

أدى التطور التكنولوجي بفعل السرعة والتسارع إلى تجاوز المفهوم التقليدي للحدود (السيادة مقدسة) عبر سهولة تقنيات التواصل الجديدة من جهة وسهولة الاختراق من جهة أخرى والتي أدت لهشاشة الحدود (الحدود الوهمية) أو ما يسمى بالحدود المخترقة.

وبما أن اللغة لغة الغالب كان من المنطقي أن تحاول الدول المهيمنة على النظام الدولي طرح أنماط وقوالب تمتاز بالطابع العالمي وتتجاوز خصوصيات الدول الداخلية والإقليمية خدمة لمصالحها قد تكون هذه النماذج إقتصادية (الليبرالية) وقد تكون سياسية (الديمقراطية) أو مجتمعية، قد يلجأ المهيمن في فرض هذه الأنماط التي لا تراعي خصوصيات وطبيعة المجتمعات والدول عبر الأساليب الصلبة العسكرية وتغيير الأنظمة السياسية أو عن طريق التهديد أو المشروطية أو المكافآت والتي

[1] -International Monetary Fund, Middle East and Central Asia Department, No. 19/01, (Alexei Kireyev, Boaz Nandwa and others, Economic IntegrationIn the MaghrebAn Untapped Source of Growth, 2018, Washington) , p.p. 5-6.

تتمثل في الدعم المالي والسياسي وحتى العسكري أحيانا وهذا ما أدى إلى ما يسمى بنهاية الدولة القومية عند "**Kenichi Ohmae كينيشي أوهمى**" والذي يولي اهتماما بالغا للدور الذي تلعبه الكيانات الجديدة المؤثرة في النظام الدولي الجديد والتي تقصي التحليل الدولاتي من حيث كونها ظواهر ما فوق الدولة من بينها دور الشركات المتعددة الجنسيات في رسم برامج اقتصادية ذات طابع العالمية كما يؤكد **كينشي أوهمي** في كتابه نهاية الدولة الوطنية على مدى تأثير العولمة على السيادة القطرية المحدودة من خلال إبراز الدور الكبير الذي تلعبه المحددات الدولية على حساب المحددات الداخلية في رسم السياسات العامة وتوجيه السلوك الخارجي للدول فعلى حد تعبيره قائلا أن " المحددات الخارجية للقرار السياسي تفوق وبشكل واضح المحددات الداخلية أهمية الأمر الذي يعني أن الدولة تتحول بشكل تدريجي من متغير رئيسي وفاعل أساسي إلى متغير تابع وفاعل ثانوي فرعي في التفاعل الدولي"؛ واتبع أوهيمي أن العولمة قلصت من دور الدولة عبر نقل جزئ كبير من أدوارها وسلطاتها إلى كيانات ما فوق دولاتية (مؤسسات ومنظمات فوق وطنية) ذلك أن هذه الفواعل تمتاز بالتقدم الثقافي وزيادة الإنتاجية وسد وإدارة الأزمات الإقتصادية عبر خلق أسواق تصريف سلع جديدة وإيجاد مصادر طاقة ما هو منوط أساسا بفاعلية الشركات متعددة الجنسيات هذا ما قد يؤدي بصفة تدريجية إلى التخلي عن النظام الوستفالي واختفاء مفهوم السيادة حيث تقتصر الدول على خدمة مصالح المهيمن سواء كان دولة كبرى أو شركات عملاقة[1]، لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية إذ ظهرت كيانات أخرى مؤثرة أبرزها المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية، الإقليمية والدولية، المتخصصة والعامة، والتي أصبحت تتحكم في رسم السياسات الخارجية بوجه عام والضغط على الدول لمسايرة وتبني مناهج عالمية ونماذج سياسية جاهزة قلصت من دور الدولة ومدى تأثيرها في بيئتها الداخلية والخارجية على حد

[1]- عبد الفتاح على الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 46 العدد: 03، 2019، كلية الأمير حسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية، الجامعة الأردنية، ص. 128

سواء[1]، ويؤكد معابد الجابري على ذلك بقوله: "العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن. وبالتالي فإنه يعمل على التفريق والتشتيت وإيقاظ حمية الانتماء إلى القبيلة والطائفة والتعصب بعد أن تضعف إرادة الدولة المركزية وهوية الوطن".[2] لم تعد حتى التفاعلات والسلوكيات الخارجية والاتصال بين الدول في إطار دبلوماسي فإنما تعدى المفهوم الرسمي لتكون المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية قنوات اتصالية فوقية إذ لا توجد دولة في عصرنا الحالي لا تملك عضوية في إحدى المنظمات سواء الدولية أو الإقليمية[3]، التي تعني العضوية في بعضها تحقيق امتيازات اقتصادية أو سياسية أوسع للدولة بالتالي فإنها ملزمة لتقديم تنازلات بتبني مبادئ عالمية معلومة في إطار مشروطية العضوية.

_ العولمة ونشر الديمقراطية:

تسود هذه المرحلة مخططات إعادة تشكيل خارطة النظام العالمي بواسطة الدول القوية المهيمنة ومن أبرز مظاهرها الحروب في العراق وأفغانستان تحت ذريعة نشر الديمقراطية باعتبارها نظاما عالميا قابل للتطبيق في كل مكان ينشر الحريات ويقلل من متغيرات العنف فالخطاب العالمي في هذه الحملة يتضمن أن النظام قابل للتطبيق في شكل غربي مقياس يخضع لوحدة المعايير وثباتها وأنه الأداة الأنجع لتحقيق الأمن والسلم الدوليين[4]، ففي حين تروج الدول الديمقراطية للعالم أن نهضتها وتطورها والمستويات العالية للتنمية والبنى التحتية نابع من ترشيد السياسات والفكر والمعرفة والاجتهاد والعقلانية والتراكم الرأسمالي يثبت الواقع عكس المزاعم إذ يسجل التاريخ للدول الديمقراطية بدءا من فرنسا وبريطانيا وهولندا ايطاليا وبلجيكا مشاريعها الاستعمارية في أمريكا عقب القضاء على السكان الأصليين وخطف الأفارقة من أوطانهم الأصلية ونقلهم للعمل في إنتاج

---

[1]- صابر حارص، الاعلام العربي والعولمة الاعلامية والثقافية والسياسية، العربي للنشر والتوزيع، شارع القصر العيني: القاهره- مصر، ط.01، 2008، ص. 73.

[2]- فضل الله محمد إسماعيل، العولمة السياسية -انعكاساتها وكيفية التعامل معها، مكتبة بستان المعرفة للطبع وللنشر والتوزيع، ط. 01، الحدائق- كفر الدوار: جمهورية مصر العربية. 2000، ص. 26.

[3]- نجير وودز، الإقتصاد السياسي والعولمة، ت. أحمد محمود، حقوق النشر والترجمة للمجلس الأعلى للثقافة، 2003، الجزيرة- القاهرة، ط. الاولى، ع. 575، ص. 12.

[4]- ايريك هوبزباون، العولمة والديمقراطية والإرهاب، ت. أكرم حمدان ونزهت طيب، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت: لبنان، ط. الأولى، 2009، ص. 99.

القطن والفحم كنوع من أنواع توفير العمالة الرخيصة دون أن ننسى احتلالها في الشرق الأوسط والمناطق المغاربية الغنية بالثورات ونهبها دون أن ننسى تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية وتجارة الحروب والتدخلات تحت غطاء القيم العالمية حقوق الإنسان والتدخل الإنساني لتحقيق مأربها وتوفير مصادر جديدة للطاقة، وهذا ما خلص إليه "عبد الوهاب المسيري" أن استقراء مسار النجاح الكبير للدول الديمقراطية لم يرتكز على التراكم الرأسمالي فقط وإنما هو تراكم امبريالي بالدرجة الأولى وفر المواد الأولية الخام واليد العاملة الرخيصة من المستعمرات.[1] التي نالت حصتها من نصب الإستعمار ومازالت تعاني من ويلاته إلى يومنا هذا خاصة المنطقة المغاربية الجزائر، تونس و المغرب وليبيا التي زاد التدخل الأجنبي تحت طائلة حماية حقوق الإنسان والتدخل الإنساني ما زاد الأزمة تعقيدا في ظل غياب حل توافقي وإجماع داخلي لتنظيم الانتخابات وترتيب أمور البيت الداخلي خاصة وأن هذه المفاهيم تتميز بطابع الكونية الذي يصطدم أحيانا بالخصوصيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية المحلية داخل الدول .

الفرع الثالث: العولمة الثقافية في المنطقة المغاربية:

لقد شكل الإستعمار الفرنسي أول تهديد صريح ومباشر للأمن الثقافي في المغرب العربي عبر محاولة تقويض الهوية الإسلامية واللغة العربية والطابع الأمازيغي الجماعي السائد في المنطقة منتهجا في ذلك مختلف أساليب التجهيل و طمس الهوية وتشويه لتاريخ شعوب المنطقة ودعم النعرات الإثنية وترسيخ الاختلاف بين مكونات المجتمع المغاربي عبر محاربة سطوة الكتاتيب (التعليم التقليدي) والزوايا ومراقبة استمالة ولاءات مؤطريها ومديريها وأحيانا عزلهم واستحداث مدارس حديثة تخضع برامج تدريسها للنمط الفرنسي على غرار مدارس قسنطينة وتلمسان والبليدة في الجزائر، وقد عايشت تونس في فترة الحماية سياسة التجنيس التي مست النخبة المتعلمة والمتشبعة بالنمودج الفرنسي والتي أعدت لتكون بمثابة أدرع القيادة التي تقدم النمط الفكري الفرنسي بأكثر الطرق المقبولة العامة في تونس كما استند المستدمر في إطار سياسات طمس الهوية في المغرب

[1]- سوزان حرفي، حوارات مع الدكتور عبد الوهاب المسيري العلماني والحداثة العولمة، دار الفكر آفاق معرفة متجددة للنشر، دمشق، ط. الرابعة، 2009، ص. 290.

الأقصى إلى سياسة فرق تسد والتي على إثرها حاول تعميق الهوة بين المكون البربري والعربي والتمييز بينهما من خلال أن المكون البربري أكثر قابلية للاندماج في الثقافة الفرنسية عكس نظيره العربي ومن هنا وجب تفضيل البربر على العرب بموجب تقرير أسقفية من الكنائس في الجزائر والمغرب والى حد ما كادت أن تنجح هذه السياسات لولا تصدي ثورات أولاد سيد الشيخ والمقراني وبومرزاق وبوعمامة في الجزائر والزيتونيين بتونس نسبة لجامع الزيتونة[1]، رغم استهداف مؤسسات التنشئة الإجتماعية من طرف الإستعمار إلا أن ورغم بساطة الكتاتيب أدت دورا فعالا في بقاء الهوية الإسلامية واللغة العربية والحفاظ على الوحدة الوطنية بحيث يتمثل الأمن الثقافي والمجتمعي في إمكانية الحفاظ على القيم الأساسية للمجتمع وإمكانية إنتاج قيم تواكب التطور وتساير معطيات الحركية بهدف التكيف والإستجابة لمتطلبات الواقع، تعنى مؤسسات التنشئة الإجتماعية بهذه الوظيفة وعلى رأسها الجامعة بحكم أنها توفر معطيات علمية دقيقة كما تنتج النخب العلمية والكفاءات عبر مراعات أهم خصوصيات المجتمع ومحاولات إعداد أجيال تواكب التطور للتكيف للإستجابة لمعطيات التحيين وحركية الواقع.

تتأرجح النظم التربوية في المغرب العربي بين اتجاهين أساسيين: _فمنهم من يطمح إلى إعادة عرب الأمس أي الأصالة وإعادة بعث الموروث الفكري الذي يزخر بالقيم التربوية والنظريات التي تراعي خصوصيات النموذج الثقافي السائد في المنطقة المغاربية.

_ واتجاه آخر حداثي نوعا ما يدعوا إلى تجاوز الموروث الفكري السابق والاحتكام إلى البرامج والخبرات الأجنبية قصد التطور واللحاق بركب الدول المتطورة.

تبقى السياسات التربوية بصفتها اللبنة الأولى بتلقين الأجيال القيم الأساسية في المغرب العربي بين مطرقة الأصالة وسندان الحداثة ويبقى الصراع قائما بينهما في غياب بادرة تلوح في أفق إيجاد

[1]- صفية نزاري، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة:دراسة مقارنة لحالاتالجزائر_تونس _ المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر _ باتنة _كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية:2010 /2011، ص 91-95

حلول تجمع بين المواقف وتوحد الصفوف[1]، ما يجعل الغزو الثقافي سهلا خاصة بعد الحرب الباردة وفي ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية إذ يعتبر **زبيغنيو برجينسكي Zbigniew Brzeziński** أول من تحدث عن العولمة في سنة 1980 في كتابة (بين عصرين الاستراتيجية الأمريكية في العصر التكنتروني) داعيا الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة إيجاد نموذج كوني للحداثة يرتكز على المفاهيم العالمية مثل حقوق الإنسان والإنفتاح والحرية تحتذي به جميع دول العالم.[2]

_ أثر الاعلام والعولمة على الهوية الجماعية المغاربية:

تؤثر الماكينة الإعلامية إما تأثيرا مباشرا أو تأثيرا تراكميا بعيد الأمد على توجهات والصور النمطية وأفكار الشعوب ذلك أنها تعتبر من أبرز أذرع العولمة لدس الأفكار الجديدة والنماذج الثقافية الجاهزة، التي تؤثر الجوانب القيمية للشعوب عبر بث قيم دخيلة في المجتمعات العربية المسلمة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة من بينها التركيز على حب الذات والمصلحة والانفتاح في حين أن التعاون والتآخي وحب الخير للآخر تعتبر المكون الثقافي الأصل سواء في الجزائر أو في الأقطار المغاربية والعربية الأخرى، أن الغرض من تمرير مثل هذه الصور النمطية فيما يعرف بالتنميط الثقافي هو جعل الشباب الجزائري والمغاربي يحيد عن موروثه الثقافي واختراقه وتبني نموذج بديل يتبنى رؤية كونية تتمشى ومصالح المهيمن[3]، لقد مست موجة التأثير حتى أخص خصوصيات المجتمع العربي من خلال ما يسمى الإمبريالية الثقافية التي لا تراعي خصوصيات وطبيعة المجتمعات العربية وتشكل هاجسا وتهديدا وجوديا لمكونها القيمي إذ ينشد هذا النوع تجاوز النماذج المحلية وصهرها في نموذج أوسع يحتوي على معايير كونية غربية واحدة وثابتة تقصي المكون الأصل المحلي خاصة بعد الطفرة التكنولوجية التي عرفتها وسائل الإتصال وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي

[1]- بريمة علي، التربية وتحديات العولمةفي المغرب العربي المعاصر، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسة، المجلد:01 العدد :01، جانفي 2013.

[2]- المعتصم بالله أحمد الخلايلة، أبعاد العولمة الثقافية على الهوية العربية في عصر الأحادية القطبية، مجلة التراث، Vol :8 N°01 /2018، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن، ص. 260.

[3]- صديقة الفتني، حنان مالكي، الهوية الثقافية الجزائرية في زمن العولمة الثقافية – التحديات وسبل المواجهة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد: 12، ع.01، افريل 2021، ص.ص. 1205-1206.

على نطاق واسع والتي بدورها تروج لنمط إستهلاك ولبس وتفكير و أذواق غربية معينة تتحكم في غزو الأدمغة ومحاولة تحطيم الموروث والأفكار والقيم الأساسية المجتمعات العربية.[1]

لم تسلم حتى دول كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وأوروبا التي تمتلك التكنولوجيا من الهاكرز فما بال دول مغاربية تعد تجربتها التكنولوجيا في مراحلها الأولى حيث لا تمتلك أنظمة دفاعات أمنية فعالة ولا تنسيقا أمنيا على مستوى أعلى يمكنها من درء الخطر المحدق بها داخل الفضاء السيبراني.

المطلب الثاني: موقع شمال افريقيا من الأمن السيبراني:

تبعا للطفرة التكنولوجيا الهائلة التي يعرفها العالم اتجهت الدول نحو نظم تخزين المعلومات الحديثة على شكل مصفوفات بدل الأرشيف التقليدي الورقي، لم يقتصر الأمر على التخزين حيث اتجهت الوحدات إلى الرقمنة في معاملاتها الإقتصادية عن بعد يطرح الإشكال حين نفاجأ أن هذه المصفوفات والحسابات معرضة للقرصنة في أي لحظة دون أن يعرف الفاعل.

الفرع الاول: مفهوم الأمن السيبراني:

تتوفر العديد من التعاريف لتحديد مفهوم الأمن السيبراني لكن المفهوم العام هو مجموعة من الإجراءات الإلكترونية المتخذة في مجال حماية الأصول من المعلومات ضد الهجمات السيبرانية عبر تحري جملة من الضوابط والتقنيات والتدابير المضادة المطلوبة.

وهذا ما أشار الكاتبين: _ Neittaanmäki Pekka Lehto Martti في كتابهما cyber Security: Analytics, Technology and Automation حيث عرفا الأمن السيبراني على أنه: مجموعة من الإجراءات التي تتخذ في سبيل الدفاع ضد هجمات يقودها قراصنة الكمبيوتر مع توخي التدابير المضادة الأزمة للحماية نظم المعلومات.

[1]- عادل شيهب، الإعلام الجديد والهوية الثقافية العربية في مجتمع العولمة، مجلة المعيار دورية دولية محكمة تعنى بالدراسات الإسلامية والإنسانية تصدرها كلية أصول الدين جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة الجزائر، مجلد: 23، ع.02، ص. 09.

بينما ذهب (إدوارد أمورسو Edward Amoroso) إلى اعتبار الأمن السيبراني أنه طرق ووسائل الحد من التجسس على أجهزة الحاسوب أو الشبكات الإلكترونية وتشمل تلك الوسائل أنظمة الدفاع في مواجهة القرصنة عبر كشف الفيروسات تفكيك شيفرة الإتصالات المشفرة.

كما وفرت وزارة الدفاع الأمريكية تعريفاً دقيقا للأمن السيبراني بأنه " جميع إجراءات الوقاية اللازمة بغرض حماية المعلومات وأنظمة المعلومات بجميع انواعها من القرصنة والتجسس والتخريب.[1]

وقد حدد التقرير الصادر عن "الاتحاد الدولي للاتصالات" الأمن السيبراني أنه: حزمة الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية المسخرة في سبيل منع الإستخدام غير المصرح به سواء الإستغلال أو استعادة المعلومات الإلكترونية ونظم الاتصالات والمعلومات التي تتضمنها في سبيل حماية استمرارية عمل نظم المعلومات، وتعزيز خصوصيتها والحفاظ على سرية البيانات الشخصية في إطار استهلاك المواطن واستخدامه شبكة معقدة من التطبيقات والبرامج الإلكترونية داخل الفضاء السيبراني.

في حين اعتبرت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" أن الأمن السيبراني يتمثل في: جملة الإجراءات التنظيمية الوقائية اللازمة المتخذة لتوفير درجة عالية من الحماية للمعلومات الالكترونية من مختلف الجرائم، والهجمات، والتخريب، والتجسس. واعتبر الإعلان الأوروبي أن الأمن السيبراني انه قدرة نظم الدفاع المعلوماتي على إجهاض محاولات الإختراق وتلافي الحوادث غير المتوقعة، التي تستهدف أمن البيانات والمعلومات.[2]

الفرع الثاني: أنواع الهجمات السيبرانية:

تهب المعلومة ميزة تنافسية وخاصية لمالكها في بناء سلوكه تجاه التهديد لذلك تستهدف نظم المعلومات باستمرار ذلك للقيمة الكبيرة التي تشكل الفارق بين الفشل والنجاح في التفاعلات

[1]- مني عبد الله السمحان، متطلبات تحقيق الأمن السيبراني لأنظمة المعلومات الإدارية بجامعة الملك سعود، مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة، ع. 111، يوليو 2020، ص. 10.

[2]- صلام مهري شاوي الشمري، وزير محمد علي اسماعيل، الامن السيبراني كمرتكز جديد في الإستراتيجية العراقية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السباسية جامعة النهرين، ع. 26، 2021، ص.ص. 276-277.

سواء الداخلية أو الدولية منها على جميع الأصعدة والقطاعات وتختلف الهجمات باختلاف أهدافها واستراتيجياتها لكن من أهمها:

الهجمات السرية (التقليدية):Covert (traditional) attacks :

أو قصيرة المدى وتعد أحد أبرز أنواع التجسس التقليدي باستخدام وسائل التكنولوجيا المتطورة التي تقوم بها فواعل دولاتية أو جماعات إجرامية بغرض جمع المعلومات عن القطاعات الحيوية والإستراتيجية للجهات أو الدول الأخرى، لا يمكن تصفير الظاهرة السيبرانية ذلك أنه لا يمكن القضاء على الهجومات أو المصادر بشكل مطلق مهما كانت الأضرار.

Integrity attacks: تقاد بعض الهجمات لتحقيق سبق تكتيكي أو إستراتيجي إستباقي لتخريب نظم معلومات الخصم المدنية أو العسكرية أو الإقتصادية عن طريق تخريب وتشويه بالبيانات الأساسية داخل نظم المعلومات التي يمكن أن تشوش وعي العدو عن طريق دس معلومات خاطئة داخل أنظمة ذكائه أو إخفاء أنشطة بعينها قد تكون محل مراقبة.

Availability attacks : هجمات الوفرةهي هجومات التي تشن بغرض إغلاق نظم المعلومات وتكمن خطورة هذه الهجمات في الأضرار الوخيمة التي تخلفها على مختلف البنى الحساسة وشبكات الإتصالات فيما يعرف بالهجمات طويلة المدى التي تسبب شللا وتوقفا على مستوى القطاعات العسكرية والإقتصادية والإجتماعية والحكومية والتي تشكل خطرا داهما على الأمن القومي.[1]

الفرع الثالث: مصادر التهديد في الفضاء السيبراني:

_الأفراد : قد يكون الفرد في هذا المستوى المنفذ للهجوم وقد يكون الضحية في نفس الوقت فمن الناحية التقنية قد يصدر الهجوم عن إهمال أو خطأ بشري في إعداد وتكوين البرامج والأنظمة الأمنية الالكترونية كما يمكن أنتصدر عن سوء اسخدام بقصد أو غير قصد، في هذه الحالة تشكل درجة تركيز ووعي الأفراد أهمية كبيرة في حماية بياناتهم وخصوصياتهم وفي توخي الإجراءات اللازمة

[1]- رغدة البهي، الردع السيبراني: المفهوم والإشكاليات والمتطلبات، مجلة الدراسات الاعلامية، المركز الديمقراطي العربي، ع. الاول، يناير 2018، ص. 209.

للحماية، ومن ناحية أخرى قد يكون الهجوم نابعا من الفرد نفسه لأهداف معينة إما للجوسسة أو لتعطيل نظام ما وقد تتعدى درجة الخطر لتتعدى الإطار الداخلي وترتبط بتهديدات أكثر خطورة كالإرهاب ومن أبرز الأمثلة الهاكرز البريطاني ''تريك'' Trick ، قائد مجموعة الهاكرز المشهورة و المعروفة ب ''تيم بويزن'' التي تشن هجمات إلكترونية منظمة على البلدان ورجال النفوذ والسياسة وأمن الدول قد انضم إلى تنظيم الدولة الإسلامية داعش بسوريا غداة خروجه من السجن في بريطانيا وهو مسؤول عن تدريب عناصرها على التجسس والاختراق.

_ الدول: حين تقوم الدول بالهجوم يكون أخطر مما يكون في حالة الأفراد ذلك أن الدول تحتكم في عملية القرصنة على إمكانيات لوجستية ومالية وإلكترونيات متطورة كما تحتكم لكفاءات ومهندسين متخصصين قد توجه هذه الهجومات للداخل من خلال التنصت على المكالمات والرسائل النصية والصور من خلال أجهزة الأمن الداخلي على أشخاص أو شركات أو مؤسسات داخلية أو دولية متعددة الجنسيات قد يشتبه في كونهم يشكلون تهديدا للأمن الداخلي كما يمكن أن تقاد الهجومات على دول أخرى بغرض التجسس أو توقيف أو تعطيل أو تدمير أنظمة دفاعها خاصة في حالات الحروب.[1]

قد يشكل الفرد تهديدا مباشرا على أنظمة الدفاع الأمنية الالكترونية للدول كما قد تشكل بشكل طردي الدول مصدر التهديد في عالم لا شيء فيه مضمون، القوة فيه نسبية وتلغى فيه اعتبارات الحدود وعادة لا يعرف منفذ الهجوم ما يشكل عائقا صريحا لبناء منظومة قانونية أساسها الإلزام والمحاسبة، في فضاء سيبراني قد يكون جميع الفواعل مستهدفين فيه.

الفرع الرابع: الأمن السيبراني في المغرب العربي:

لا يزال موضوع الأمن السيبراني ناشئًا في المنطقة المغاربية أو في الشرق الأوسط بشكل عام، فهناك

[1]- جامعة الدول العربية- مجلس وزراء العدل العرب، د. منى الأشقر جبور، السيبرانية هاجس العصر، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، 19 اغسطس 2016، ص.ص. 34-35.

ميل ملموس للتعامل مع الأمن السيبراني باعتباره مجرد مسألة تقنية قد يشكل التخلف عن ركب التكنولوجيا في شمال إفريقيا والإرتكاز إلى المعاملات الورقية بدل الرقمنة عاملا إيجابيا لأنه يقلل إحتمال الإختراق كلما أنجزنا المعاملات على الطريقة التقليدية بعيدا عن الإنترنت وهي ميزة غير مقصودة للأمن من الدول المغربية وعلى النقيض من ذلك فإن دول الخليج مثلا التي تهدف إلى إنشاء مدن ذكية في جميع أنحاء البلاد، في حين تعمل قطر على إنجاز البنية التحتية الذكية لكأس العالم لكرة القدم 2022 فجميع معاملاتها الحكومية على blockchain بحلول عام 2020 ، والعديد من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى يستثمرون في fintech ذلك يقودنا أن جميع معاملات البيع والشراء التسديد تتم عبر شبكة الإنترنت التي سيتضاعف من 2019 إلى 2021 حسب التقارير لكن مقاربات الدول لحل القضية الملحة تتكون من شراء التكنولوجيا بدلاً من حل شامل للمشكلات لكن التقنيات التي تقتنى تتجاوز فهم المشترين لتشكل تهديدًا بالحصول على منتجات وبرمجيات تم التلاعب بها أو بها عيوب بعبارة أخرى: المنتجات يمكن أن تكون طروادة مسبقًا من الدول التي تبيع وأبرزها الصين والولايات المتحدة وإسرائيل وروسيا في ظل التكلفة الباهظة لصنع وتطوير أنظمة الدفاع الأمني السيبراني ولا تزال دول شمال إفريقيا بعيدة عن وضع استراتيجية وطنية للأمن السيبراني حتى الآن.[1]

في إطار منتدى الأمن السيبراني الإقليمي للاتحاد الدولي للإتصالات لأفريقيا والدول العربية المنعقد في تونس العاصمة يومي (4-5 يونيو 2009) قدم هيثم المير ، المدير الفني للوكالة الوطنية لأمن الحاسوب (ANSI) عرضًا حول "تطوير قدرات CSIRT الوطنية – دراسة حالة

[1] -Konrad Adenauer Foundation Lebanon Office, conference report under title «Cybersecurity in the Middle EastAndNorth Africa» , (Valentina von Finckenstein, The MENA region is particularly vulnerable to cyber-attacks, at a timeWhen cyber space is developing into a new major theater forGeopolitical interaction, May 2018), p.p. 3-4

Blockchain :وهي قاعدة بيانات عالمية مهمتها حفظ جميع المعاملات التجارية تواريخها أطرافها المبالغ المالية وكيف تمت المعاملة التجارية، أهم ميزاتها انها غير مخترقة وغير قليلة للقرصنة ولا يمكن تغييرمعلومات المعاملات التي تمت من قبل.

Fintech:هي عبارة عن تكنولوجيا مالية تدعم قطاع الخدمات الذي له علاقة وطيدة بالإنتاج التكنلوجي والإبتكار يدخل ضمن نطاقها جميع التقنيات والخدمات التكنلوجية التي تطرح لصالح المستهلك سواء كانت له شخصية طبيعية أو شركة أو بنك.

تونس" حيث شارك التجربة التونسية في استحداث فريق وطني للطوارئ الحاسوبية والجوانب العملية والتقنية لهذا الفريق التي تتمثل في إدارة الحوادث وتقديم الخدمات مجانًا لمختلف مجموعات الراغبين في الاستفادة (الحكومة والقطاع العام والخاص، والمستخدمين المنزليين، والمهنيين، والبنوك)، فالهدف من هذه الوحدة أو الخلية توفير جهة مركزية مختصة في الإستجابة للحوادث، وتوعية وتحسيس جميع فئات المستخدمين، ومراقبة التكنولوجيا والأمن والفضاء الإلكتروني والخبرة لدعم ومساعدة التعافي بسرعة من الحوادث الأمنية.

كما أردف السيد المير أنه عندما بدأ فريق الإستجابة للطوارئ في تونس عمله كان نشاطه الرئيسي الوعي الأمني، وأشار إلى أنه لا يزال هناك نقص عام في الوعي الأمني وفهم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الأمن في المنطقة. بعض التحديات التي واجهتها تونس هي قلة الوعي وقلة الخبراء المحليين في المجال الأمني ونقص التمويل وفي هذا الصدد كان CERT-TCC قد ربط الأمن السيبراني ببعض المشاريع والأحداث الرئيسية الجارية في الدول في إطار تبادل المعلومات من خلال التنسيق مع رواندا (2007، تبادل الخبرات)، السنغال (2008، التدريب) جنوب إفريقيا (ECS-CSIRT،2009).[1] من خلال ما تقدم فإن أغلب الهجمات السيبرانية تنجح في أغلب الأحيان نتيجة إنعدام الوعي لذا الأفراد والإستخدام الخاطئ للتكنولوجيا والبرمجيات بصفة عامة.

أولت الحكومات المغاربية مؤخرًا الإهتمام باستراتيجيات لتحسين التحديث التكنولوجي وإستخدام التقنيات الناشئة في بلدانهم خاصة بعد تبنيها مشاريع الطاقات المتجددة التي تحتاج في إدارتها قاعدة رقمية ضخمة حيث تستهدف الجزائر وتونس تحقيق 37٪ و30٪ من البرنامج

[1] -Draft Meeting Report: ITU Regional Cybersecurity Forum for Africa and Arab States held in Tunis, Tunisia (4-5 June 2009)، Haythem El Mir, «Developing National CSIRT Capabilities — Tunisia Case Study» , tunisia, p.p. 12-13.

ECS-CSIRT:فريقالاستجابة للحوادث الأمنية في الكمبيوتر مهمته التدخل في حالات خرق الأنظمة الأمنية الإلكترونية انشأ في 2009، وهو فريق خاص بوكالة أمن الدولة لحكومة جنوب افريقيا.

CERT-TCC: فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية وهو عبارة عن مجموعة من خبراء أمن المعلومات المسؤولين عن الحماية من حوادث الأمن السيبراني الخاصة بالمؤسسات واكتشافها والاستجابة لها.

التكنولوجي بحلول عام 2030 على التوالي بينما المغرب يستهدف 42% بحلول عام 2020 و52% بحلول عام 2030.

وتخطط شركة باور المغرب فيما يتعلق بالرياح التي تنتج 1000 ميجاوات من طاقة الرياح، إلى إنتاج أكثر من الضعف القدرة إلى 2120 ميغاواط بحلول عام 2020، ويستعد المغرب لإستخدام الطاقة الشمسية والمد والجزر محطات الطاقة الحرارية. فيما تحتل مصر المرتبة الثانية فيما يتعلق بالكهرباء المتجددة لكنها وضعت خططًا طموحة تستهدف 20% من الطاقة المتجددة بحلول عام 2022 و42% بحلول عام 2035 وذلك من خلال إنتاج قدرة 1500 ميغاواط من طاقة الرياح بحلول عام 2020 ثم مضاعفتها بنسبة 100٪ تقريبًا لتصل إلى 20000 ميغاواط.

ترتبط طموحات مماثلة واسعة النطاق بالتحول الرقميي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لهذه الحكومات مما يجعلها أكثر عرضة لخطر الهجومات السيبرانية.[1]

توفر بيانات شركة Trend Micro الشريك الخاص لبعض عناوين IP لدول افريقيا عن بُعد حجم أنظمة الإبتزاز الرقمي التي أبلغت عنها الدول الأفريقية الأعضاء في الإنتربول ، الأمر الذي جعلها واحدة من أعلى الجرائم السيبرانية المبلغ عنها داخل المنطقة وقد رصد الرقم الأعلى في عدد البلاغات في شمال إفريقيا من المغرب ب 685 بلاغا تلتها تونس ب 385 بلاغا ثم مصر ب 310 والجزائر أقل نسبة خطر ب 99 بلاغا وذلك راجع لاعتمادها الأقل في المعاملات على التكنولوجيا والرقمنة وتبقى المعاملات الورقية التقليدية رغم بساطتها إلا انها توفر أكثر حماية خاصة في الميادين الأمنية والاقتصادية.[2]

[1]-Prof.Dr. Juliane Brach, Security Implications ofEmerging TechnologicalChallengesIn North Africa, OPEN Publications, Volume 4 l Number 1, Spring 2020, p.13.

[2] -Interpol, African cyberthreat assessment report:Interpol’s key insight into cybercrime in Africa, octobre 2021, p.15 .

تعتبر أسلحة الدمار الشامل من أقوى الأسلحة تدميرا وفتكا بالبشرية والحياة بشكل عام خاصية تركيبتها الأولية تتكون من مواد سامة تنتقل عبر الهواء أو معدية أو تنتقل عبر اللمس وأخطرها والتي تملك أكبر درجة تدمير الأسلحة النووية.

المطلب الثالث: أسلحة الدمار الشامل:

وهي عبارة عن فيروسات وميكروبات معدلة مخبريا سهلة النقل والإستعمال والإنتشار كما يكن إستهداف أي عرق أو جنس بعينه عبر شراء معلومات تتعلق بصفاته الوراثية وبرمجة فيروسات حسب نقاط الضعف داخل الانسان.

الفرع الاول: الأسلحة البيولوجية:

هناك نوعان من الأسلحة البيولوجية يشمل النوع الأول الكائنات الحية الدقيقة كالفيروسات والبكتيريا والفطريات التي تؤدي للمرض والموت وأشهرها بكتيريا الجمرة الخبيثة وفيروس الجدري، أما النوع الآخر هي السموم المنتجة عن طريق الكائنات الحية مثل البوتولين الذي تنتجه البكتيريا وتتميز هذه الأسلحة بسهولة نقلها وانتشارها وانتاجها.[1]

_ خواص وطرق إنتقال الأسلحة الميكروبية:

تكمن خطورة هذه الحروب في خصوصية الأسلحة الميكروبية من جهة وسهولة إنتقالها وإخفائها للقيام بالهجوم إذ تتميز الميكروبات المعدلة مخبريا لغرض الهجوم بأنها ميكروبات دقيقة لا ترى بالعين المجردة ولها قدرة عالية على التكاثر والعدوى والإنتقال بين مدنيين ليس لديهم أدنى وسائل الوقاية والمناعة ضدها مثل المرشحات التنفسية أو كمامات، ويمكن للكيلو جرام الواحد منها قتل مئات وآلاف البشر وذلك حسب بيئة الانتقال من أحوال جوية (حيث تنتقل في الهواء أو تتلائم مع درجات الحرارة والبرودة السائدة في منطقة ما) كما تساهم درجة الإتصال الجسدي عبر المصافحة أو لمس الاشياء في سرعة انتقالها، كما قد يحتكم المهاجم إلى الرذاذ عن طريق نشرها

[1]- مصطفى عاشور، الميكروبات والحرب البيولوجية، منشأة المعارف بالاسكندرية جلال حزى وشركاه للنشر، 44شارع سعد زغلول محطة الرمل: الاسكندرية، 2005، ص.ص. 11-12.

جويا باستعمال الطائرات عبر الاعتماد على رشاشات وعربات المزارع التي ترش الشوارع، بادرة المكاتب البيولوجية والمعاهد والتجارب السرية لتطوير هذا النوع من الصناعات العسكرية لأنها أقل كلفة واختصارا للجهد والوقت وتسبب أضرارا بشرية جسيمة وازدادت أهمية اعتمادها للعمل الإرهابي مع نهاية الحرب الباردة ورصدت إمكانيات لوجستية ومالية وإلكترونيات خاصة في سبيل تطوير الميكروبات البكتيريا لتكون أكثر سمية وشراسة ومقاومة للظروف البيئية .[1]

لم يقتصر الإستعمال على فواعل دولاتية رسمية بل قد يتعدى لاحتمال سعي الفواعل غير الدولاتية الرسمية أمر وارد واحتمال خطير خاصة وان كان الإرهاب، وقد استخدمت فعلا الجمرة الخبيثة anthraxعن طريق البريد خاصة،أصبحت هذه التنظيمات تعتمد على التكنولوجيا بشكل كبير.[2] إن الأبحاث العلمية منقطعة النظير تجري بطرق سرية لتطوير نوع من الأسلحة البيولوجية الذي يستهدف عرقا بعينه عبر إما شراء المعلومات التي تتعلق بصفاته الوراثية أو قرصنتها لتستعمل في حملات الإبادة الجماعية لعرق ما، لا تقتصر طرق نقل العدوى على الرذاذ والآلات ولكن تستغل الحيوانات من طيور وخفافيش بل وحتى أحيانا الحشرات أو حاويات القمامة أو سدود المياه وهي طريقة قديمة في إخضاع الخصم أو العدو عبر تلويث مصادر المياه سادت هذه الطريقة في القرون الوسطى.

_ الاحتفاظ بالأسلحة البيولوجية بداعي الاستعمال السلمي:

يطرح حق الدول في امتلاك الأسلحة البيولوجية والسامة بموجب إتفاقية الاحتفاظ بالعوامل البيولوجية لأغراض وقائية سلمية للدراسة والتجارب رغم الخطر الكبير الذي تشكله من حيث إنتاجها أو من حيث ظروف حفظها وهذا الذي وصفه البعض بأنه ثغرة في المعاهدة بحيث يجعل من الصعب على المجتمع الدولي تحديد ما إذا كانت دولة أعلنت بشكل قاطع التخلي أو الاحتفاظ بها تحت مسوغ البرامج الدفاعية التي ليس لها أغراض عسكرية هجومية لكن بدون

[1]- معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: النُظم الدولية لمنع الانتشار والتجارب الإقليمية، منشورات الأمم المتحدة، جنيف: سويسرا، 2004ص. 06.

[2]- General Intelligence and Security Service (AIVD), Proliferation of weapons of mass destructionRisks for companies and scientific institutions, July 2003, p.09.

وجود ضامن حقيقي والدليل روسيا والولايات المتحدة – غالبًا ما يُشار إليها على أنها لا تزال تحتفظ بالعديد من الأسلحة ذات الصلة إلى جانب عدد من الدول الأخرى في الشرق الأوسط وشرق آسيا ويعتبر عامل سهولة إخفاء هذا النوع من التجارب والمختبرات عاملا أول في انتشارها ذلك لصعوبة التحقيق من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما جعل المخاوف تتزايد بشأن إستعمال الأسلحة البيولوجية في المستقبل خصوصا أن الدراسات تشير وتحذر من أن الحرب البيولوجية الجديدة يمكن التحكم فيها من خلال تطوير العوامل عن طريق الهندسة الوراثية ويمكن بهذه الطرق تزويد مركبات كيميائية حيوية تسمى المنظمات الحيوية التي تتحكم في الوظائف البشرية الأساسية من التفكير والإدراك إلى الفعل والسلوك.[1]

تنص اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية أن على أطرافها عدم المساعدة أو التشجيع أو التحريض بأي شكل من الأشكال أي دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية على تصنيع أو انتاج عوامل بيولوجية لاستخدامها كأسلحة لكن تفتقر هذه المعاهدات إلى طابع الإلزام خاصة وأن استغلال هذه المواد لا يتطلب جهدا إذ أن أغلب العوامل البيولوجية موجودة فعلا في أنحاء العالم ويمكن أن تنتقلعلى الصعيد الوطني أو العالمي بدون مساعدة من الإنسان إضافة إلى أن بعض الدول قد تقرر مشاركة قدراتها في هذا المجال مع الإرهاب، وقد أقر مجلس الإتحاد الأوروبي القرار الخامس لدعم إتفاقية الأسلحة التكسينية بحيث يخصص المجلس ميزانية قدرها 3 ملايين يورو للأمم المتحدة ومكتب شؤون نزع السلاح (UNODA) مابين الفترة 2019-2022، ما يوفر دعما ماليا لتيسير ستة مشاريع جديدة لدعم بناء القدرات الوطنية لتعزيز الأمن البيولوجي في جنوب الكرة الأرضية وبالفعل تم تمويل ثلاث ورش عمل بموجب هذا القرار أبرزها كانت "الأمن البيولوجي بعنوان "إشراك العلماء الشباب من الجنوب العالمي في دبلوماسية الأمن الحيوي" المنعقدة بتاريخ 3-5 أغسطس 2019 بالقرب من جنيف، مثلت همزة وصل بين 20 شابًا من علماء البلدان النامية التي تعمل على الموضوعات التي لها في علاقة باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية

[1] -Weapons of Mass Destruction Commission, Weapons Of Terror Freeing the World of Nuclear, Biological and Chemical Arms Stockholm, Sweden, 1 june 2006, p. 41.

كما سيدعم القرار اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية ببرنامج ما بين الدورات والتحضير للمؤتمر الاستعراضي التاسع في عام 2021 وكان قد بادر المجلس في 31 تموز / يوليو 2019 إلى اعتماد المجلس القرار لدعم تعزيز السلامة البيولوجية والأمن في أوكرانيا بما يتماشى مع تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 (2004) بخصوص عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها عبر توفير 1,9 مليون يورو على مدار ثلاث سنوات بهدف تعزيز السلامة البيولوجية والأمن في أوكرانيا لا سيما من خلال تحسين الأساس التشريعي والتنظيمي لأوكرانيا والنظم الصحية زيادة وعي علماء الحياة.

وفي 9 ديسمبر 2019، اعتمد المجلس القرار الداعم للسلامة والأمن في أمريكا اللاتينية تماشيا مع تنفيذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 1540 (2004) المتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والذي يرصد 2,7 مليون يورو على مدار 3 سنوات وبهذا يكون الاتحاد الأوروبي قد بدل منذ 2006 ما يقارب 15 مليون يورو في محاولته لدعم جهود الحد من انتشار هذا النوع من الصناعات العسكرية المدمرة.[1]

تنتقل الاسلحة الكميائية عن طريق الهواء وتبقى فاعليتها وآثارها بعد الهجوم على شكل تشوهات خلقية على مدار أزمنة عدة.

الفرع الثاني: الأسلحة الكيميائية:

_تعريف الأسلحة الكيميائية:

تعتبر المواد الكيميائية من بين أهم أساليب الحرب قديما إلا أنها أصبحت أكثر سمية وانتشارا بعد تطور التكنولوجيا حيث اقتصرت قديما على تلويث المياه والاغتيالات بالسم والأبخرة الضارة، لكن مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين شهد العالم كوارث نتيجة لاستعمال السلاح الكيماوي في الحرب العالمية الأولى الذي خلف نحو 90000 قتيل ومليون إصابة نتيجة

[1] -Official Journal of the European Union, Annual Progress Report on the implementation of the European Union Strategy against the Proliferation of weapons of mass destruction (2019) , Notices From European Union Institutions, Bodies, Offices And Agencies, (2020/C 341/01), p.p.09_10.

هجومات بغازي الخرذل والكلور أولها وأشهرها حدث في بلجيكا في 12 ابريل 1910، رغم كل هذه الآثار المدمرة لم سعت الدول لتطوير هذا النوع من الصناعات العسكرية إما لغرض الدفاع وإما سعيا للانتقام خلال الحرب العالمية الثانية، كما استخدم العراق أسلحة كيميائية فى حربه مع إيران خلالالثمائينيات من القرن العشرين والذي اعتمد على غاز الخرذل في هجوماته بالدرجة الأولى، واستاثر القطبين العالميين الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية بكميات كبيرة من هذا النوع الفتاك من الأسلحة الذي يعرف بأنه عبارة عن مواد كيميائية سامة تنشر بواسطة وسيلة إطلاق قد تكون رصاصة أو قنبلة أو قذيفة أما حسب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية فتشمل أي مادة كيميائية أو سليفة من سلائفها يمكن أن تحدث الضرر إما الوفاة أو التشوه أو المرض أو العجز المؤقت أو التهيّج الحسى كما تعتبر أدوات الاطلاق المصممة لنشر المواد السامة على اختلاف أنواعها معبأة أم غير معبأة أسلحة بحد ذاتها، على اختلاف تأثيرها المصممة لأجله فمنها العوامل الخانقة والعوامل المؤثرة فى الدم وفئة العوامل التي تستهدف الأعصاب.[1]

_أنواع الأسلحة الكيميائية:

وهي عبارة عن غازات سامة يتم صنعها للتأثير على مختلف وظائف وحواس الجسم بعضها مشوه والبعض يسبب أعراض مؤقتة والبعض قاتل ويختلف الاستعمال حسب نوع التهديد:

أ_غاز الدموع: وهو غاز خفيف يستخدم خصيصا لتفريق المتظاهرين والحشود وآخر أكثر تأثيرا وحدة ويستخدم في القتال ضد الإرهابيين يسبب الإعياء التام وفقدان القدرة على الحركة والشلل.

ب_غاز الخردل: وهو من أخطر الأسلحة إذ يستهدف حرق الجلد والالتهابات والصديد ويخلف ضررا كبيرا على خلايا الرئة ما يسبب الموت البطيء للضحية، ساد استعماله في الحرب الباردة.

[1]- محمد عثمان، أسلحة الدمار الشامل، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط.2007،1، ص.ص. 17-20.

ج_غاز القيئ: أحد أكثر الغازات تطورا والمحور من من غاز الدموع درج السفيات على استعماله لإخراج أهدافهم من حصونهم سواء في الأحياء المدنية في حالة استعمالهم السكان كدروع بشرية أو في الأماكن الساحقة في الجبال مثل الكهوف.

د_ الغاز الخانق (الفوسجين): وقد خلف هذا الغاز وحده نحو 80% من حالات الوفيات إبان الحرب الحرب العامية الأولى.

هـ_ غاز الأعصاب: يعتبر من أكثر الغازات سمية إذ يعيق عمل المخ والأعصاب ويسبب شللا وتخذيرا في كامل الجسم ويقتل في الحال.

و_غاز الدم: يستخدم في الهجومات المفاجئة التي تتطلب السرعة في التعامل مع الهدف يقطع يعطل جميع الوظائف والأعضاء الحيوية للجسم مثل القلب والمخ حيث يمنع الأكسجين من الوصول إليها فتموت الضحية خلال دقائق وجيزة.[1]

والتي تعتبر من أكثر الأسلحة تدميرا ذلك إنها تعتمد في صنعها على ذرات واليورانيوم الصافي وما زالت آثارها بلدية على هيروشيما وناكازاكي لحد اللحظة.

الفرع الثالث: الاسلحة النووية:

_مفهومها:

هي نوعين وفق عمليتيي الانشطار والاندماج الذري حيث يتمحور الانشطار أساسا حول تفتيت الذرات الثقيلة مثل اليورانيوم أو البلوتونيوم في تفاعل متسلسل أو الإندماج كما أن الأسلحة النووية الحديثة ومع تطور تكنولوجيا السلاح تحتوي على درجات عالية من اليورانيوم المخصب إذ تفوق قدرتها التدميرية قنبلتي هيروشيما ونكازاكي بمقدار 8 إلى 100 مرة كانت قديما تستخدم الصواريخ والمدفعية والألغام ذلك للمدى القصير للضربة النووية إضافة إلى استعمال الطوربيدات وعبوات الأعماق أما حديثا يتم الاستناد إلى نشر الرؤوس الحربية النووية ذلك لتطور مدى الهجوم النووي والصواريخ عموما والتحكم وتحديد المدى والهدف والإحداثيات بدقة عالية

[1]- عبد الهادي مصباح، الأسلحة البيولوجية والكيميائية بين الحرب والمخابرات والإرهاب، الدار المصرية اللبنانية، ، القاهرة- مصر، ط. الاولى،أكتوبر 2000، ص.ص.23-24.

عبر قذائف محمولة أرضا أو على متن الغواصات أو جوا عبر الطائرات، بيد أن درجة تخصيب اليورانيوم تشكل الفارق في الاستعمال فاليورانيوم المخصب بنسبة تركيز 90% أي 235 يستعمل مباشرة في الأسلحة النووية أما منخفض التخصيب حوالي 3,5 فإنه يستخدم للأغراض السلمية لإمداد أغلب مفاعلات العالم لإنتاج الطاقة الكهربائية، غير أن عملية تخصيب اليورانيوم عالميا لم تتوقف ليبغ في 2010 المخزون العالمي من اليورانيوم العالي التخصيب حوالي 235 طن و10 أطنان من البلوتونيوم الذي لا يحتاج إلى تخصيب –على حد معطيات الفريق الدولي المعتد بالمواد الانشطارية– [1]، وهي نسب عالية تهدد الأمن والسلم الدوليين حتى وإن كان عالم الردع النووي يعتبر أن هذا النوع من الأسلحة تستعمل للردع إلا أن استعمالها أمر وارد يتعدى التهديد ويتجاوز العقلانية في العلاقات الدولية دون أن ننسى الميزة التي توفرها لمالكيها على حساب الدول الأخرى وأخطار التخزين (التسرب، الانفجار) والتجارب النووية المدمرة وهو ما قد نادى به الرئيس الأمريكي السابق "رونالد ريغن" من خلال رؤيته للأمن النووي الداعي لتحييد نظام الأمن الجماعي الذي يعتبر الأسلحة النووية كأداة لضمان الأمن العالمي ودراسة إمكانية اعتماد آليات دولية أخرى أكثر سلمية ومحاولة الحد من انتشار المواد الانشطارية والاتجار بها وتعزيز مكانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما يجدر العناية بالتوترات الإقليمية طويلة الأمد التي تميز الشرق الأوسط ومحله من العالم النووي الجديد.[2]

المطلب الرابع: أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

مع بداية القرن الحادي والعشرون بدأت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشكل مصدر قلق عالمي بشأن أسلحة الدمار الشامل خاصة بعد ظهور ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية داعش وتطور الانتفاضات الشعبية العربية في مصر وسوريا وليبيا وتونس في شمال إفريقيا إضافة إلى أسلحة الدمار الشامل (البرنامج النووي الإيراني واستخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا والترسانة النووية الإسرائيلية) ، أدت هشاشة البنية الأمنية لهذه الدول والحكومات المركزية أمام التهديدات

[1]- ميليسا غيليس، نزع السلاح دليل أساسي، الأمم المتحدة، نيويورك، ط. الثانية ،2013، ص.ص. 18-19.
[2]- محمد البرادعي، الأمن اليوم وغدا، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مارس 2007، ص.ص.7-8.

الجديدة والمعقدة إلى طرح موضوع الأمن النووي والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ومخاوف وقوعها في أيدي تنظيمات إرهابية متطرفة هذا من جهة التنظيمات والفواعل الغير رسمية كمصدر تهديد، من جهة أخرى يصنف معظم المنظرين منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط عامة على أنها مناطق مخترقة هامشية تابعة لدول تشكل المحور وفي حالة تهديد أسلحة الدمار الشامل فإن التأثير متبادل بين الدول على المستوى الدولي والإقليمي الذي يعتبر تهديدا خطيرا يميز منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأبعاد متعددة كعدم التماثل من حيث العلاقات غير المتكافئة على عدة مستويات مختلفة ووصفها جهات إقليمية تابعة في مقابل الأطراف الخارجية:

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدول المحور التي تحرص من خلال المنظمات الدولية " الأمم المتحدة أو الاتفاقيات الدولية إلى منع انتشار أو تبادل أو نقل أسلحة وتكنولوجيا تتعلق بأسلحة الدمار الشامل تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية كإستراتيجية وقائية للحد من نفوذ الفواعل وامتلاكها لأسلحة خطيرة لا تملك إمكانيات تكنولوجية في إدارتها ولا أنظمة دفاع سبرانية متطورة ويسود نظامها الإقليمي التفاوت والخلافات[1]، لا يقتصر مصدر التهديد النابع من دول الأطراف على دول المحور فقط فقد تقحم بعض الدول الضعيفة في نزاعات نووية خارجية بين الدول المتحكمة في زمان النظام الدولي من منطلق أن الدول في المناطق الإقليمية شرق أوسطية أو في شمال إفريقيا تدخل تحت مظلات دول كبرى لزيادة حجم ودرجة أمنها، لم يعد الأمن مفهوما قطريا بل مفهوما تشترك فيه جميع الدول في علاقات تأثير وتأثر على جميع المستويات الإقليمية والدولية فقد أصبح لزاما على المجتمع الدولي تعزيز أمن وترابط وتبادل المعلومات تحت تنسيق أمني متبادل في إطار نماذج تكاملية إقليمية ودولية لأن التهديدات الأمنية العالمية تتطلب حلولا أمنية عالمية بالمقابل.

[1] -Erzsébet N. Rózsa, Weapons Of Mass Destruction In The Middle East And North Africa, Menara Working Papers, No. 24,(This project has received funding from the European Union's Horizon 2020 Research and Innovation programme under grant Agreement No 693244 November 2018, p.p.1-5.

من خلال ما سبق تعتبر المنطقة المغاربية الحلقة الأضعف بالمقارنة وشدة وكثافة التهديدات الأمنية الجديدة والتي تفرض واقعا أمنيا معقدا يؤثر تأثيرا مباشرا في بنية الأمن المغاربي خاصة وإن هذه الأخيرة تعرف تراجعا وضعفا في القوة ومنظوماتها الدفاعية البدائية بالمقارنة والتطور الحاصل على الصعيد التكنولوجي.

لا تزال الدول المغاربية تحت طائلة التبعية ومازالت ضمن مقاربة أمنية ضيقة تقليدية لا تراعي التطور والتكيف والتغيرات الجذرية التي حدثت على النطاق العالمي بالتالي فان مجاراة الديناميكية أصبح ضروريا والتي تفرض منطق التجاوب والاتصال والتعاون والتنسيق والإتحاد إلا أن واقع الدول المغاربية ومستقبلها لا يزال مبهما على الأصعدة الجماعية.

إن تطور التكنولوجيا كان له الأثر البالغ في تغيير مفاهيم السيادة وقلب ميزان القوى رأسا على عقب بظهور أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها قوى تتحكم في التكنولوجيا وهي أهم عامل القوة في العصر الحديث في حين تتخلف دول المغرب العربي عن ركب التطور نظرا لغياب أطر تبادل المعلومات والبرامج العلمية ما يجعلها عرضة للتهديد والتبعية على الدوام.

إن واقع حال النظام الدولي الجديد يفرض تعاملا خاصا على الوحدات المكونة له عبر دفعها لتجاوز المفاهيم الضيقة للأمن وتبني مقاربة أمنية أكثر تقدما تدعم التكامل كإستراتيجية أساسية وحدوية تكاملية في محيط ملتهب بالتهديدات والأخطار حتى وإن كان هذا التنسيق والتعاون على الصعيد الفردي والثنائي ولما لا على الصعيد الجماعي فاهو لسان حال المنطقة المغاربية في سعيها للتعاون وهل يبشر واقع تجاربها ودرجة التهديد في دفع التجربة التكاملية المغاربية أم أن الأمل لا يزال ضعيفا.

تهدف هذه الجزئية إلى إبراز واقع التعاون والتكامل بين الدول المغاربية واستراتيجيات الدول الأمنية في تعاملها مع مختلف التهديدات الأمنية على جميع المستويات، ويرصد نشاط الوحدات ليقيم ماذا كان داخل مركب الأمن الإقليمي أم أنه ضمن رهانات الأمن القومي القطرية الذي يغيب سبب الحوار والتنسيق.

نظرا للعوامل الإرباكية التي تسود الأمن الداخلي والإقليمي على غرار الأمن الدولي توجب على الوحدات أقامت استراتيجيات أمنية بينية تدرس التعامل مع التهديد وتوحد التصورات الأمنية بشكل عقلاني قائم على الحوار والتبادل فالتنسيق على جميع الأصعدة والمستويات دون استثناء.

المبحث الثاني:واقع التعاون الأمني المشترك في إطار التجربة الاندماجية المغاربية:

تتبنى الوحدات داخل النظام الإقليمي استراتيجيات فردية قطرية وثنائية في إطار التنسيق والتعاون الأمني المشترك خاصة إذا جمعتها وحدة التهديد والتصورات الأمنية المتشابهة إلى حد ما.

المطلب الأول: مبادرات فردية وثنائية لتحقيق الأمن المغاربي:

تركن الدول في إطار تعاملها والتهديدات إلى تكوين عقيدة أمنية دفاعية لتقليل نسبة الخطر والتي تقتصر على محاولة إدارة التهديد

الفرع الأول مبادرات فردية لتحقيق الأمن:

_ إستراتيجية الجزائر في إدارة التهديد:

في إطار التأثير والقبول الذي تجده الجزائر في النطاق الأفريقي يتماشى الموقف الجزائري بشكل عام مع موقف الإتحاد الأفريقي بشأن معارضة التدخل العسكري والانقلاب في مالي كما دفع التقارب بين الاتحاد الإفريقي والجزائر في وجهات نظر مماثلة في الأيام الأولى للثورة في ليبيا، حيث تبنى كلاهما الحل السياسي لتحقيق الإصلاح والديمقراطية في البلاد حيث شاركت الجزائر بنشاط في إنشاء APSA ومكوناته الأساسية (لجنة الحكماء وصندوق الاتحاد الأفريقي للسلام والنظام القاري للإنذار المبكر والقوة الأفريقية الجاهزة) والذي قد لعب من 2002 الى 2008 دورا هاما في عملية إدارة الأمن والسلم الإقليميين في إفريقيا إلى حد ما، لم تكتفي الجزائر لتعلن مبادراتها الخاصة وهي القيادة الإقليمية لعمليات مشتركة لمكافحة الإرهاب بتمنراست في إطار إستراتيجيتها الإستباقية طويل الأمد بشأن الشؤون الأمنية في منطقة الساحل التي ساهمت بشكل ايجابي في الاستجابة للصراع في مالي عبر المفاوضات والوساطة التي قادتهما بين طوارق شمال مالي والحكومة المركزية في باماكو خلال عامين من 2012 إلى 2014 لتتكلل جهود الدبلوماسية الجزائرية بالنجاح في سنة 2015 عبر إقناع الحكومة المالية 6 مجموعات مسلحة من الطوارق بوقف استخدام العنف، لكن الهجوم إرهابي على تقنتورين وهي منشاة نفطية وإخفاق لجنة العمليات العسكرية المشتركة (CEMOC) التي أنشئت في عام 2010 بالشراكة مع مالي وموريتانيا

والنيجر لتنسيق مكافحة الإرهاب نظرا لمحدودية الموارد ونقص الاستعدادية العسكرية لذا القوات المسلحة لمنطقة الساحل دفع الجزائر إلى التنازل ويدعم العمليات العسكرية الفرنسية في مالي عبر السماح الطائرات العسكرية الفرنسية باستغلال الأجواء الجزائرية في سبيل حماية باحتها الخلفية من أي تهديد إرهابي محتمل، إن انخراط الجزائر في الاتحاد الأفريقي كبديل اقرب لاتحاد المغرب العربي كان له الأثر البالغ من حيث العلاقات الثنائية مع دول جنوب الصحراء الكبرى لكن لا يزال ينظر إلى أداء البلد على أنه أداء أقل بالمقارنة وإمكاناته في الأمن الإقليمي.[1]

_ الاستراتيجية الأمنية التونسية:

رغم إحكام تونس زمام التطرف عبر مراقبة المساجد والحرص على الوسطية إلا أنها تعرضت منذ 2012 إلى هجومات إرهابية من طرف جماعة انصر الشريعة وكتائب عقبة بن نافع هددت استقرار البلاد أبرزها اغتيال الناشطين السياسيين شكري بلعيد ومحمد براهمي في 2013 على خلفية اقتحام السفارة الأمريكية ومحاولة اغتيال وزير الداخلية التونسي الأسبق في 2014 وفي نفس السنة هجوم كتائب عقبة بن النافع التي دانت بالولاء لتنظيم القاعدة والذي خلف 14 قتيل من الجيش التونسي الذي عمد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي إضعافه مهابة الانقلاب عليه والتقليص من دوره وتحجيم سطوته عبر التقليص من ميزانيته أمام ميزانية وزارة الداخلية والهجوم على منتجع سياحي في سوسة خلف 60 قتيل في 2015 ما دفع صناع القرار إلى تبني نهج أمني يهدف إلى زيادة درجة الأمن في تونس عبر إصلاح المؤسسة والعسكرية وتحسين الميزانية والاعتماد على تقنيات وأسلحة متطورة خاصة بعد المساعدات الأوروبية والأمريكية في سبيل مكافحة الإرهاب وتكثيف وجود الجيش في الحدود التونسية الليبية وضرب سياج بغية التقليص من خطر الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتسرب الأسلحة واعتماد سبيل التدريب والتعليم لزيادة احترافية الجيش سواء بالاعتماد على برامج تكوين داخلية أو تلك البرامج في إطار مشاريع الشراكة

[1]- Ecdpm Making policies work, (Tasnim Abderrahim and Faten Aggad, Starting afresh : The Maghreb's relations with sub-Saharan Africa, Discussion Paper No. 225, April 2018, p.p. 15, 16.

الأمنية خارجيا في إطار مشروع مكافحة الإرهاب التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.[1]

ولكن الزيادة في التدريب والمعدات لم تقابل باستثمارات مماثلة في الدعم لإدارة أمنية أفضل إذ أدى التركيز على التهديدات المباشرة مثل الإرهاب إلى إهمال التهديدات الناشئة مثل الأمن السيبراني والجريمة المنظمة وتغير المناخ والكوارث الطبيعية،الارتفاع في درجات الحرارة وكلها ملفات أمنية تستدعي الاستجابة[2] والتدبير.

_ إستراتيجية المغرب الأمنية:

لم يختبر المغرب في تجربته الأمنية ما اختبرته الجزائر ولعل أهم محطات تعاونه الأمني في إطار الحفاظ على السلام والأمن الإقليميين في إفريقيا جنوب الصحراء امتد جهد المغرب الأمني تاريخيا في دعم عسكري لرئيسي الكونغو "زائير موبوتو سيسيكو" عام 1977 وكذلك لرئيس غينيا الاستوائية تيودورو 1979 إلى جانب بعثات حفظ السلام في الأمم المتحدة والتي تتكون من ضباط عسكريين وضباط شرطة حيث بلغ عددهم 2100 في سبيل تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومينوسكا في جمهورية إفريقيا الوسطى، مثلت الأزمات السياسية في ساحل العاج وإفريقيا الوسطى بين عامي 2002 و 2011 تهديدا اقتصاديا كان له الأثر المباشر على أداء البنوك والمؤسسات المالية المملوكة للمغرب والتي لها صلات بالنخبة الحاكمة خاصة بعد انتشار الاقتصاد الموازي والجماعات المسلحة وطرق التجارة غير المشروعة وشبكات التهريب في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل في ظل الغياب الصارخ لمنصات تعاون إقليمية قابلة للحياة والتي أبرزها منظمة أسستها ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا عام 1989 للترويج الإقليمي ما عرف بالمغرب العربي الذي فشل في الإقلاع إلى حد كبير بسبب التوتر بين الجزائر والمغرب وبالمثل جامعة الدول العربية حاول المغرب إحياء المساواة الجماعية النائمة لدول الساحل والصحراء، والتي تضم

[1]- مؤسسة كارنيغي للسالم الدولي، حجاب شاه وميليسا دالتون، تطور الجيش التونسي ودور مساعدة قطاع الامن الخارجي، بيروت: لبنان، مارس 2020، ص.ص. 8-11.

[2] -DCAF Geneva cantre for security sector governance,Tunisia Country Strategy، 2020-2022, p.

10 دول (باستثناء الجزائر) أن عدم وجود آليات تعاون إقليمي مواتية ورسمية دفع المغرب إلى البحث عن طرق بديلة للمشاركة ضمن استراتيجيات أمنية استباقية في إطار الدبلوماسية الروحية المغربية التي تعنى بتقديم فرص تدريبية للأئمة وعلماء الدين وترسيخ الوسطية كما تشمل الإستراتيجية مراقبة المساجد والمدارس الدينية كما ترصد في هذا المسعى جهود الأحزاب السياسة الإسلامية المعتدلة ومؤسسة تدريب علماء المسلمين التي استحدثت في عهد الملك محمد الرابع (معهد تدريب الأئمة) لغرض التأثير في غرب إفريقيا غينيا كوناكري، وقد اتصلت كل من كوت ديفوار ونيجيريا وتونس وليبيا بالمغرب لنفس التدريب ما بين 2014-2015 ، إلى جانب هذه الإستراتيجية السلمية يجند المغرب أجهزة المخابرات ومختلف المؤسسات العسكرية في محاربة التطرف والإرهاب رغم ذلك يبقى ظل الجزائر مهيمنا على المنطقة اذا تقدم نموذجا فريدا من نوعه في مكافحة الإرهاب نابع من تجربتها الكبيرة في التعامل مع التهديدات الأمنية المختلفة. [1]

_آليات المواجهة الموريتانية:

أثر انعدام الأمن في منطقة الساحل الأفريقي والأزمة في مالي و تطور التهديدات المختلفة كان لزاما على موريتانيا أن تعيد حساباتها تجاه المؤسسة العسكرية كونها خط الدفاع الأول في مواجهة التهديدات خاصة بعد المعنويات المتدهورة الجنود على خلفية تدني الأجور والتسليح التقليدي مما حذا بالسلطات العليا للبلاد بتبني إستراتيجية إعادة هيكلة الجيش بعد هجوم أودى بحياة 12 جنديا في بلدة تورين في 2008 وهو ذات السنة التي تولى فيها محمد ولد عبد العزيز زمام الحكم ليقود عملية إصلاح الجيش من حيث الاستعدادية القتالية والتكوين بعد اتفاق الشركاء الإقليميين نواكشط لإنشاء كلية الدفاع لمجموعة الساحل في 2012 وأيضا تحسين مستوى المعيشة ورفع الهمم والمعنويات والتي تكللت بالنجاح جزئيا بعد الدعم الفرنسي في التعليم العسكري والأمريكي في إطار مشاركة موريتانيا في الحرب ضد الإرهاب في الساحل الأفريقي على المستوى العلاقات

[1] -Ecdpm Making policies work ,(Lidet Tadesse Shiferaw, Peace and security in Africa:Drivers and implications ofNorth africa's southern gaze, Discussion Paper No. 262, October 2019, p.p. 11-14

الأمنية الثنائية أو متعددة الأطراف.[1] كما احتكمت لإستراتيجية أكثر سلمية وهي السيطرة على المساجد والحوار مع الجماعات الإرهابية وإعداد مدارس للتأهيل الوسطي الإسلامي الصحيح بالإضافة إلى إعادة تأهيل المتطرفين المسجونين وإعادة إدماجهم في المجتمع لكن كل هذه الإجراء التي آتت أكلها إلى حد ما لا تنفي الظروف الإقتصادية والسياسية المتردية والتي قد تكون مدعاة التطرف.[2]

الفرع الثاني: التنسيق على مستوى المنظمات الدولية والاقليمية: (مبادرات جماعية)

إن واقع التعاون الأمني في إطار التجربة الإندماجية المغاربية تجمع دول الساحل والصحراء الكثير حتى الآن في سبيل إدارة التحديات المختلفة للسلام والأمن خاصة منها التي ظهرت في المنطقة منذ عام 2011،

كما أن معمر القذافي قد وجد بديلا لإتحاد المغرب العربي بإنشاء تجمع الساحل والصحراء الذي يضم الجزائر، فهي عضو في منظمة تجمع الساحل والصحراء ولكن بعد سقوط النظام الليبي عمت الفوضى، مما أدى إلى الجمود المؤسسي فيما يتعلق بالتعامل مع قضايا الأمن الإقليمي، لكن في الآونة الأخيرة لاحت في الأفق مبادرات تونسية في محاولة لإحياء كلتا المنظمتين كما تسعى تونس لتولي مقاليد اتحاد المغرب العربي ومع ذلك لم تنتج هذه الإجتماعات على مستوى المنظمات إلا القليل من حيث الإدارة الفعلية والفعالة للأمن في المنطقة كما أن التعاون من قبل الدول الأعضاء يبدو بعيدًا في أحسن الأحوال[3]، وإن كان على المستوى الثنائي بين الجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا والمغرب مع بعض الدول الأفريقية إلا أن بناء استراتيجيات أمنية منفردة أدت إلى ترسيخ الإختلاف في تصميم قدرات موحدة تستجيب للواقع الأمني المعقد في المنطقة المغاربية.[4] تشارك

[1]- المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية (أنور بوخرص، إبعاد شبح الارهاب عن موريتانيا، (2يونيو 2020).
[2]- مركز مالكوم كير كارنغي للشرق الأوسط، (فريديريك ويري، السيطرة والاحتواء: الاسلاميون في موريتانيا والاستراتيجية ضد التطرف العنفي)، 29 مايو 2019.
[3]- Swedish Defence Research Agency, Project number A15104 ,Studies In African Security, (Adriana Lins de Albuquerque, Challenges to Peace and Security in North Africa: Accounting for the Lack of Regional Institutional Response) , September 2015,p.2
[4]- United States Institute of Peace, Querine Hanlon and Matthew M. Herbert, Border Security Challenges In The Grand Maghreb, 2015, Washington, p.29.

الدول على غرار تونس في عدة شراكات أورومتوسطية (الناتو الحوار المتوسطي والاتحاد من أجل المتوسط، حوار "5 + 5" لكن حجم التعاون بين دول شمال إفريقيا أقل بكثير حيث تجتمع تونس والمغرب بشكل دوري حول لجنة تونسية مغربية مشتركة ، لكن التقدم لا يرقى إلى مستوى التوقعات وتقتصر العلاقات مع الجزائر على الحد الأدنى واقتصارها على التعامل بشكل خاص مع القضايا الأمنية.[1]

المطلب الثاني: واقع التعاون في إطار التجربة الاندماجية المغاربية:

الفرع الاول: التعاون الاقتصادي:

على الرغم من المقاربة القيمية المتمثلة في الثقافة المشتركة والتاريخ والدين، فقد ركزت الحكومات المغاربية على الاختلافات في ظل غياب الإرادة السياسية وتغليب المصالح المحلية ضمن رؤية قطرية تسهم في إحباط التنسيق و التعاون الأمني داخل إتحاد المغرب العربي لذلك انعقدت عام 1994 آخر قمة لاتحاد المغرب العربي تضم جميع الدول الأعضاء وحتى الآن تم المصادقة على ست اتفاقيات فقط من بين أكثر من 30 اتفاقية من قبل جميع الدول الأعضاء الخمس،وتتمحور الاتفاقيات حول إنشاء البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية وتبادل المنتجات الزراعية، تشجيع وضمان الاستثمارات، والنقل البري وقد أدى الجمود السياسي إلى انخفاض التعاون الاقتصادي وانخفاض مستويات التجارة عبر الحدود مع ارتفاع التعريفات الجمركية وانتشار الاقتصاد الموازي بين الدول المغاربية الذي يرتكز على التهريب مما يثبت فشل اتحاد المغرب العربي على تحقيق الحد الأدنى من مستويات التجارة البينية في إفريقيا ويدعم الاعتماد المفرط على الأسواق الأوروبيةفي المتوسط تمثل التجارة البينية بين دول المغرب العربي 5٪ وقد انخفض هذا المستوى في السنوات الأخيرة الثمانية ليبلغ في المتوسط خلال الفترة 2012-2017: 3,5،% ويعزى ذلك لضعف أسعار السلع ، وتطبيق تعريفات عالية على الواردات داخل اتحاد المغرب العربي فعلى

[1] -Canadian Forces College – Collége Des Forces Canadiennes, (le lieutenant-colonel F.J.M. Ducotey, Les Defis Securitaires Entre L'Europe, Le Maghreb Et Le Sahel ; Les Mirages de L'Integration Institutional analysis of actors, issues, threats and opportunities) , 2013, Canada, p.23.

سبيل المثال تعتبر الجزائر من أكثر الأسواق حمائية بمتوسط تعريفة يبلغ 19٪، كما تحظى قطاعات مختارة (مثل الزراعة) في المغرب وتونس بحماية مشددة بنسبة (28٪) إلى (31٪) وكنتيجة حتمية فشلت الدول المغاربية في إنشاء الإتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة واعتمدت على شركاء خارجيين أبرزهم أعضاء الاتحاد الأوروبي الذي حصل على تنازلات من خلال التفاوض مع دول المغرب العربي على أساس ثنائي (من خلال اتفاقيات الشراكة).[1] لم يرقى اتحاد المغرب العربي إلى المستوى المطلوب من التكامل الإقليمي منذ انشاءه عام 1989 ومع ذلك ، وفقًا "للحبيب بولعريس" الأمين العام السابق لاتحاد المغرب العربي ان اجهزة المغرب العربي تقوم بعملها باستثناء مجلس الرئاسة الذي لم يعقد اجتماعا منذ عشر سنوات ولا يجب الجزم بأن المغرب العربي مشروع مجمد كما يروج له، وأنه إجحاف بحق أولئك الذين يعملون بنشاط في جميع قطاعاته لتحقيق إستراتيجية التنمية لشمال إفريقيا التي تعتبر مرجعا لبرنامج رأس لانوف المعتمد في ليبيا عام 1991 والذي صيغة وفقه المراحل الثلاث للتكامل الإقليمي منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي، سوق مشتركة وقد تم تنفيذ هذه الإستراتيجية بين 1989 و 2006 ، مما ترتب عنه تنظيم ،6 مؤتمرات قمة لرؤساء دول شمال إفريقيا (آخرها عام 1994) ، 24 جلسة لجنة الشؤون الإقتصادية والمالية، 41 جلسة للجنة المتابعة ، ست جلسات عامة لمجلس الشورى و 16 جلسة للهيئة القضائية وقد تمخض عن هذه الإجتماعات والمؤتمرات لإنشاء الأقسام الوطنية لشمال إفريقيا.

_الطريق السريع امتداد الألياف الضوئية لشبكات الاتصالات.

_مكافحة التصحر والتعاون في الشؤون الصحية.

[1]- Konrd adenauer stiftung, Regional Program Political Dialogue South Mediterranean, (Asmita Parshotam, Regional Integration for the Arab MaghrebUnion: Looking Beyond the Horizon, med dialogue series n/ 30, November 2020, p.p. 3-4.

لم يحقق التكامل الإقليمي للمغرب العربي الآمال الاقتصادية خاصة على مستوى التجارة البينية مقارنة بالإتحادات الأخرى ذلك لضعف التكامل الاقتصادي حيث يؤدي هذا المستوى الضعيف من التكامل إلى "حرمان 2٪ إلى 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي من بلدان شمال إفريقيا وأن الحلول لتعزيز التجارة البينية تكمن في تفكيك التعريفات الجمركية وخفض الضرائب الجزائرية بنسبة 50٪ أو 100٪ على الواردات الزراعية من المغرب وتونس إلى تقدم 20.9٪ و 47.9٪ على التوالي في التجارة مع هذين البلدين ما يؤدي لزيادة التجارة الصناعية والتجارة بنسبة 34.4٪ و 84.9٪ ، على التوالي.[1]

الفرع الثاني: البعد العسكري والتنسيق:

لا تزال درجة التهديد المحلي المتصور مرتفعة في المنطقة المغاربية خاصة بين المغرب والجزائر منذ استقلال الدول المغاربية بسبب أزمة الحدود التي خلفها الاستعمار وجراء هذا لطالما شكلت الحدود والسيادة دورًا محوريًا في مخاوفهم الأمنية وفق زاوية أمنية تقليدية واقعية تركن إلى جعل ميزان القوى الشغل الشاغل في إطار تنافس الدول حول المكانة خاصة بين الجزائر النفطية والمغرب الزراعي بعيد حرب الرمال 1963 إضافة لمشكلة الأمن الإقليمي الرئيسية، وهي الاحتلال المغربي للصحراء الغربية التي بدأت في عام 1975 وتعنته لدمجها قصريا للمغرب وبالتالي الدعم الجزائري لحركة الاستقلال البوليساريو ما أدى إلى تدويل الصراع وتسليمه للأمم المتحدة في سنة 1991 إلى يومنا هذا ما أدى إلى إجهاض محاولات بعث الاتحاد العربي وتم تعليق اجتماعات القمة المنظمة الاتحاد ما بين 1994 إلى 2005.

يعد نزاع الصحراء الغربية محدود التهديد اما الاختراق الأمريكي للمنطقة المغاربية في إطار تصور تهديدات منطقة الساحل حيث تجادل الولايات المتحدة بأنه يجب اعتبار منطقة الساحل

[1]- EuroMeSCo survey facility, Dr. Luis Martinez, Algeria,The Arab Maghreb UnionAnd Regional Integration, October 2006, (This study is the result of a project conducted by the Centre d'Études et de Recherches Internationales (CERI-SciencesPo) , Paris, in collaboration with the Institut National des Études Stratégiques et Globales (INESG), Algiers, p.6

تهديدًا وأن المغرب العربي والولايات المتحدة لديهما مصالح مشتركة في مكافحتها الإرهاب في تلك المنطقة بالوسائل العسكرية قد يعتقد المرء بالطبع أن الطريقة الأمريكية هي الأمثل في التعامل مع الإرهاب و بعيدة عن أن كونها اختراقا للمنطقة لكن مع استدامت العمليات المشتركة للولايات المتحدة والمغرب العربي وجنوب الصحراء ضد الإرهاب ستكون "غير مرئية" للشعوب المغاربية بالتالي سوف تواجه الأنظمة المغاربية باقتدار مواصلة دعم توغل الولايات المتحدة في منطقة جنوب الصحراء والمغرب العربي إذا سمحت بوجود قواعد عسكرية أمريكية في المدن المغاربية الكبرى وقد حاولت الولايات المتحدة الامريكية عام 2007 وضع قاعدة القيادة الأفريقية (أفريكوم) إما في ليبيا أو الجزائر أو المغرب مما حذا باعتراض كل الأنظمة – باستثناء المغرب الذي استجاب للدعوة معلنا استعداده للوقوف بحزم ضد أي من جيرانه في سبيل دعم المقترح الأمريكي لكنه رفض هو الآخر على لسان وزير خارجيته في نهاية المطاف وكان الرفض جراء استياء الانظمة المغاربية من تعامل للولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب على حساب سيادة القانون و التورط المغاربي في الحرب الدولية الذي أدى بالفعل إلى زيادة المشاعر المعادية لأمريكا في المنطقة المغاربية.[1]

سرعان ما أصبح جليا لقيادات شمال إفريقيا ارتباطية التهديدات ودرجة تعقيدها عبر الحدود مما يتطلب بدلاً من حلول تقليدية قطرية انتهاج إستراتيجية تعاون إقليميا بعد التهديدات الأمنية التي فرضتها الأزمة في ليبيا وتونس 2011 قادت الجزائر تعاونا مع محيطها ليبيا وتونس كخطوة عقلانية للحفاظ على الاستقرار حيث تدعمه العلاقات الاجتماعية والثقافية القوية وقد أظهرت الجزائر درجة كبيرة من المرونة ضد العدوى الإقليمية.

تواجه الجزائر حاليا على حدودها الشرقية مع ليبيا تحديات أمنية خطيرة دفعتها في عام 2010 إلى إنشاء واستضافت مقر القيادة المشتركة المعروف باسم العملية المشتركة–للجنة الأركان

[1]-Danish Institute for International Studies, (Ulla Holm, North AfricA: A Security Problem for Themselves, For The Eu AnD for The us, DIIS publications, Copenhagen: Denmark, 2008,p.23.

بمدينة تمنراست لتسهيل الاتصال الفوري مالي وموريتانيا عبر هيكل عسكري محكم لتنسيق العمليات العسكرية لتطهير المناطق المتطرفة العنيفة.

تعتبر محاولة الجزائر لإشراك محيطها في عملية الدفاع والحماية من المحاولات المبكرة للتعاون الأمني لجميع البلدان المعنية من خلال بذل الجهود لإنشاء هيكل ثلاثية (الجزائر وليبيا وتونس) لكن لم نسفر نتائج المبادرة عن الكثير سوى عن الإجتماع الأول بين رؤساء و وزراء الجزائر، ليبيا وتونس في 31 يناير 2013 المنعقد في واحة غدامس الليبية لبحث الإجراءات الكفيلة بعلاج الحدود المشتركة لكن لم يكن هناك متابعة جادة بعد هذا الاجتماع حيث فشلت البلدان في تفعيل اتفاقهم الأول على تشكيل لجان مشتركة للتنسيق والإشراف المشترك وإرسال بعثات دورية خاصة بعد الأزمة في ليبيا التي أعاقت تقدم المبادرة. إن تطور المنظومة الأمنية الجزائرية حث تونس على أقامت أمني أواخر عام 2012 طالت مجالاته تبادل المعلومات بين قوات الأمن في كلا البلدين، وفي ماي 2014 قامت تونس والجزائر بإضفاء الطابع الرسمي على التعاون من خلال التوقيع على اتفاقية أمن الحدود وهي اتفاقية عملية لمكافحة الإرهاب عبر الحدود والجريمة المنظمة تهدف إلى تسهيل العمليات المشتركة لضمان الأمن عبر الحدود وتبادل المعلومات والاستخبارات تبادل الخبرات والتجارب من خلال التداريب المشتركة. بعد هذا الاتفاق تكررت اللقاءات بين الجمهوريتين الجزائرية والتونسية حيث تم تجنيد كبار المسؤولين والضباط للمشاركة في تنسيق الجهود لتقريب وجهات النظر الأمنية.

بدأت السلطات الليبية ما بعد القذافي للترتيب لمؤتمر الأمن الإقليمي الوزاري (المؤتمر الإقليمي لأمن الحدود المنعقد في ليبيا مارس 2012 استغل كل من الجزائر وليبيا هذا الاجتماع الوزاري لتوقيع اتفاقية ثنائية لتعزيز التعاون الأمني على الحدود الذي تمحور حول تدريب رجال الشرطة

والأمن الليبيين من الجزائر تبادل المعلومات ثم قرر الطرفان إنشاء لجنة ثنائية على الحدود التي من شأنها توسيع وتنويع مجالات التعاون بما في ذلك الأمنية والاجتماعية والاقتصادية.[1]

الفرع الثالث: التعاون في بعده الاجتماعي:

يشتمل المغرب العربي في تركيبته على خمس دول أساسية المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا تجمعهم حدود مشتركة غالبا ما يعاني سكان المناطق الحدودية التي غالبًا ما تكون مهمشة من المشاكل بسبب غياب التواصل والتعاون وإغلاق الحدود.

كما يمثل الأمن أولوية الأولويات، لذا معظم النظم السياسية في بلدان المغرب الكبير "الأمن أولاً" ومركزية السلطة والموارد في يد الحكومة والعواصم والمدن ويعزل سكان المناطق الحدودية المهمشين ويزيد الانقسامات بين السكان على هذا النحو تتشكل طبقة اجتماعية ناقمة على نوعية الحياة إذ تعاني من محدودية الرعاية الصحية وفرص العمل ما يجعل هذه المناطق تهديدا مباشرا على المجتمع من خلال إنتاج أفكار التطرف بين أغلبية محدودة التعليم والثقافة وتهديدا على الاقتصاد لان اغلبية سكان الحدود يعتمدون على التهريب سواء سلع أو بشر وما يجعل الأمر أكثر سوءا في المغرب الكبير حدوده الساخنة_ الانفلات الأمني في ليبيا ومنطقة الساحل الأفريقي_ وانتشار السلاح والجماعات المتطرفة وتفاقم الجريمة المنظمة في غياب أدنى قنوات التواصل والتعاون الأمني بين الدول المغاربية.[2]

إن الإصلاح الديني عنصر مهم للتآزر بين حكومات شمال أفريقيا الذي يمثل دور المؤسسة الدينية في مواجهة الإيديولوجيات المتطرفة فهناك إمكانية للتعاون الذي يلعب الدين دورًا مهمًا في المجتمعات المغاربية فغالبية سكان شمال إفريقيا من السنة، يمكن للمؤسسة الدينية أن تلعب دورًا إيجابيًا في الحد من التطرف.

[1]-Dr. Mohammed El-Katiri, The Quest for Military Cooperation in North Africa: Prospects andChallenges, USAWC Press, The United States,10-1-2016, p.p. 14-19.

[2] -Freidrich Ebert Stiftung, menpeaceand security project, (Pour Relever Les Deffis de La Securité Au Maghreb: Priorité AU Développement Régional Recommendation Politiques Des Acteurs De La Societé Civile De Tunisie, De LIBYA, Du MAROC Et D'ALGÉRIE) , bureau Tunisie AÔUT 2020, p.1.

فعلى مستوى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية يتم تدريب الأئمة على الترويج لنسخة "معتدلة" من الإسلام في البلدان المغاربية في إطار برامج التعاون الديني في المنطقة على سبيل المثال، استقدم معهد محمد السادس لتكوين الأئمة مئات الأئمة من شمال إفريقيا إلى البلاد لمناقشة التعاون للهوة والفراغ الديني الخطاب وفقدان مصداقية الأئمة في كل من تونس وليبيا الذي يمكن لهما الاستفادة من هذا النوع من التدريب.

أدى نفوذ الحكومة المغربية وسيطرتها على المساجد إلى إبعاد الشباب ولانتقاد نسخة الإسلام التي تروج لها الدولة هذا ما حتم إدراج منظمات المجتمع المدني وعلماء الدين المستقلين في سبيل تصميم هذه البرامج الذي يعد أمرًا ضروريا لمكافحة التطرف.

أعلن الاتحاد الأوروبي عن مبادرة للإدارة المتكاملة للحدود في 2013 (سياسة الدفاع الأمني المشترك (CSDP). والتي تهدف إلى دعم تطوير ادارة الأمن عبر الحدود الليبية وتعطيل تهريب البشر والاتجار بهم لكن لم يتم تنفيذ المشروع بالكامل، نتيجة لاستغلال بعض دول الاتحاد الأوروبي حقوق الإنسان والمشروع لتحقيق مآرب خاصة.

إن المدن الحدودية، مثل (وجدة وبن قردان ومغنية)، اشتهرت بالأنشطة المهربة والعابرة للحدود معظم السلع المهربة مواد لازمة للحياة اليومية، مثل الوقود (من الجزائر وليبيا إلى الدول وسلع مدعومة من الحكومة، مثل القمح أو زيت الطهي قبل 2011 وطريقة لتهدئة الحدود تساهلت الدول الى حد ما في التعامل مع البلدات الحدودية المهملة التي تعرف واقعا معيشيا واجتماعيا مزريا.[1]

الفرع الرابع: البعد السياسي للتعاون:

عقب هجومات إرهابية على فندق آسني بالمغرب اتهمت السلطات المغربية نظيرتها الجزائرية بمسؤولية التخطيط لضرب امنها وقامت بفرض التأشيرة على الجزائريين وغلق الحدود، بمنطق المعاملة بالمثل قامت الدولة الجزائرية في 1994 غلق الحدود مع المغرب إلى يومنا هذا لم تنته

[1] -Mohamed El Dahshan and Mohammed Masbah, Synergy in North AfricaFurthering Cooperation, Middle East and North Africa Programme, anuary 2020,p.p.10-11.

الأحداث إلى هذا الحد بعد نزاع الصحراء الغربية ودعم الجزائر لجبهة البوليساريو في إطار دعم الحركات التحررية في العالم، فاعتبر المغرب الجزائر طرفا في النزاع، إلا أنها ليست كذلك، حيث تسعى فقط لدعم حل عادل للشعب الصحراوي عبر الاستفتاء وتقرير المصير.

بعد أزمة لوكربي فرض حصار جوي على ليبيا من طرف أوروبا أثر اتهامها بتمويل الجماعات الإرهابية استنجد القدافي بالدول المغاربية لحل الحصار تحت بند الدفاع المشترك المادة 14 من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي لكن الدول المغاربية لم تستجب للنداء بالتالي انسحبت ليبيا إلى حد ما وامتنعا عن حضور الإجتماعات وأوقفت المشاريع المغاربية المشتركة.[1]

لقد سمح الحياد السياسي في موقف الجزائر تجاه الأزمة في ليبيا وعدم تدخلها باعتبار أن الأزمة تخص الشأن الداخلي الليبي الى تبوؤها مصداقية دفعت النخبة السياسية الليبية على رأسها رئيس الحكومة الأسبق علي زيدان الى زيارة الجزائر بهدف الدعم السياسي والأمني، وفعلا في 2014 وتكللت هذه الجهود بانعقاد الدورة 14 للجنة المشتركة الجزائرية الليبية التي أقرت بضرورة التنسيق والتعاون السياسي والأمني المشترك خاصة فيما يخص ملفات الإرهاب والجريمة المنظمة.

وكما كان متوقعا نظرا للعلاقات التاريخية والسياسية الجزائرية التي تميزت بالتفاهم والتضامن بين الجزائر وتونس قامت الجزائر بدعمها معنويا وماديا عبر تقديم مساعدات مالية تقدر بنحو 100 مليون دولار لمواجهة التهديدات الأمنية المختلفة على خلفية زيارة الوزير الأول الأسبق الباجي قايد السبسي الجزائر.

كما أشرفت الجزائر على احتضان الاجتماع الاستثنائي الخاص بوزراء الخارجية في 2012 وتمحور حول الأمن كإشكالية الدراسة مما دفع المشاركين في بيان الجزائر إلى الدعوة لنموذج تكاملي مغاربي يواجه المخاطر والتحديات الأمنية، دون أن ننسى مناقشة مجلس وزراء الداخلية للمغرب العربي بالرباط في 2013 على خلفية الأزمة في الساحل والذي دعا إلى بذل الجهود في

[1]- زويوش حسام الدين، إستراتيجية الدول المغاربية في مواجهة التهديدات الامنية الجديدة، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، المجلد 06، ع.2، 2021، ص.ص. 717، 718.

سبيل مواجهة التهديدات عبر تكثيف التعاون والتبادل الأمني بين الأجهزة الأمنية وتعزيز مبادرة بناء نموذج تكاملي شمولي.[1]

بناء على معطيات الواقع وشبكات التفاعل والمصلحة ودوافع التكامل والتصورات الأمنية المختلفة، ما هي آفاق ومستقبل الوحدة المغاربية؟ وهل يمكن التفاؤل بشأنها أم أنها ستبقى في غيابات الجب إلى فترات أطول؟.

المطلب الثالث: سيناريوهات التكامل المغاربي:

الفرع الاول: سيناريو الجمود:

إن سيناريو الجمود مرتبط أساسا بالقضايا الأمنية الداخلية والإقليمية في المنطقة المغاربية، ومن أبرزها قضية الصحراء الغربية التي تعتبر المغرب فيها الجزائر طرفا، في حين تنفي هذه الأخيرة من منطلق أنها تدعم الحركات التحررية في العالم، وهو مبدأ راسخ من مبادئ السياسية الخارجية ويعتبر المغرب الصحراء الغربية قضية وحدة ترابية ما دفع به إلى طرح مقترح الحكم الذاتي الذي رفضته جبهة البوليساريو وتمسكت بمطالب الاستفتاء وتقرير المصير، تنبع مخاوف الأطراف من قرار مجلس الأمن 2003 الذي صرح مباشرة أن توصيات وقرارات الأمم المتحدة بخصوص النزاع في الصحراء الغربية ستكون بمعيته إذ سيكون الذراع التنفيذي في القضية.[2]

إن من بين الأمور الذي قد تزيد الأمر تعقيدا توسع المغرب من الجنوب ما قد تؤوله الجزائر على انه تهديد تقليدي تماثلي إلى جانب تخوفها من نشوب نزاع مسلح بين جبهة البوليساريو والمغرب ماقد يشكل مدخلا نحو التدخل الأجنبي وإقامة قواعد عسكرية على الحدود الجزائرية.

لم يعد التطبيع المغربي مع الكيان ودولة أمرا مخفيا إذ أذاع الطرفان إقامة العلاقات الثنائية ما من شأنه زعزعة التوازن الإقليمي، ما حذا بالجزائر إلى قطع العلاقات مع المغرب 24 أوت

[1]- قصري محمد عادل، مرجع سبق ذكره، ص.ص.494-495

[2]- عادل مساوي، وعبد العلي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والاقليمية والاسلامية، د.ت.ن، المغرب، ص.386.

2021 وتصديها لمحاولة المغرب لإقحام دولة الاحتلال الإسرائيلي كعضو مراقب في الاتحاد الأفريقي.[1]

– إن الانفلات الأمني في ليبيا ومالي زاد الأمر تعقيدا اذ وفر بيئة ملائمة لانتشار السلاح والاتجار به وشكل ساحة تدريب مواتية لمختلف الجماعات والتنظيمات الإرهابية المتطرفة.

_ إن مشروع الانفصال في مالي الذي تقوده الأزواد ضد الحكومة المركزية قد يكون محفزا للجماعات التي تبيت مشاريع انفصالية قد تدمر الاستقرار في المنطقة.

_ قيام حروب أهلية داخلية قد تتورط فيها دول الجوار ويزيدها تعقيدا التدخل الخارجي خاصة في ضل البيئة الأمنية الملتهبة والتي تشكل خطرا مباشرا على الأمن المغاربي.

_ الانكفاء ضمن الحدود كإستراتيجية دفاعية وقائية قطرية في ضل انعدام التنسيق والتعاون.

مشكل اللاجئين الفارين من مناطق النزاع والذي يشكلون عبئا زائدا وينقلون الأمراض المعدية الفيروسات.[2]

– إن سيناريو الجمود مرجح إلى درجة كبيرة في ضل المعطيات الأمنية الداخلية والإقليمية المتوترة والتصعيد فبقاء الوضع القائم أقرب سيناريو تدعمه معطيات الواقع العملي.

الفرع الثاني: سيناريو الوحدة:

في حين تمكنت الدول المغاربية من تجاوز أزماتها الداخلية وعلى رأسها الأزمة في ليبيا من جهة ومن جهة أخرى أزماتها الإقليمية على رأسها مشكلة الصحراء الغربية بالطرق السلمية ونزحت إلى نبذ القوة والتدخل في شؤون الدول الأخرى وتخلت عن النظرة القطرية الضيقة التي تؤسس لمفاهيم السيادة المقدسة التي تحكم العلاقات بينها بمنطق تهديد متبادل بدل اعتماد متبادل فان هذه العوامل بمثابة صعقة كهربائية يحتمل أن تعيد قلب التجربة التكاملية للنبض من جديد.[3]

[1]- ناصر بوعلام، التطبيع المغربي الاسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربيه والتوازنات في المنطقة المغاربية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجاهد:09، ع.01، 2022، ص.ص. 40_41.

[2]- رضوان مجادي، نجيب بصيلة، سؤال الأمن والعملية الديمقراطية في المنطقة المغاربية، الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة: الجزائر، ط. الاولى، 2020,ص. ص 230-231.

[3]- رضوان مجادي، مرجع سبق ذكره، ص. 352-353.

_إن الديمقراطية التشاركية وإفساح المجال أمام النخب المثقفة تخول للإرادة الشعبية المهمشة إبداء الرأي والقرار تجاه مشروع الإندماج، لأن الأنظمة المركزية لا تعني الحكومات فقط بل تلعب الإرادة العامة دورا لا بأس به في التوجيه داخل عمليات صنع القرار والمشاركة والشفافية، فقرارات الحكومات يجب أن تراعي هوية المجتمع ومصالحه، والتي قد أبدت البنائية رأيها في هذا الشأن وكذلك النظرية الدستورية في طرحها الفدرالي ووظيفية "ميتراني" يعتقدون أن الأفراد من يقررون رفع ولاءاتهم إلى مستوى مركزي أعلى من الدولة يوفر لهم أعلى درجات الرفاه وتلبية الحاجيات الضرورية طويلة الأمد. بالتالي فان الشعوب المغاربية لها رأي يجب أن يحترم في منوال التجربة التكاملية المغاربية.

– إن تحكيم منطق المصلحة يحتم على الوحدات المكونة للمغرب العربي تبني إستراتيجية التكامل، خاصة بعد ما تفرضه البيئة الأمنية من تحديات جدية وخطيرة على جميع الأصعدة والأبعاد والمستويات الأمنية، حيث أصبح مشروع الوحدة أمرا ضروريا لضمان أكبر درجة أمنية داخل الجماعة.

_ جاء على لسان "صلاح الدين مزوار" وزير الشؤون الخارجية والتعاون عقب انعقاد الجنة الافتتاحية لأشغال الدورة 33 لمجلس وزراء اتحاد المغرب العربي أنه من الضروري تفعيل الاتفاقيات الموقعة في 10 والتي تخص مشاريع التنمية المستدامة والتبادل الحر إيمانا منه بمقاربة "ماكنامارا" والتي مفادها أن التنمية الاقتصادية تؤدي بالضرورة إلى التنمية السياسية فالتكامل على المستوى الاقتصادي يؤدي إلى التكامل السياسي لا محالا على حد تعبير الوزير.[1]

– أمن الفرد من جميع التهديدات التي تشكل خطرا ماديا ومعنويا وتؤثر على حياته داخل الجماعة والدولة، الانعتاق وهو توفير الأمان المادي عبر تلبية احتياجات الأفراد وتوفي السلامة والمعنوي عبر صون الكرامة والنفسية من الخوف.

– الأمن القومي وهو امن الوحدة من التهديدات الخارجية والداخلية.

[1]- قادة بن عبد الله عائشة، وسبتي فايزة، السيناريوهات المستقبلية لمواجهة التهديدات في المغرب العربي، مجلة آفاق للعلوم، المجاهد: 05، ع. 03، 2020/05/27، ص. 15.

– الأمن الإقليمي ويشمل الرؤية الأمنية وعوامل التهديد المشتركة على نطاق مغاربي داخل مركب أمني تتفاعل خلاله الجماعة.

– الأمن الدولي وهو النطاق الأوسع الذي يجب على الدول التعامل خلاله بمنطق التكامل والمركب الأمني لأجل التموقع الأمثل وتوخي درجة أمنية تشكلها أما قوى عالمية في إطار التهديد التماثلي أو تفرضها تهديدات الأمن اللاتماثلي (الهجرة الغير شرعية والإرهاب والجريمة المنظمة).

وهو سيناريو إلى حد ما غير مطروح وغير محتمل لان معضم الدول المغاربية تعاني من ضعف البناء الديمقراطي والأزمات الأمنية التي تجعل من الأمن القاعدي الهم والأولوية القصوى في برامج السياسة العامة بدل التكامل والوحدة.

الفرع الثالث: سيناريو الإدماج:

رغم العلاقات المختلفة التي تشاركها الدول المغاربية عبر العالم إلا أن الضفة الجنوبية من المتوسط تبقى لها ميزة محفوظة لذا الدول نتيجة تراكمات تاريخية وواقع اقتصادي واجتماعي وأمني معقد:

مبادرة 4+5: وهي مبادرة تمت بعد إعلان الوحدة المغاربية في سنة 1998 بين دول المغرب العربي الخمس ودول جنوب أوروبا ايطاليا البرتغال إسبانيا وفرنسا تمت خلالها الاتفاق على تعزيز آليات التفاهم والحوار للتصدي لمشاكل المنطقة وعقد ملتقيات دورية أبرزها احتضنتها:

_ (روما لقاء رسمي مالطا عضو مراقب) 1990 بحضور الأطراف المعنية جميعا.

_ عقد بالجزائر 1991 لقاء رسمي جمع الدول المعنية إضافة إلى مالطا والتي شاركت بصفتها عضوا كامل الحقوق.

مبادرة 5+5: تضمنت تحديد أولويات ومتطلبات الأفراد من ضمنها الجزائر التي قدمت طلبات متعلقة بالأمن وبالاندماج الإقتصادي.

حالت الظروف الإقليمية دون المضي في هذا المسعى خاصة بعد الأزمة الجزائرية المغربية تجاه الصحراء الغربية وأزمة لوكربي التي صنفت ليبيا على جرائها ضمن الدول الراعية للإرهاب دون أن نغفل الوجود الاسباني في سبتا ومليليا الذي عقد الوضع.[1]

زاد اهتمام بالمنطقة المغاربية خاصة بعد الحرب الباردة فبادر الأوربيون بمشاريع شراكة في محاولة إدماج هذه المنطقة الإستراتيجية جسدتها اتفاقية ليشبونة 1990 التي طرح فيها مشروع الشراكة الأورومغاربية، ثم قمة ماستريخت 1993 التي أنيط بها تقييم الشراكة الأورومغاربية ثم قمة كورفوو والتي تناولت الاعتماد الأمني المتبادل الأورومغاربي، فقمة كان canne الفرنسية 1995 والتي خصصت أغلفة مالية للدول المتوسطية ومشروع برشلونة الذي أهتم بشكل صريح بالأبعاد الأمنية الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط شراكة سياسية وأمنية، نتيجة تنامي عوامل التهديد العابرة للقارات وهذا ما عبر عنه الأستاذ روبرتو ألبوني بقوله"إن البلدان الأوروبية لا تقلقها القدرة العسكرية لدول الضفة الجنوبية بقدر الظواهر والتهديدات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يمكن أن تصدرها لتشكل تهديدا على الأمن الأوروبي" لذلك اعتبر أن أمن المتوسط مسؤولية الجميع، على أثر هذا التوجه وردت اتفاقية ليشبونة الثانية 1997 والثانية 1999 والتي أكدت على ضرورة الحوار السياسي ثم في 2002 نصت معاهدة برشلونة على إعادة صياغة نص الميثاق الأورومتوسطي من أجل الأمن والسلام، ونزع السلاح[2]، تصدر المشهد الأمني الصورة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد الإرهاب بعد احتلالها للعراق والتدخل في شؤون الشرق الأوسط، في 2004 انضم 12 عضوا للاتحاد الأوروبي بعد الجو المشحون في المنطقة العربية تجاه القوى الامبريالية وتمخض عن هذا الانضمام الإعلان عن السياسة الأوروبية للجوار وهي امتداد للشراكة الأورومتوسطية والتي ركزت على احترام حقوق الإنسان ومبادئ حسن الجوار والحكم الراشد ومن جهة أخرى أكدت على أن

[1]- ليليا بن منصور، العلاقات الاوروبية_المغاربية، من شراكة الى سياسة اوروبية للجوار، مجلة الاقتصاد الصناعي، ع.08، جوان 2015، ص.216.

[2]- لعور راضية، مسار العلاقات الاورومغاربية بين التبعية الاقتصادية وضرورات الجوار الجغرافي، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع.15، ص.ص. 567-571.

الدول المغاربية والعربية ملزمة لحماية الحدود من الظواهر والتهديدات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي يمتد مدى تأثيرها على أمن أوروبا، في 2008 جاء مشروع الإتحاد من أجل المتوسط متمما المشاريع الأخرى واقد ارتكز على محورين:

_ ضرورة مأسست الإتحاد.

_ أهمية انجاز مشاريع إقتصادية وإجتماعية وسياسية الغرض منها خدمة مشاريع التنمية المستدامة.

إن الهدف المعلن لهذه المشاريع هو خلق منطقة سلام تعمها مبادئ الديمقراطية والحكم والراشد إلا أن الإختلاف بينها في المراحل الأولى كانت الدول الأوروبية تطمح للشراكة شاملة لا تستثني قطاعات معينة في حين تركز الآن على الجانب الأمني فقط من خلال مشروع الاتحاد من أجل المتوسط خاصة دول جنوب المتوسط والتي تشكل مصدرا لأمن الطاقة والأمن الجامد الذي يعنى بحماية الحدود من مرور التهديدات المختلفة إلى أوروبا.

لا تزال الشراكة الأورومغاربية تفتقر الى الهياكل والمؤسسات من جهة ولا تزال ميكانيزمات الشراكة بعيدة عن التوازن في صنع القرار والتوجيه لصالح الإتحاد الاوروبي، لم تتقدم مشاريع الإدماج كثيرا ذلك أنها تركز على الجانب الأمني وتقصي الى ما الجوانب الحوية في الاتفاق التي تمتد الى التنمية والاقتصاد، ولكن يبقى هذا السيناريو سيناريو الإدماج مرجحا أكثر من سيناريو الوحدة في المغرب العربي.

في واقع أمني معقد على جميع الأصعدة والمستويات تجنح الوحدات في النظام الدولي الى التعاون والتنسيق والتكامل لزيادة درجة أمنها السياسي المجتمعي العسكري والاقتصادي ...، خاصة ضمن واقع دولي يطرح متغيرات وعناصر إرباكية جديدة تشكل تهديدا مباشرا على أمن الدول والأفراد.

لا تعدوا الإستجابة من الدول المغاربية كونها استجابات فردية تقصي التكامل والإعتماد المتبادل حيث لا ترقى المبادلات التجارية ولا تتعدى هامشا مناسبا يمكن الإعتماد عليه في

الاندماج ولا على الصعيد الأمني حيث تبني دول المغرب العربي استراتيجيات أمنية تعتمد على أطراف ودول خارج المنطقة.

غير أن الدول المغاربية وجدت لنفسها مقاربة أمنية لا تتجاوز بعدها التعاوني الضيق المؤقت والمحدود والذي لا يتجاوز استراتيجيات أمنية فريدة أو ثنائية لا تغني من التهديد شيء يذكر ولا تنحصر في بعدها المغاربي الإقليمي إنما تسعى أن تحظى بمكانة إذا الدول الكبرى خاصة الأوروبية منها والتي تعتبر الشريك الاقتصادي والمتعامل الأول في المنطقة فتتفاوض بشكل فردي يرغمها على التنازل والتبعية في حين يمكن للاتحاد أن يشكل لها درعا دفاعيا قويا وعاملا قويا ووزنا ثقيلة مجتمعة.[1]

من خلال السيناريوهات الثلاثة المطروحة ومن خلال المعطيات الأمنية ومعطيات التفاعل بين الدول المغاربية والأحداث التي ما فتأت تزداد سوءا يوما بعد يوم يبقى الجمود سيد الموقف وان كان خيار الإدماج بعيدا إلى حد ما إلا أنه مرهون بمشروطية سياسية وإقتصادية وإجتماعية وإصلاحات جذرية تتبناها الدول المغاربية في سبيل الشراكة الحقيقية مع الضفة الأخرى شراكة المؤثر والمشارك في التوجيه القرار إلا أنها للأسف لا تتأتى إلا بالوحدة المغاربية والتي لا تظهر في هذه المرحلة أي مؤشر موضوعي للتكامل.

[1]- محمد سعيد السعدي، المستجدات المتعلقة بآليات الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على الأجندة الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، إنتاج شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية، بيروت: لبنان،2010، ص.ص. 13-17.

الـخاتـمـة

رغم الإختلاف الملموس في إيجاد تعريف عام موحد لمفهوم الأمن حيث تتعدد نظريات ومدارس التحليل وتاريخ الأحداث الدولية التي شكلت اللبنات الأولى والتراكمات لتطور مفهوم الأمن واثراء النقاش على مستوى الدراسات الأمنية، إلا أن الإختلاف في المفهوم لا ينفي إجماع الوحدات والفواعل الرسمية والغير رسمية على أهمية الأمن كهدف قاعدي يمهد الطريق لمشاريع التنمية المختلفة في جميع أبعادها السياسية، الإقتصادية والإجتماعية إذا فالأمن مهمة معقدة تشتمل على وحدات ومستويات تحليل وأبعاد واسعة النطاق تدخل ضمنها محددات ومعطيات الأمن الداخلي، الإقليمي والدولي التي بموجبها تصوغ الدول استراتيجياتها ، تفاعلاتها وردود فعلها تجاه العوامل لإرباكيه للبيئتين الداخلية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة الغير شرعية) والخارجية (التسلح، الدول الفاشلة، أسلحة الدمار الشامل).

الجدول03: جدول يوضح حصيلة ونتائج الأطروحة.

	مستويات تقييم	المقاربة السائدة	علاقات ثنائية	علاقات جماعية	الأمن الداخلي	الأمن الاقليمي	الأمن العالمي	السيناريو المحتمل
حصيلة ونتائج الاطروحة	**تفاعلات الدول في إطار التجربة التكاملية المغاربية**	مقاربة كلاسيكية قطرية واقعية ضيقة للأمن.	تقتصر على المصالح النسبية قصيرة الأمد.	شبه منعدمة ونسب تبادل بيني خافته.	غياب الديمقراطية والاستقرار والتنمية.	تهديد متبادل بدل اعتماد متبادل.	الحلقة الأضعف والهشة في البيئة الدولية.	بقاء الوضع القائم سيناريو الجمود.

من اعداد الباحث.

لم يكن مفهوم السيادة يطرح مشكلا حين كان يرتبط بالأمن الصلب وحماية الحدود والسيطرة على الداخل لكن الطفرة التكنولوجيا خاصة على مستوى الإتصال حالت دون إمكانية الدفاع المطلق وتلاشي الإختراق بعد إنتشار العولمة وحروب الهوايات والأفكار.

في ظل التعقيد على المستوى الأمني وعوامل التهديد الجديدة التي تتميز بطبيعتها العابرة للقارات لم يعد البعد الأمني مرتبطا بدولة معينة بل أصبح مسؤولية الجميع ما دفع لتبني استراتيجيات التعاون، الإعتماد المتبادل والتكامل التي تعتمد على درجة كبيرة من الإتصال والتنسيق _الثنائي والجماعي، الإقليمي والدولي_ في سبيل ضمان غطاء أمني موحد يعتبر ميزة لدول الإتحاد من حيث التموقع عالميا ضمن دوائر القوة وفي نفس الوقت زيادة درجة الأمن داخل المركبات الأمنية المختلفة.

رغم عوامل التهديد والتصور الأمني المشترك ورغم ما يوفره الإندماج والتكامل من امتيازات التموقع إلا أن الأمن في المنطقة المغربية عامل تفكك أكثر منه عامل وحدة حيث رغم دفعه الدول المغاربية نحو إعلان مشروع التكامل المغاربي لعب دور المثبط في نفس الوقت ذلك لتدخل معطيات الأمن الداخلي (عدم الاستقرار الداخلي) والإقليمي (التهديدات الناعمة والصلبة) التي حملت الدول على تبني استراتيجيات أمنية ثنائية أو فردية ترتكز على مقاربة تقليدية واقعية قطرية ضيقة تنئ عن أطر الحوار والتعاون والتكامل بين الدول المغاربية التي انتقلت من مفهوم الإعتماد المتبادل إلى مفهوم التهديد المتبادل الذي أدى إلى حالت الشك والريبة الدائمين والحذر في التعامل بينها واحصائيات التبادل الإقتصادي والسياسي والأمني يثبت ذلك.

إلا أن استجابة الدول المغاربية لا تعدوا كونها مبادرات تحلق خارج السرب أو على الصعيد الثنائي الضيق في واقع أمني خطير لا يعالج إلا بنسج علاقات إتصال وتفاهم وتكامل جماعي بشكل الاضافة الجيدة لتحقيق الأمن ويزيد من فرص الإعتماد المتبادل بدل حالة عدم اليقين التي تسود بين الدول المغاربية التي انتقلت من مقاربة الإعتماد الى مقاربة التهديد المتبادل والتي بنت على أثرها منظومة أمنية قطرية ضيقة واحتمت تحت قوى لدعم أمنها الداخلي والتي فرضت عليها بالتالي التبعية والمشروطية والتدخل في شؤونها الداخلية.

أثر الأمن على التجربة التكاملية المغاربية تأثيرا كبيرا ومباشرا في مراحلها الأولى نتيجة معاناتها من الإستعمار ويقينا منها بما يوفره الإتحاد من مميزات أمنية كبيرة إلا أن معطيات الأمن الداخلي

وغياب الإستقرار شغلت الحكومات المغاربية واعتبرت أولوية على حساب مشروع الوحدة والذي يعتبر ضرورة أمنية واستراتيجية تفرضها البيئة الأمنية الإقليمية والمحيط الملتهب ورغم ذلك تفضل معظم الدول في شمال إفريقيا النشاط على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية خاصة مع الدول الأوروبية التي تنتزع إمتيازات من خلال عملية التفاوض مع الدول متفرقة بدل التوازن الذي يفرضه الاتحاد.

إن معطيات الأمن الداخلي والإقليمي بل وحتى الدولي تشكل عائقا أكثر من أي وقت مضى لإستكمال أو مباشرة أو حتى طرح مسألة الوحدة المغاربية عقب ما تعيشه الدول في هذه المنطقة من تغيرات جذرية عميقة داخلية وإقليمية تجعل مفهوم الأمن الضيق أو الأمن القاعدي هو الأولوية على حساب الأمن الإقليمي والتكامل بل وحتى تقوض احتمالات التكامل والتنسيق الثنائي بينها لتلعب المبادرات الفردية محاولا قطرية ضيقة تجعل من مسألة التكامل أمرا مستحيلا في الواقع.

إن سيناريو الوحدة في 2021 يعتبر بعيدا إلى حد كبير خاصة بعد إقحام المغرب للكيان الإسرائيلي للمنطقة والأزمة في ليبيا وتونس وأزمة الصحراء الغربية ما يرجح بقاء الوضع القائم أو في أحسن الأحوال التنسيق والتعاون على صعيد المنظمات الإقليمية الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية أو في إطار الشراكة الأورومتوسطية بدل التكامل والاندماج.

أثر البعد الأمني على التجربة التكاملية المغاربية بشكل كبير إذ يعتبر السبب الرئيسي لإعلانها استجابة لمعطيات البيئة الدولية بعد الحرب الباردة لكنه في نفس الوقت ساهم في تثبيط وتعطيل مشروع التكامل بعد مجريات الأمن الداخلي والإقليمي التي عصفت بالدول المغاربية وعطلة الإعتماد المتبادل ودعمت مفهوم الأمن القطري الضيق كمقاربة واقعية تركز على التعاون المؤقت قصير المدى وهو ما جسدته بعض زيارات والإجتماعات التي تعد على أصابع الأيدي في سبيل تجسيد مشروع الشعوب ومشروع الأمن الكبير في إطار التعاون والتبادل والتراص والتكامل ضمن جسد مغاربي واحد يضمن الأمن والرفاع وإنعتاق الفرد والدولة على حد سواء داخل المنطقة.

لا يبشر واقع العلاقات الأمنية المغاربية ولا يلوح أمل في تقدم التجربة التكاملية المغاربية خاصة بعد محاولة المغرب زرع كيان غريب طفيلي داخل نطاق مغاربي ومركب أمن له خصوصيته المستقلة من جهة ومن جهة أخرى أدت ثورات الربيع العربي إلى تغيرات جذرية في الدول المغاربية منها من استطاع النجاة ومنها من لم يتجاوز الأزمة وأبرز مثال على ذلك ليبيا والتي تعتبر فاعلا مهما داخل معادلة التكامل المغاربي والتي تعيش تحت وطئ التشتت والفرقة وعدم الإستقرار السياسي والأمني خاصة بعد التدخل الأجنبي كما تختبر تونس تجربة ديمقراطية جديدة في محاولة منها لترتيب أمور الداخل، يمتد تأثير الجزائر في نطاقها الأفريقي والدولي أكثر من تأثيرها على النطاق المغاربي والتي ترعى دبلوماسيتها مبادرات تدعم برامج التنمية ومبادرات داخل منظمات إقليمية ودولة تشترك الجزائر في كونها شريكا مهما يحضا بقبول الجميع خاصة جراء مواقفه المحايدة والداعمة للحول السياسية و بالتالي الديمقراطية في حل النزاعات.

قـــائـــمـــــة الـمراجـــع

أولا_ التقارير:

– باللغة العربية:

1. إشراق بالزين، صالح الدين الجورشي وآخرون، (تقييم الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 5 سنوات، مركز الكواكبي التحولات الديمقراطية)، ديسمبر 2015، تونس.
2. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، (الجلسة 6882، ا رقم الوثيقة: PV/S.6882)، لإثنين 10 كانون الأول/ديسمبر 2012، على الساعة 9:30، نيويورك.
3. بوحنية قوي، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: (تقييم حصيلة،مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، فبراير 2017.
4. جامعة الدول العربية- مجلس وزراء العدل العرب، (د. منى الأشقر جبور، السيبرانية هاجس العصر، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية)، 19 اغسطس 2016.
5. حمزة أطيش وأنور الفيتوري، (إصلاح الإدارة العامة في ليبيا)، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصاديةوالاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، يوليو 2021.
6. رشيد التلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية،تقرير مؤسسة كارنجي للشرق الأوسط، ع.07، يناير 2008.
7. صندوق النقد الدولي: إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، (ألكسي كيرييف، بواز ناندوا وآخرون، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد)، رقم 01-19، 2018.
8. فوزية زواولة، المصالحة الوطنية وبناء السلام في الجزائر هل من دروس تستفيد منها ليبيا؟،تقريرالمؤسسة الجامعية الأوروبية، 7 مارس 2022.
9. مازن ثامر ضيدان، التقرير الإستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، ألمانيا، برلين، 2019.
10. المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية (تقرير أنور بوخرص، إبعاد شبح الارهاب عن موريتانيا)، 2 يونيو 2020.
11. مركز مالكوم كير كارنجي للشرق الأوسط، (تقرير فريديريك ويري، السيطرة والاحتواء: الاسلاميون في موريتانيا والاستراتيجية ضد التطرف العنفي)، 29 مايو 2019.
12. معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: النُظم الدولية لمنع الانتشار والتجارب الإقليمية، منشورات الأمم المتحدة، 2004، جنيف، سويسرا.

13. المنظمة الدولية للهجرة، منطقة المغاربية، (المشهد الجديد للهجرة في المنطقة المغاربية)، فرع تونس، 2019.

14. مؤسسة "رائد" للبحوث والدراسات (تقرير برايان فريديريك، "تقييم ردود الفعل الروسية على تعزيزات وضع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الشمال الأطلسي)، منشورات مؤسسة "Rand"، كاليفورنيا، 2017.

15. مؤسسة كارنجي للسلام الدولي، (مارينا أوتاواي، ميريديثرايلي، المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي، سلسلة الشرق الأوسط" الديمقراطية وسيادة القانون"، رقم71)، سبتمبر 2006.

- **باللغة الأجنبية:**

16. (Matteo LLardo, report Conflict Analysis: The Second Libyan Civil war –And how to avoid a third one, 9/ 2019, Hainburg /Donau).

17. Canadian Forces College– CollegeDes Forces Canadiannes, (le lieutenant-colonel F.J.M. Ducotey, Les Defis Securitaires Entre L'Europe, report Le Maghreb Et Le Sahel : Les Mirages De L'Integration Institutional analyses of actors, issues, threats and opportunities), 2013, Canada.

18. DCAF Geneva cantre report for Security sector gouvernance, Tunisia Country Strategy ،2020-2022.

19. Draft Meeting Report: ITU Regional Cyber Security Forum for Africa and Arab States help in Tunis, Tunisia (4-5 June 2009), Haythem El Mir, « Developing National CSIRT Capabilities Tunisia Case Study », Tunisie.

20. European Councilon Foreign Relatios, Policy Brief, Tarek Megerisi, Libya's Global Civil War report, 2019.

21. General Intelligence and Security Service (AIVD), Prolifération of weapons of mass destructionRisks for compagnies and scientifique institutions, July 2003.

22. Interpol, Africain cyberthreat assessment report: Interpol's key insight into cybercrime in Africa, octobre 2021.

23. Konrad Adenauer Fondation Lebanon Office, conférence report Under title « Cyber Security in the Middle East and North Africa », (Valentina von Finckenstein, The MENA region Is particularly vulnerable to cyber-attaques, at a timeWhen cyber space is developing into a new major theater forGeopolitical interaction, May 2018).

24. Official Journal of the European Union, Annual Progress Report on the implementation of the European Union Strategy against the Proliferation of weapons of mass destruction (2019) , NOTICES FROM EUROPEAN UNION INSTITUTIONS, BODIES, OFFICES AND AGENCIES, (2020/C 341/01).

25. The un-Refugee agency, Routs towards the western and central Mideterranean SEA, report working on alternative to dangerous journey for refugee, January 2021.

26. United States Institute of Peace, Querine Hanlon and Matthew M. Herbert, Border Security Challenges in The Grand Maghreb report,2015, Washington.

27. Weapons of Mass Destruction Commission, WeaponsOf Terror Feering the World of Nu Clear Biologicle and Chemical Arms Stockholm, Sweden, 1 June 2006.

ثانيا: القواميس:

28. غرهام إيفان، جيفري نوينهام، قاموس بتعريف العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، 2004، الإمارات العربية المتحدة، ط1

ثالثا: الكتب:

- باللغة العربية:

29. – عامر مصباح، نظريات التكامل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: بن عكنون، 2008.

30. أ. عمر عبد العزيز عمر، أ.د. جمال محمود حجر، صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004.

31. أ. نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في عالم متغير منظورات ومداخل مقارنة، مركز الحضارات للدراسات السياسية للنشر، القاهرة، ط1، ج1، 2012.

32. أ.د السرجاني راغب، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م، أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2011.

33. أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، حال الأزمة العربية 2008-2009 أمة في خطر، نشر من طرف مركز الوحدة العربية للدراسات، لبنان، بيروت، ط1، أبريل 2009.

34. ألكسندر ونت، النظريات الاجتماعية للسياسة الدولية، ت: عبد الله جبير صالح العتيبي، النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية، 2006.

35. إياد علي الهاشمي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الفكر ناشرون وموزعون، المملكة الأردنية الهاشمية: عمان، ط1، 2013.

36. ايريك هوبزباون، العولمة والديمقراطية والإرهاب، ت. أكرم حمدان ونزهت طيب، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت: لبنان، ط. الأولى، 2009.

37. باراج خانا، السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، دار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2009.

38. باسكال سلان، الليبرالية، ت: ما لدو محمد، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.

39. بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، الدار العربية ناشرون، لبنان، بيروت، ط1، 2010.

40. بيتر سوتش، جوانيتا إلياس، أسس العلاقات الدولية، تر: أ.د. منير محمود بدوي السيد، دار النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودي، الرياض، 2013.

41. توفيق المدني، إتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتاجيل دراسة تاريخية سياسية، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 258-2006،260.

42. تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية (التخصص والتنوع)، (تر: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث والدوريات السياسية)،.ط1، الدوحة، قطر، د.ت.ن.

43. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، ط1، 2005.

44. جمال مصطفى عبد الله السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2002.

45. جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، ط1، 2007.

46. جوزيف ناي الابن، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ت: د. أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ط1، 1997.

47. جون ميرشهايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، (تر: مصطفى محمد قاسم)، جامعة الملك سعود للنشر والطباعة، الرياض، المملكة العربية السعودية، د. ط، 2012.

48. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، د. وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ط1، 1980.

49. حاجي فتحي، بوسماحة عبد الحق، تباين الفرص والقيود بين السياسة والاقتصاد في الشراكة الاورومتوسطية، ضمن كتاب: تأثير التغيرات في منطقة المغرب العربي على العلاقات الأور ومغاربية (2011-2020) الواقع والاسباب، الانعكاسات والآفاق، تنسيق: د: دالع وهيبة، د. امينة حلال، دار الأمة، 2021.

50. حبيب سويدية، الحرب القذرة (شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري)، ت. روز مخلوف، ورد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا: دمشق، ط.1، 2003.

51. خالد علي أحمد الشرابي، أ.د. كاظم موسى محمد الطائي، الإستراتيجية الإمبريالية الأمريكية بعد الحرب الباردة وأثرها على الوطن العربي، دار السواقي العلمية للنشر والتوزيع.

52. د. عبد الرحيم المنار سليمي، الولايات المتحدة وقضية الصحراء: جدلية الدعم والتخلي عن الحليف المغربي بحجة الشرعية الدولية، مركز كارنجي للشرق الأوسط لمؤسسة كارنجي لسلام الدولي)، بيروت، 16 حزيران يوليو 2009.

53. د. السيد أبو عيطة، سياسات الأمن الدولي في عالم متغير نحو مجتمع دولي آمن، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط1، 2013.

54. د. اماني صالح، أ.د. عبد الخبير عطا محروس، العلاقات الدولية (البعد الديني والحضاري)، دار الفكر آفاق ومعرفة متجددة، دمشق: برامكة، 2008.

55. د. جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية، دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، ط1، 2013.

56. د. حقي توفيق، الإستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية،ط1.

57. د. خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، دار المنهل للنشر، لبنان، ط1، 2007.

58. د. رجب عبد الحميد، مبادئ العلوم السياسية، دار الكتاب الحديث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2011.

59. د. صلاح هريدي، العلاقات الدولية (مفهومها وتطورها)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007.

60. د. عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، د.ن.ط، 2006.

61. د. عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، د. ط، 2010.

62. د. عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية (الحوارات النظرية الكبرى)، دار كتاب الحديث، القاهرة، 2011.

63. د. عبد الهادي مصباح، الأسلحة البيولوجية والكيميائية بين الحرب والمخابرات والإرهاب، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة- مصر، ط. الاولى، أكتوبر 2000.

64. د. عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرون، دار القضية العربية للنشر،القاهرة،ط1. 2011.

65. د. عياد محمد سمير، التكامل الدولي (دراسة في النظريات والنماذج)، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان: الجزائر، 2013.

66. د. مثنى فائق العبيدي، العلاقات الأمريكية التركية بعد أحداث 11 أيلول 2001 وأثرها على القضايا العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016.

67. د. محمد أبو رمان، آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب الإسلاميون وتحديات "ما بعد الربيع العربي،الناشر مؤسسة فريدريش ايبرت، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017.

68. د. مصطفى عاشور، الميكروبات والحرب البيولوجية، منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حزي وشركاه للنشر، 44شارع سعد زغلول – محطة الرمل-الإسكندرية، 2005.

69. د. مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية (مفاهيم مختارة)، دار الجماهيرية لنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي، 2004.

70. د. نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية، وعي للدراسات والأبحاث للنشر والطبع، قطر، الدوحة، ط1، 2016.

71. رسلان حسبولاتوف، المواجهة الدامية (شهادة للتاريخ عن انهيار الإتحاد السوفياتي)، تر. أبو بكر يوسف، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، القاهرة، ط1، 1996.

72. رضوان مجادى، نجيب بصيلة، سؤال الأمن والعملية الديمقراطية في المنطقة المغاربية، الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة: الجزائر، ط. الأولى، 2020.

73. رضوان مجادى، نجيب بصيلة، سؤال الأمن والعملية الديمقراطية في المنطقة المغاربية، الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة: الجزائر، ط. الأولى، 2020.

74. رو بالد ل واتس، ت. غالي برهومه ومها بسطامي ومها تكلا، الأنظمة الفيدرالية، منتدى الاتحادات الفيدرالية، اوتاوا: كندا، 2006.

75. سامي السيد أحمد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة الدور والاستجابة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2010.

76. سكوت بريتشيل، أندرو ولين كليتر، نظريات العلاقات الدولية، ت. محمد صفار، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، ع2202، 2014

77. سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية (دراسة تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2008.

78. سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقي للنشر، بيروت: لبنان، ط1، 2009.

79. سوزان حرفي، حوارات مع الدكتور عبد الوهاب المسيري العلماني والحداثة العولمة، دار الفكر آفاق معرفة متجددة للنشر، دمشق، ط. الرابعة، 2009.

80. سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2012.

81. السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، دار العربية للعلوم للنشر، لبنان، بيروت، ط1، 2004.

82. شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أبريل 2001، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، دمشق،ب. ط، 2005.

83. صابر حارص، الاعلام العربي والعولمة الاعلامية والثقافية والسياسية، العربي للنشر والتوزيع، شارع القصر العيني: القاهرة- مصر، ط.01، 2008.

84. صدام مريم الجميلي، الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، لبنان، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1.

85. عادل مساوي – د/ عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والاقليمية والاسلامية، المغرب، د. ت. ن.

86. عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي (أزمة الفترة الانتقالية)، الدار العربية للعلوم ناشرون،قطر، ط1، 2009.

87. عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، ديوان المطبوعات الخارجية، الساحة المركزية: بن عكنون: الجزائر، 2008/02.

88. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية (دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الأوروبي)، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، د.ن. ط، د.ت،

89. عبد القادر دندن، الأدوات الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية (دراسة ميدانية الصين)، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ط1.

90. عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد الثابت.. والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ط3، 2006.

91. عبد القادر رزيق المخادمي، قيادي "أفر يكوم" الأمريكية (حرب باردة أم سباق للتسلح، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2011.

92. عبد الوهاب جعيجع، الأمن المعلوماتي وإدارة العلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، د. ط، 2017.

93. عبد الوهاب، بن خليفة، الدور الفرنسي- الألماني في التكامل الاقليمي الاوروبي بين ضغوطات الداخل وتحديات الخارج، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط. الأولى، 2018.

94. عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة _بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، دار العربية للعلوم ناشرون، كانون الثاني/ يناير، بيروت، ط1، 2012.

95. علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الإستراتيجية، مصر، د. ط، 2019.

96. عمر ابراهيم العفاس،نظريات تحليل التكامل الاقليمي، دار الكتاب الوطنية، ليبيا، ط. الأولى، 2008.

97. غازي فيصل حسين، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي (قضايا الأمن والتنمية والتعاون والبيئة)، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن،ط1، 2017.

98. فضل الله محمد إسماعيل، العولمة السياسية –انعكاساتها وكيفية التعامل معها، مكتبة بستان المعرفة للطبع وللنشر والتوزيع، ط. 01، الحدائق– كفر الدوار، جمهورية مصر العربية، 2000.

99. كارين أ.م نفست، إيفان م.أروغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ت. حسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، ط1، 2013.

100. كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة: أبو ظبي، ط. الأولى، 2014.

101. ليون هادار، عاصفة الصحراء (فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط)، ت: سعد الحسنية)، دار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط1، 2005.

102. محمد السيد سالم، تحليل السياسة الخارجية، دار الجيل، القاهرة، ط2، 2001.

103. محمد سعد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الأزا ريطة، الإسكندرية، د.ن.ط، 2007.

104. محمد سعيد السعدي، المستجدات المتعلقة بآليات الشراكة الأور ومتوسطية وآثارها على الأجندة الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، إنتاج شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية، بيروت: لبنان، 2010.

105. محمد عثمان محمود، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، (بحث نموذج رولز)، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، ط1، مايو 2014.

106. محمد عثمان، أسلحة الدمار الشامل، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،ط.1، 2007

107. محمد غربي، التكامل المغاربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت: لبنان، ط. الأولى، 2014.

108. محمد محمود العزة، النظام العالمي الجديد والعرب، دار الوراق للنشر والتوزيع،الأردن، ط1، 2010.

109. مؤسسة كارنيجي للسالم الدولي، حجاب شاه وميليسا دالتون، تطور الجيش التونسي ودور مساعدة قطاع الامن الخارجي، بيروت: لبنان، مارس 2020.

110. ميليسا غليس، نزع السلاح دليل أساسي، الأمم المتحدة، نيويورك، ط. الثانية،2013.

111. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت، ط1، 1985.

112. نجير وودز، الاقتصاد السياسي والعولمة، ت. أحمد محمود، حقوق النشر والترجمة للمجلس الأعلى للثقافة، الجزيرة– القاهرة، ط. الأولى، ع. 575، 2003.

113. نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف الشمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، ط1، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.

114. نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، دار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ط1، 2013.

115. نظمي أبو ليده، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي، دار الكندي، ط1، الأردن، 2001.

116. هادي برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، 1991-2010، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الهاشمية الأردنية، ط1،2015.

117. هاري أر يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي (التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين)، ت: راجح محرز علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2011.

118. هانز.. جيمرجنتاو، السياسة بين الأمم (الصراع من أجل السلطان والسلام)، ت. خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، د. ط، ج ا: لأولى، 5 نوفمبر 1964.

- **باللغة الأجنبية:**

119. Alioune Sall, Moubarak Lo, Will Ecowas Benefit from Being Transformed into a « Confederation of States »? ,Policy Brief, July 2020.

120. Annette Freyberg -Inan's and others, rethinking realism in international relation, the Johns Hopking university press, united states of America, 2009.

121. Barry Buzan and Ole Waver, Regions and Powers The Structure of International Security, Cambridge University Press, Edinburgh Building, Cambridge CB2 2RU, United Kingdom, 2003.

122. Colin Elman and Michael. Jensen, realism reader, published by Routledge, 2014, New York, first edition.

123. David Orsi and others, realism in practice, international relations publishing, 2018, Bristol: England.

124. Dr. Ramdane MEHIRI, Research Methodology : An Introduction, Mohemed Khider University OF Biskra,Faculty of Letters and Languages Department of Foreign LLanguage English Division, 2017-2018.

125. Ellinor Zeino-Mahmalat et Helmut Reifeld, La crise sécuritaire au Sahel Quelles répercussions sur les pays du Maghreb arabe ? Publié par : Le Centre Maghrébin d'Etudes Stratégiques, Maroc, 2015.

126. Fredrik Söderbaum, , (eds.), Théories of New régionalisme, a division of Macmillan Publishers Limited 2003.

127. Fulvio ATTINÀ, Regional security partnership: the concept, model, practice, And a preliminary comparative scheme, (Jean Monnet Centre Euro Med Department of Political Studies – University of Catania,JMWP n.58, July 2005.

128. Heidi Timonen, Maarit Nikander, Interdependence of Internal and External Security, Published by Ministry of the Interior International Affairs Unit, Lönnberg Print and Promo, December 2016.

129. Hein de Haas, Irregular Migration from West Africa to the Maghreb and the European Union: An Overview of Recent Trends, International Organization for Migration, Geneva.

130. Holliday Fred, the gulf war 1990-1991 and the study of international relation (review of international states), university press, 1994.

131. International Committee of the Red Cross Unit for Relations with Armed and Security Forces 19 Avenue de la Paix, the law of armed conflict, Internal security operations, Geneva: Switzerland, June 2002.

132. KeithM.Dowding, encyclopedia of power (security dilemma), company: SAGE publication, 2011.

133. Konrad Adenauer Stiftung, Régional Program Political Dialogue South Méditerranéen, (Asmita Parshotam, Regional Integration for the Arab Maghreb Union: Looking Beyond the Horizon, Med dialogue séries n/ 30, Novembre 2020.

134. Laura j. shepherd, critical Approaches to security: an introduction to theories and method, published by Routledge, London and New York, 2013.

135. maria Laura Moreno-sainz, new trends in 2 regional security complexes: adapting to the new security challenges, (Geneva center for security policy), Hal archives-ouvertes publication, Geneva Switzerland, April 28-2016.

136. Martin Griffiths, international relations theory for the twenty-first century (an introduction), published by Routledge, London and New York, , 2007.

137. MIHAI ALEXANDRESCU, David, Mitrany frome Federalismto Fonctionnalisme, Babes-Bolyai Université, March 2007.

138. Mohamed Eljarh, Security Challenges and Issues In The Sahelo-Saharan Region Libya Perspective, Friedrich-Ebert-Stiftung, Bamako Office,2016.

139. Natalia Bobrova, 20 years without the berlin wall (a break through to freedom), morrow center Carnegie, Carnegie in document for international peace.

140. Richard H. Shultz and others, the future of air power in the aftermath of the golf war, library of congress publication, united states, July 1992.

141. RT. Hon, The Earl of Birkenhead, Idealism in international politics, The peter borough press, Moss stress peter borough, November 3rd, 1923.

142. Scott Burchill and others, theory of international relations, published Palgrave Macmillan, New York, third edition, 2005.

143. Sergio Fabbri ni, Democracy and Federalism in theeuropéen Union and the United States: Explorant post-national gouvernance, Publisher by Routledge London and New-York, 2005.

144. Søren Dosenrode, Federalism Theory and Neo-Functionalism: Elements for an analytical Framework, Centro Studi Sul Federalismo Perspectiveson Federalism

رابعا: الأطروحات:

- باللغة العربية:

145. حنان بن عبد الرزاق، تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة، دراسة للنماذج الإسباني منذ عام 1936، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

146. خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية: تجارب وتحديات،) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية) ، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم القانونية.

147. صفية نزاري، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة:دراسة مقارنة لحالاتالجزائر- تونس . المغرب،) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية) ، جامعة الحاج لخضر . باتنة .كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية:2010 /2011.

148. عبد الحميد مشري، التعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني_ البنائي، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية)، تخصص: العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016- 2017

149. عدالة جعفر، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم دراسات دولية، 2015-2016.

150. علياء محمد عبد الجواد المنصوري، تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا؛ الجزائر أنموذجا (2011-2020)، (قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية) د، كانون ثاني 2021، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

151. عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الجزائري –مالي نموذجا–، (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية: العلاقات الدولية)، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2017-2018.

152. قنوفي وسيلة، حق الإنسان في الأمن: بين مقاربة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه)، علوم في القانون العام، قسم القسم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر، 2016-2017.

153. كنزة فني، منظمة حلف الشمال الأطلسي ودورها في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه: إدارة دولية)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2017-2018.

154. محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات والأسس، (أطروحة دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لخضر، باتنة، الجزائر، 2014-2015.

- **باللغة الأجنبية:**

155. Abdourahmane Ali Omar, les états faillis une menace pour la sécurité internationale : le cas de la somalies (thèse présentée en vu de l'obtention du grade de docteur en sciences politiques), faculté des sciences économiques sociales politiques et de communication, Belgique, 2019-2020.

156. -Total Mohammed at Khalifa, the gulf and southeast ASIA: regional security complex and regional security community: a comparative study,(degree of doctoral of philosophy), in the institute of Arab Ans Islamic studies, university of exter, march 2012.

خامسا: الدوريات:

– باللغة العربية:

.160 كواش زهرة، إشكاليات الهجرة الإفريقية الغير شرعية، حوليات جامعة الجزائر 1، ع.30، ج.1.

161. عبد الوهاب غربي، عبد الكريم شكاكطة، تعقيدات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد: 35 /العدد 3- 2021.

162. محمد سالم أحمد الكواز، (النفط مرتكز الحروب الأمريكية الجديدة في القرن الحادي والعشرين)، مركز الدراسات الإقليمية، المؤتمر العلمي السنوي الأول لكلية التربية الأساسية 34-34 أيار 2008، الموصل، العراق.

157. أ. بريمة علي، التربية وتحديات العولمة في المغرب العربي المعاصر، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسة، المجلد:01 العدد :01، جانفي 2013.

158. أ. بلخثير نجية، الأمن الإنساني: دراسة في تهديدات أمن الفرد المغاربي، مجلة أبحاث المجلد الثاني، ع. الأول، جوان 2017.

159. أ. عتيقة كواشي، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي، (مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع. الثامن–جانفي 2016).

160. أ. قادة بن عبد الله عائشة، أ. سبتي فايزة، السيناريوهات المستقبلية لمواجهة التهديدات في المغرب العربي، مجلة آفاق للعلوم، المجاهد: 05، ع. 03، 2020/05/27.

161. أ. لعور راضية، مسار العلاقات الاورومغاربية بين التبعية الاقتصادية وضرورات الجوار الجغرافي، مجلة الفكر كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع.15.

162. أ.د. صالح زياني، د. مراد بن سعيد، دور شبكات المجتمع المدني في الاندماج المغاربي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.06، جانفي 2014.

163. أ.م. د. سمير جسام راضي، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية، (مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية بغداد، د.ع، 28 فبراير 2019).

164. أوصيف، أزمة الانتقال الديمقراطي في ليبيا ورهانات الانتخابات الرئاسية 2021 هندسة العقد الاجتماعي، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 04، ع.02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة: الجزائر، نوفمبر 2021.

165. برابح حمزة، الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي بريكة، ع.06.

166. بن جيلالي محمد الأمين (أكاديميا: دينامية التجديد الإستملوجي لمفهوم الدولة وفق السياسة المقارنة)، العدد الثاني 2، 2014، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

167. بهاء عدنان السعبري، عماد عبد خضير الزرفي، انتقال التهديدات من الواقع الى العالم الافتراضي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، ع4، 2019، مجلد 27، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، العراق.

168. بوزار نور الدين، العولمة الثقافية وأثرها على العلوم الإنسانية، مجلة الحوار الثقافي، مخبر حوار الحضارات التنوع الثقافي وفلسفة العلم كلية العلوم الاجتماعية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر، المجلد: 03، ع.02.

169. جراية الصادق، (مجلة العلوم القانونية والسياسية، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة)، العدد8، جانفي 2014، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، لوادي.

170. جمال زحالقة، التطبيع العربي والطريق إلى "كانوسا" تل أبيب، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2022.

171. خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، مجلد 30، 2004)، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة دمشق.

172. خالد حامد، شنيكات وغالب عبد غريبات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، التنبؤ في العلاقات الدولية، دراسة في الأدبيات النظرية، العدد3، مجلد 39، 2012، قسم العلوم الإنسانية، كلية التسلط للعلوم الإنسانية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

173. د مصطفى، كمال فودي، جميدي يحيي، تداعيات الفشل الدولاتي على الجزائر حالتي (مالي وليبيا)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع.03، 05/ 2020، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر.

174. د. إلهام جبر سالم شمالي، التطبيع الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية وسلطة الاحتلال الصهيوني 1995-2018، مجلة البحوث التاريخية، المجلد: 03، ع. 02، سبتمبر 2019

175. د. رتيبة برد، الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية: نظرة عامة عن أبعادها الاقليمية والعبر اقليمية، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 06، ع.01، 2022/03/31.

176. د. سالم نسرين، بن مساهل آلاء الرحمان، انعكاسات المهددات الراهنة للأمن الإنساني على الدول المغاربية: دراسة في تداعيات التهديد الوبائي كورونا، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية؛ المجلد 3، ع3، سبتمبر 2020.

177. د. سفيان فوكه، أزمات الدولة والمجتمع وأثرها على مسارات التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا، (الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد. 01، القسم العلوم الاقتصادية والقانونية)،2021.

178. د. صلام مهري شاوي الشمري، د. وزير محمد علي اسماعيل، الامن السيبرانية كمرتكز جديد في الإستراتيجية العراقية، مجلة قضايا سياسية/ كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ع. 26، 2021.

179. د. عادل زقاغ أ. سفيان مصوري، أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي والاستراتيجية الأمنية الجزائرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. 6، جانفي 2014.

180. د. علي بلعربي، أمننة الهجرة في سياسات الإتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، ع.2، سبتمبر 2019.

181. د. عمار شاكر الدوري، حارث عبد الرحمان التكريتي، حرب الثلاثين عام (1617-1647)، قراءة في الأسباب والنتائج، 'مجلة سر من رأي)، تصدر عن كلية التربية جامعة سامراء، العراق، تكريت، العدد 27، السنة العاشرة تشرين الأول، 2014.

182. د. عيسى أحمد شلبي، إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج في العلاقات الدولية، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد8، 2017، مركز جيل للبحث العلمي، لبنان.

183. د. فوزية قاسي، أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 09/11: إسهامات مدرسة كوبنهاغن (مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع1، مجلد 10، أفريل 2019)، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، الجزائر.

184. د. لزهر بوراضي، د. محمد بوعليت، أثر الهجرة الغير شرعية للأفارقة على الأمن الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية المجلد 09، ع.01، 2021.

185. د. مني عبد الله السمحان، متطلبات تحقيق الأمن السيبرانية لأنظمة المعلومات الإدارية بجامعة الملك سعود، مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة، ع. 111، يوليو 2020.

186. رغدة البهي، الردع السيبراني: المفهوم والإشكاليات والمتطلبات، مجلة الدراسات الاعلامية، المركز الديمقراطي العربي، ع. الاول، يناير 2018.

187. زويوش حسام الدين، إستراتيجية الدول المغاربية في مواجهة التهديدات الامنية الجديدة، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، المجلد 06، ع.2، 2021.

188. سعيد علي أحمد طه، خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الأفريقية: حالة تجمع دول الساحل والصحراء سين – صاد)، مجلة افاق افريقيا، المجلد الثالث عشر – العدد الرابع والأربعين – 2016، السودان.

189. سيد أحمد قوجيلي، التعريف بالتجريد: حل مشكلة المفاهيم المتنازع عليها في العلوم الاجتماعية (مفهوم الأمن مثلا)، الدوحة، مجلة عمران، ع09/33، صيف 2020.

190. شريفة فاضل محمد بالط، تأثير الإرهاب، والتدخل الدولي على مستقبل الدولة القومية (دراسة حالة للدولة الليبية2011 -2020، مجلة البحوث المالية، مجلد 21، ع03، يوليو 2020.

191. شيخ فتيحة، التنمية في البلدان المغاربية: بين توجهات واعدة وتحديات هيكلية، (المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ع.10، ماي 2018).

192. صديقة الفتني، حنان مالكي، الهوية الثقافية الجزائرية في زمن العولمة الثقافية – التحديات وسبل المواجهة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد: 12، ع.01، افريل 2021.

193. صلاح ياسين محمد الحديثي، معتز خالد عبد العزيز، التأثيرات السلبية والايجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد: 11، ع.01، 2011/06/29.

194. صليحة كبابي، مجلة العلوم الإنسانية، الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث، العدد38، ديسمبر 2012، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 1، الجزائر.

195. صورية تريمة، مسارات التطبيع العربي- الإسرائيلي.. من كامب ديفيد إلى اتفاق "أبراهام"، مجلة مدارات سياسية، المجلد: 05، ع.02، 2021.

196. طار هدى، أ. د. مسيح الدين تاسعديت، علاقة التوارق بالدول الحاضنة: بين الاندماج، الحراك السوسيو سياسي والتمرد، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع. 38، جوان 2018.

197. عادل زقاع، المعظلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة باتنة الجزائر، ع.05، 05 جوان 2011.

198. عادل شيهب، الإعلام الجديد والهوية الثقافية العربية في مجتمع العولمة، مجلة المعيار دورية دولية محكمة تعنى بالدراسات الإسلامية والإنسانية تصدرها كلية أصول الدين جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة الجزائر، مجلد: 23، ع.02.

199. عبد الفتاح على الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 46 العدد: 03، 2019، كلية الأمير حسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية، الجامعة الأردنية.

200. عبدلي سعيد، الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الإفريقية، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، دورية أكاديمية محكمة تعنى بالقضايا التاريخية والاجتماعية كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط: موريتانيا، ع. 2، 2014.

201. عز الدين اللواج، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، جريدة القدس العربي، الخميس 1 يوليو 2006، العدد 5290.

202. علي سعدي عبد الزهرة جبير، الانتخابات الرئاسية في موريتانيا 2019 -دراسة تحليلية-، مجلة القانون والعلوم السياسية، ع02، المجلد 06، 2020، العراق.

203. عمار بالة، المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوروبي الأمريكي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، العدد5، 2016.

204. عمر خلف الله، الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في المنطقة المغاربية: دراسة في الواقع والتحديات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد:10، ع 03، جويلية 2021/04/10.

205. فاطمة أبو زيد، إسلاميات المعرفة، نماذج العلاقات الدولية في العالم الإسلامي بين ملاءمة المنظورات الغربية وإمكانات المنظور الحضاري، العدد 91، 2017، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

206. فراس إلياس، الدفاع عن المقدسات وسياسات الأمن القومي الإيراني، مجلة الدراسات الإيرانية: ع. العاشر أكتوبر 2019، مجلة علمية نصف سنوية محكمة، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية Rasanah.

207. قصري محمد عادل، معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله، مجلة دراسات اقتصادية، ع.04، المجلد 01، جوان 2017.

208. لخضر بن فليس، تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الدول المغاربية، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد06، ع. خاص، 2021.

209. لعماري وليد، أسباب ومظاهر الفساد في الدول المغاربية وآثارها السلبية عليها، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مجلد 07، ع.02، 2020.

210. ليليا بن منصور ، العلاقات الأوروبية المغاربية من شراكة إلى سياسة أوروبية للجوار ثلاثة، مجلة الاقتصاد الصناعي جامعة عباس الغرور، ع. 08، جوان 2015.

211. ليليا بن منصور، العلاقات الاوروبية_المغاربية، من شراكة الى سياسية اوروبية للجوار، مجلة الاقتصاد الصناعي، ع.08، جوان 2015.

212. محمد البرادعي، الأمن اليوم وغدا، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مارس 2007.

213. مراد حجاج تحديات وآفاق الأمن المجتمعي بالجزائر في ظل التحولات السياسية 2011-2020، مجلة مدارات سياسية، المجلد 05 ع.01، 2021.

214. مروان قبلان، "صعود تنظيم الدولة الإسلامية وتحولات النظام الإقليمي في المشرق العربي"، دورية سياسات عربية محكمة، العدد 12، كانون الثاني يناير 2010.

215. مصطفى خواص، التحولات السياسية في المغرب الأقصى: من الدولة السعدية إلى اليوم، (مجلة التراث، ع10، ديسمبر 2013، جامعة الجلفة: الجزائر).

216. مصطفى موسى محمد علي، أثر بناء الدولة على التهديدات الأمنية الاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء، دفاتر السياسة والقانون المجلد: 12 / ع.01، 2020.

217. المعتصم بالله أحمد الخلايلة، أبعاد العولمة الثقافية على الهوية العربية في عصر الأحادية القطبية، مجلة التراث، Vol :8 N°01 /2018، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن.

218. منير العمري، الأمن المجتمعي المغاربي بين الأخطار المتنامية والآليات الضامنة " دراسة حالة الجزائر والمغرب"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، ع.01، 2020.

219. ناصر بوعلام، التطبيع المغربي الاسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربية والتوازنات في المنطقة المغاربية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجاهد:09، ع.01، 2022.

220. نسيمة طويل، التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم المقاربات النظرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع –كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ع. الثالث، اكتوبر 2018.

221. نوري حدادي، عبد الرحمن رداد، نازلة التطبيع وإشكالية التكييف، مجلة المنهل، المجلد: 07، ع. 02، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي ـ الجزائر، 2021.

222. النويني الحافظ، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي، مجلة المستقبل العربي المحكمة الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، لبنان، مج.36، ع.422.

223. هدى معماش، تحليل معضلة التكامل المغاربي في ضوء المقاربات التفسيرية لنظرية التكامل والاندماج، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، ع. الاول، يونيو 2016.

224. هزرشي بن جلول، السالم والتطبيع الثقافي، مجلة المفكر، ع. 05، جامعة زيان عاشور –الجلفة.

225. هلال الحارثي، أحداث سبتمبر خريطة العلاقات الدولية، جريدة الرياض، 11 سبتمبر 2006، العدد 13958.

226. وحدة استطلاع الرأي opinion polling unit، اتجاهات الرأي العام التونسي نحو التجربة الديمقراطية، (سياسات عربية، دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ع.52، المجلد1، سبتمبر 2021، الدوحة.

227. وصفي محمد عقيل، (العلوم الإنسانية والاجتماعية: التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة)، المجلد 42، العدد1، 2005، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن.

228. وليد عبد الهادي العويمر، مصطفى محمد عمر سعد، أثر الجماعات المسلحة على التحول الديمقراطي في ليبيا (2011-2020)، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، ع.15، 2021.

- باللغة الأجنبية:

229. -Group d'études et de recherche notre Europe, (Dusan Sidjanski, THE Federal Approach To Tha European Union The Quest For An Unprecedented European Federalism, Research and Policy Paper, n° 14, July 2001) .

230. Abouzzohour, Partial normalization Morocco's Balancing Act, Arab réforme initiative: Bawader, 10 August 2021.

231. agreement No 693244, (DjallilLounnas, The Libyan Security Continuum: The Impact of The Libyan Criss on The North African /Sahelian Regional System, Menara Working Papers: No. 15, October 2018.

232. Andréas szalai, (coping with the Security delemma: afandament al ambiguity of state bihaviour), skepsi conference ambiguities: destablising preconceptions, central european university of kent, 22 and 23rd May 2009, center Bury: England

233. Aomar Baghzouz, Le Maghreb et l'Europe face à la crise du Sahel : Coopération ou rivalités ? Open Edition journal, 2013, p.10

234. -Bjorn Moller, (the prosand cons of expansion and contractin) , peace theories commission and security and disarmament commissions at the 18th general conference of the international peace research association, the concept of security, 5-9 august 2000, Finland : tampere.

235. Caroline putri pratma, central Asia as a regional security complex from the perspectives of realism, (liberalism and constructivism, alumni department Ilmu Houngan international

universitas Indonesia, global vol 15, No1, December 2012, may 2013.

236. -David C. Kang, the balance of power and state interests in international relations: South Korea between China and the U.S EAT (Working paper series 5) , government department tuck School of business at partmouth, East Asia institute, January 27, 2007.

237. Diego Castañeda Garza, International Integration Theories Regional Scenario, ITESM-SAL, August 19/ 2006.

238. -Dr. Hanif Qureshi, Internal security: An international outlook,(Indian police Journal, New Delhi, June 2020).

239. -Dr. Michael Vanghan, 5often Westphalia whither the nation state, it people and it governmental institutions ?) , the international studies association Asia-pacific regional conference, the university of Queensland school of political science and international studies, 29 septembre, 2011.

240. Ecdpm Making policies work, (Lidet Tadesse Shiferaw, Peace and Security in Africa:Drivers and implications of North Africa southern gaze, Discussion Paper No. 262, Octobre 2019.

241. Ecdpm Making policies work, (Tasnim Abderrahim and Faten Aggad, Starting afresh:The Maghreb relations with sub-saharien Africa, Discussion PaperNo. 225, April 2018.

242. Errol A. Henderson, Neo idealism and the democratic peace, (journal of peace research, No2, Vol 36, 1999) , department of political science, university of Florida.

243. Erzsébet N. Rosa, Weaponsof Mass Destructionin The Middle Eastand North Africa, Menara Working Papers, No. 24, (This Project has received funding from the European Unions Horizon

2020 Research and Innovation programme Under grant Agreement No 693244 Novembre 2018.

244. European Commission for Democracy, The modern concept of confederation, Santorini, 22-25 Septembre 1994, Science and technique of Democracy No. 11.

245. European Union's Horizon 2020 Research and Innovation programme undergrant.

246. Evan Braden Montgomery, breaking out of the security dilemma: realism, reassurance and the problem of uncertainty (international security, vol3, No 2, 2006), Harvard college and the Massachusetts institute of technology.

247. Evan Braden Montgomery, Breaking out of the security Dilemma: realism, reassurance Ans the problem of uncertainty, (international security vol3, No2, 2006), Harvard college and the Massachusetts institute of technology.

248. Glenn H Snyder, Mearsheimer s world offensive realism and the straggle for security, (international security, vol27, No1, 2002), Harvard college and the massach usetts institute of the technology, New York.

249. Ilona Szuhai, Rethinking the concept of failed state, Central European Papers, 2015 / III / 2, Department of Immigration and Nationality, Faculty of Law Enforcement, National University of Public Service, 12 Farkasvölgyi Street, H-1121 Budapest, Hungary.

250. International Monetary Fund, Middle East and Central Asia Département, No. 19/01, (Alexei Kireyev, Boaz Nandwa and others, Economic Integration the MaghrebAn Untapped Source of Growth, 2018, Washington) .

251. Jack wieclawski, contemporary realism and the foreign policy of the Russian federation, international journal of business and social science, January 2011, No1, Vol2.

252. Jonatnan M. Winer, OriginsofThe Libyan Conflictand Optionsfor Its Resolution, The Middle East Institute1319 18th Street NWW Washington, D.C. 20036, Policy PaperMay 2019.

253. -Marcos Cardoso dos santos: identity and discourse in securitization theory, (context international, vol 40 (2) may/augh 2011, Brazilian war college, riodejaniro, Brazil.

254. Muriel Asseburg and Sarah Ch. Henkel, Normalization and Realignment in the Middle East a New, Conflict-Prone Regional Order Takes Shape, SWP Comment, no.45, July 2021.

255. Muzaffar Erkan Yilmaz, the new world orders an outline of the post-cold war era, Turkish journal of international relation, vol7, No 4, 2008.

256. Neeru Samaria, Meaning Of The Term- Descriptive Survey Research Method, International Journal of Transformations in Business Management , No. 2, Issue No. 2, Apr-Jun,p. 8.

257. Nibal Attia, the democratic peace theory (validity in relation to the european union and peaceful cooperation between united states and China, international journal of peace and development studies, 15 may 2016, No2, Vol7.

258. Prof. Dr. Juliane Brach, Security Implications ofEmerging TechnologicalChallengesin North Africa, Open Publications, Volume 4 l Number 1, Spring 2020.

259. Ruth Hanan santimi, A new regional cold war in the middle fast and north Africa regional security complex theory revisited, the international spectator, vol 52, No 4.93-11, 2017) .

260. Sten Running, realism and the common security and deference policy, journal of common mar ket studies, 2011, v 49, No 1.

261. -Tobias Theiler, International functionalism And Democracy, European Journal of International Relations 2022,Vol. 28.

262. Victor Chibuike obikoeze and others, «post-cold war world and contemporary security challenges-Re- Visiting new threats to global peace» , international journal of research in arts and social sciences, vol9, No1, 2016.

263. Victor Ramon Fernandes, Idealism and realism in international relations: Anontological debate, Universidad automat de (isboa, journal of international relations, November 2016-April 2017), No2, Vol7.

264. Youssef M Sadani, the United States and Libya (the contradictions of intervention and disengagement, international relation and diplomacy, December 2014, vol2, No 12, raved publishing.

فهرس الأشكال والجداول

الرقم	فهرس الأشكال	
	الــعنوان	الصفحة
01	خريطة أهم مسالك الهجرة الافريقية الغير الشرعية نحو أوروبا.	121
02	أهم دوائر الهجرة والنزاع في المتوسط وتطورها في السنوات الأخيرة.	123
الرقم	فهرس الجداول	
	الــعنوان	الصفحة
01	التعاون في نظريات الأمن.	78
02	معادلة التكامل من خلال نظريات الإندماج.	85
03	حصيلة ونتائج الأطروحة.	188

الفهرس العام

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	**02**
الفصل الأول: الأمن والتكامل بعد الحرب الباردة:	**16**
المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم الأمن:	**18**
المطلب الأول: تعريف الأمن:	**18**
المطلب الثاني:التحليل الواقعي للأمن:	**19**
الفرع الأول: المدرسة الواقعية الكلاسيكة:	**19**
الفرع الثاني: الواقعية الجديدة (الواقعية البنائية) «Structralrealisme»	**25**
المطلب الثالث: التأصيل المثالي للأمن (المثالية الأخلاقية والليبرالية):	**31**
الفرع الاول: المثالية التقليدية:	**31**
الفرع الثاني:التنظير الليبرالي للأمن:	**35**
المطلب الرابع: الإتجاه النقدي للبعد الأمني:	**40**
الفرع الأول: الأمن والسلم عند البنائية:	**40**
الفرع الثاني: مدارس التحليل الأمني:	**42**
المبحث الثاني: التكامل في إطار الظروف الأمنية الدولية الراهنة:	**51**
المطلب الأول: مفهوم التكامل:	**51**
الفرع الاول: تعريف التكامل:	**51**
الفرع الثاني:شروط التكامل:	**52**
المطلب الثاني: ضرورة التكامل في النظام الدولي الجديد:	**54**
الفرع الاول: إنهيار الإتحاد السوفياتي:	**54**
الفرع الثاني: حرب الخليج 1990-1991 وإرهاصات نظام دولي جديد:	**56**

الفرع الثالث: هيمنة الولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي الجديد:	**57**
الفرع الرابع: تداعيات أحداث 11 سبتمبر على الأمن:	**65**
المطلب الثالث: تطور مرجعيات التحليل الأمني:	**70**
الفرع الاول: الدولة والأمن قبل وستفاليا (حروب الثلاثين سنة):	**70**
الفرع الثاني: محورية الدول القومية (إعلان واستفاليا):	**71**
الفرع الثالث: الدولاتية في مرحلة الحرب الباردة	**72**
الفرع الرابع: المرجعيات الأمنية بعد الحرب الباردة	**73**
المطلب الرابع: التكامل في نظريات العلاقات الدولية:	**75**
الفرع الأول: طبيعة التعاون الأمني في نظريات العلاقات الدولية:	**76**
الفرع الثاني: نظريات التكامل والاندماج:	**78**
الفرع الثالث: النظرية الدستورية:	**82**
الفصل الثاني: التكامل ضمن الظروف الأمنية في المنطقة المغاربية:	**87**
المبحث الأول: التكامل ضمن متغيرات الأمن الداخلي للدول المغاربية:	**88**
المطلب الأول: الأمن السياسي المغاربي:	**89**
المطلب الثاني: الأمن الثقافي والمجتمعي المغاربي:	**100**
الفرع الاول: المأزق الأمني المجتمعي في دول المغرب العربي:	**100**
الفرع الثاني: المجتمع المعرفي مشروع إجتماعي لهدم القيم الأساسية للدول المغاربية:	**102**
المطلب الثالث: الأمن الإقتصادي في شمال إفريقيا:	**103**
المبحث الثاني: الأمن الإقليمي للمغرب العربي:	**110**
المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي:	**110**
المطلب الثاني: التحديات الإقليمية الأمنية المغاربية:	**112**
الفرع الاول: التهديدات التي تفرضها أزمة الساحل على الأمن المغاربي:	**112**
الفرع الثاني: التهديدات اللينة للأمن:	**116**
المطلب الثالث: التهديدات التماثلية في منطقة المغرب العربي:	**125**
الفرع الأول: شبح الدولة الفاشلة على الحدود وارتباطها بالأمن المغاربي:	**126**

الفرع الثاني: مآلات التطبيع المغربي على الأمن في النطاق المغاربي:	**134**
الفصل الثالث: التجربة التكاملية المغاربية في إطار رهانات الأمن العالمي:	**141**
المبحث الأول: تهديدات الأمن العالمي وتداعياتها على الدول المغاربية:	**142**
المطلب الأول: تداعيات العولمة على المركب الأمني المغاربي:	**142**
الفرع الأول:تحديات العولمة الاقتصادية في المغرب العربي:	**142**
الفرع الثاني: خطر العولمة السياسية على المغرب العربي:	**144**
الفرع الثالث: العولمة الثقافية في المنطقة المغاربية:	**147**
المطلب الثاني موقع دول المغرب العربي من الأمن السيبراني:	**150**
الفرع الاول: مفهوم الأمن السيبراني:	**150**
الفرع الثاني: أنواع الهجمات السيبرانية:	**151**
الفرع الثالث: مصادر التهديد في الفضاء السيبراني:	**152**
الفرع الرابع: الأمن السيبراني في المغرب العربي:	**153**
المطلب الثالث: أسلحة الدمار الشامل:	**157**
الفرع الاول: الأسلحة البيولوجية:	**157**
الفرع الثاني: الأسلحة الكيميائية:	**160**
الفرع الثالث: الاسلحة النووية:	**162**
المطلب الرابع: أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:	**163**
المبحث الثاني: واقع التعاون الأمني المشترك في إطار التجربة الاندماجية المغاربية:	**167**
المطلب الأول: مبادرات فردية وثنائية لتحقيق الأمن المغاربي:	**167**
الفرع الأول مبادرات فردية لتحقيق الأمن:	**167**
الفرع الثاني: التنسيق على مستوى المنظمات الدولية والاقليمية: (مبادرات جماعية)	**171**
المطلب الثاني: واقع التعاون في إطار التجربة الاندماجية المغاربية:	**172**
الفرع الاول: التعاون الاقتصادي:	**172**
الفرع الثاني: البعد العسكري والتنسيق:	**174**

الفرع الثالث: التعاون في بعده الاجتماعي:	**177**
الفرع الرابع: البعد السياسي للتعاون:	**178**
المطلب الثالث: سيناريوهات التجربة التكاملية المغاربية:	**180**
الفرع الاول: سيناريو الجمود:	**180**
الفرع الثاني: سيناريو الوحدة:	**181**
الفرع الثالث: سيناريو الإدماج:	**183**
الخاتمة	**188**
قائمة المراجع	**193**
فهرس الأشكال والجداول	**219**
الفهرس العام	**221**

الملخص:

أصبح التكامل الإقليمي ضرورة ملحة بعد تطور ظاهرة التهديدات العابرة للقارات، كما أدى تغول بعض الدول الكبرى وعدم مراعاتها خصوصيات الدول الأخرى، إلى تبنيها مقاربة أمنية تتجاوز خلافاتها الضيقة وتجمع بينها في إطار التكامل والإندماج ،كغطاء أمني محكم تحاول من خلاله التموقع، وإلى حد ما، إعادة حالة التوازن إلى النظام الدولي والتصدي للمعطيات الإرباكية الجديدة.

إن حال الدول المغاربية كحال الدول الأخرى تتأثر بالبيئة الأمنية خاصة الدولية والتي نالت منها نصبا كونها تشكل الحلقة الأضعف متفرقة فكان إعلان الاتحاد أحد أهم المشاريع في سبيل تحقيق أمنها مجتمعة إلا أن معطيات الأمن الداخلي الغير مستقرة وانعدام الثقة إقليميا حاد بها بعيدا عن المضي في التجربة الاندماجية المغاربية وتعطيلها، ترى هل يلعب الأمن دور الدافع أم المثبط في خضم التغيرات الأمنية على جميع مستويات تحليل الأمن الداخلي، الإقليمي والدولي وأي السيناريوهات أقرب للواقع من التكامل.

الكلمات المفتاحية: البعد الأمني؛ التهديدات؛ التكامل المغاربي.

Resume:

Regional integration has become an urgent necessity after the development of the phenomenon of intercontinental threats. The penetration of some major countries and their lack of consideration for the specificities of other countries has led them to adopt a security approach that goes beyond their narrow differences and brings them together within the framework of integration as a tight security cover through which they try to position themselves and restore the balance of international system and addressing the new confusing data.

The situation of the Maghreb countries, like the case of other countries, is affected by the security environment, especially the international one, from which it has gained a share because it constitutes the weakest and separate link, so the declaration of the union was One of the most important projects in order to achieve its security together, but the data of internal security is unstable and the lack of inconfidence regionally sharp in it far from proceeding with the integration experience in the Maghreb and disrupting it, Does security play the role of a driver or an inhibitor in the security changes at all levels of internal, regional and international security analysis, and which scenarios are closer to reality than integration?.

Key words : Security dimension; threats; Maghreb integration**.**